جامعة بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير النظام الانتخابي على الأداء الحزبي في الدول العربية دراسة الحالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة و حوكمة.

من إعداد الطالبة

فنري نادية

تحت إشراف:

أ/ لعسل نور الدين

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
أ/ لعسل نور الدين	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
		ممتحنا

السنة الجامعية:

.2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

*****أهدي هذا العمل المتواضع*****

إلى الوالدين العزيزين

إلى كل الأهل والأصدقاء والأقارب

إلى كل أساتذتي ومعلمي وزملاتي

إلى كل من تمنى لي يوما التوفيق والنجاح

إلى كل من يحب أن يهدى إليه هذا العمل.

شكر و عرفان

أشكر الله تعالى الذي وفقني و ألهمني القوة و الصبر في إنجاز هذه

المذكرة المتواضعة،

وأشكر كل من قدم لي يد المساعدة من بعيد أو من قريب

و أخص بذكر:

الأستاذ المشرف: لعسل نور الدين.

الطالبة : فنري نادية

مقدمة

مقدمة

تعتبر الانتخابات التعددية السياسية من أهم المبادئ الأساسية للديمقراطية التي تؤمن بمجتمع يسوده مبدأ احترام إرادة الأغلبية وصيانة حقوق الأقلية، واختلاف الآراء والمصالح بحيث يتم تحويل هذه الاختلافات على شكل برامج وسياسات عامة تتبناها الأحزاب السياسية، على أساسها تقام الانتخابات.

كما يعتبر التداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في الدولة باعتبارها أساس النظام الديمقراطي. في حين تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة المجتمع لتنظيم حياته السياسية ومشاركته في الانتخابات نظرا للوظائف المهمة التي تقوم بها داخل النظام السياسي من خلال تجميع المصالح والتوفيق بينها، وصياغتها وتحويلها إلى برامج انتخابية، فوجود الأحزاب السياسية داخل أي نظام سياسي هو أهم المؤشرات التي تدل على تطور وتقدم المجتمع. ولذلك فان عملية اختيار النظام الانتخابي هي من بين أهم القرارات التي تتخذها الدولة لاعتباره الدعامة الأساسية للديمقراطية وأساس الحكم في أية دولة وكذلك ركيزة لكل إصلاح ديمقراطي .إن مسالة اعتماد النظام الانتخابي في أي نظام سياسي له دور بارز في التأثير على بروز الأحزاب السياسية وتمثيلها داخل الهيئات المنتخبة.

وعليه فأن موضوع النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية يشكل أحد اهتمامات فقهاء القانون الدستوري والإداري، وحتى رجال السياسة طالما أن له تأثير على سير مؤسسات الدولة وعلاقاتها ببعضها، ولما له من ارتباطات مباشرة بالتعددية الحزبية ومتطلباتها، مما يجعل دراسة هذا الموضوع " **النظم الانتخابية وأثرها على الأداء الحزبي في الدول العربية**" يستجيب لضروريات عملية وتتمثل في ضرورة الموازنة بين مطالب الطبقة السياسية المستمرة في إيجاد نظم انتخابية تتماشى وتطلعاتها، من جهة، و من جهة أخرى متطلبات الاستقرار السياسي التي تتطلب نظم انتخابية تتماشى وواقع التعددية الحزبية في الدول العربية على العموم بما لا يتعارض ومتطلبات الديمقراطية المتجددة .كما يستجيب لمتطلبات قانونية وتتمثل في ضرورة التطرق للمنظومة القانونية المنظمة لعملية الانتخاب في علاقتها بالأحزاب السياسية.

مقدمة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن النظم الانتخابية تتعدد أثارها على الحياة السياسية، ولاسيما على تمثيل وأداء الأحزاب السياسية الذي يبقى تأثيره قويا في جميع الأنظمة السياسية وذلك من خلال ما يتعلق بشكل النظام الانتخابي المعتمد وإجراءاته وكذلك مدى توافقه مع مختلف الإجراءات ومع الإطار الدستوري والتنظيمات الإدارية التي تحكمها، كذلك البعد التمثيلي وقيم التعددية السياسية والاجتماعية انطلاقا من كون الانتخابات تمثل آلية التمثيل السياسي.

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي تقوم به العملية الانتخابية في تعميق أو تخفيف من حدة توتر علاقة الأحزاب ببعضها البعض وبالمؤسسات في مختلف الدول العربية، سواء على مستوى المنافسة الانتخابية أو على مستوى المؤسسات التمثيلية، خاصة على مستوى البرلمان الذي تظهر فيه المنافسة الحزبية بشكل كبير وأوضح، والقوة السياسية والانتخابية لمختلف الأحزاب السياسية قبل وبعد الانتخاب، كما يبين التوجه العام الانتخابي للناخبين ما يسمح بالتعرف على قوة الأحزاب من جهة ومدى مشروعية الحكومة المنبثقة عن هذه الانتخابات من جهة ثانية.

أدبيات الدراسة :

ومن بين الدراسات التي قامت بدراسة هذا الموضوع نجد:

1-مذكرة ماجستير بعنوان "تأثير النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية في الجزائر 1989- 2012."من إعداد بن سليمان عمر، جامعة سعيدة. الذي انطلق في دراسته من إشكالية مفادها اثر التصميم المؤسسي للنظام الانتخابي في الجزائر على طبيعة النظام الحزبي؟ فقد ركز في دراساته على جانب تصميم المؤسسة الانتخابية وأثرها على النظام الحزبي، في حين دراستنا ركزت على طبيعة الأنظمة الانتخابية التي تم اعتمادها وكيف ساهمت هذه الأنظمة الانتخابية في أداء الأحزاب السياسية داخل مختلف الهيئات المنتخبة.

2-ومذكرة ما جيستر بعنوان "النظم الانتخابية و أثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر ،جامعة قسنطينة. والذي طرح الإشكالية التالية: "إلى أي مدى تؤثر النظم الانتخابية على حجم وقوة الأحزاب السياسية في الجزائر."؟ فقد ركز في دراسته على إظهار وتبين الآثار المختلفة للأنظمة الانتخابية على حجم وقوة الأحزاب السياسية و الأنظمة الحزبية في الجزائر وإبراز سلبيا وايجابيا كل نظام انتخابي على بروز التعددية الحزبية .

وفي ظل التغيرات المختلفة للنظام الانتخابي وما نتج عنها من أثار مختلفة على الأحزاب السياسية في الدول بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يوثر النظام الانتخابي على فعالية وأداء الأحزاب السياسية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم النظم الانتخابية؟
- ما هو مفهوم الأحزاب السياسية؟
- ما هي طبيعة النظم الانتخابية والأحزاب السياسية في الدول العربية؟
- ما هي طبيعة النظام الانتخابي والأحزاب السياسية في الجزائر؟
- كيف يؤثر النظام الانتخابي على تمثيل الأحزاب السياسية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقتة على الإشكالية نصوغ الفرضيات التالية:

1-إن القواعد والقوانين الدستورية للنظام الانتخابي هي السبب في تمثيل الأحزاب السياسية داخل المؤسسات المنتخبة.

2-إن القوة السياسية للأحزاب السياسية هي الدافع الأساسي المتحكم في قوة وأداء الأحزاب السياسية داخل المؤسسات المنتخبة.

3-كلما كان النظام الانتخابي ليس مجرد قوانين ونصوص تشريعية، كلما توافرت مجموعة من العوامل البيئية التي تساعد على نجاحه وقوته في تمثيل الأحزاب السياسية داخل المؤسسات المنتخبة.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على :

منهج دراسة الحالة: من اجل جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ارتأينا إلى ربطها بواقع الأنظمة الانتخابية وأثرها على الأداء الحزبي في الجزائر وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة و كذلك لمعرفة طبيعة الأنظمة الانتخابية التي عرفتها الجزائر بداية من فترة الأحادية الحزبية، وفترة إقرار التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 الذي فسح المجال بإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي بهدف التعرف على اثر الأنظمة الانتخابية التي شهدتها الجزائر على أداء الأحزاب السياسية.

كما تم الاستعانة ببعض الاقتربات:

الاقتراب الوظيفي: حيث يساعد الاقتراب الوظيفي على إبراز مختلف الأدوار الوظيفية للأحزاب السياسية.

الاقتراب المؤسسي: نظرا لكون المؤسسة هي المسؤولة فيما يقع في البيئة باختلاف طبيعتها، حيث أن كل تغيير يحدث داخل لبيئة هو تغيير حدث داخل المؤسسة، وذلك أن المؤسسة هي التي تحدد قواعد المنافسة وهي من تحدد الأطراف المشاركة وتحسم في الأخير لصالح من المنافسة .

مقدمة

تقسيم الدراسة:

وفي إطار السعي للإجابة على الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وكل فصل يحتوي على مباحث ومطالب.

الفصل الأول يحمل عنوان بعنوان الإطار ألمفاهيمي للدراسة يندرج فيه مبحثين.المبحث الأول بعنوان ماهية الأنظمة الانتخابية ويحتوي على أربعة مطالبو المبحث الثاني بعنوان مفهوم الأحزاب السياسية وكذلك يحتوي على أربعة مطالب.

أما **الفصل الثاني** فهو بعنوان طبيعة النظم الانتخابية والأحزاب السياسية في الدول العربية

ويندرج فيه مبحثين، المبحث الأول الأنظمة الانتخابية في الدول العربية ويحتوي على ثلاثة مطالب. أما المبحث الثاني فهو بعنوان الأحزاب السياسية في الدول العربية و يندرج تحته أربعة مطالب.

اما **الفصل الثالث** فهو مخصص بدراسة اثر النظام الانتخابي على تمثيل الأحزاب السياسية في الجزائر. ويندرج تحته ثلاثة مباحث.

المبحث الأول ندرس فيه التطور التاريخي للنظام الانتخابي الجزائري، ويحتوي على ثلاثة مطالب.

أما المبحث الثاني يدرس التطور التاريخي لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر، وكذلك يحتوي على أربعة مطالب.

أما المبحث الثالث فهو بعنوان أثر النظام الانتخابي الجزائري على الأحزاب السياسية في الجزائر. ويحتوي على أربعة مطالب.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية النظم الانتخابية.

تعود الانتخابات الديمقراطية إلى أثينا القديمة، حيث يجتمع الناس في ساحة البلدة لاختي ار ممثليهم وحكامهم، فان النظم الانتخابية بمعناها الحديث وتقنياتها المتعددة ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد في انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

حيث كانت مقتصرة على نظام الأغلبية، ثم ظهر بعد ذلك الانتخاب بالأغلبية المطلقة والذي عرف في فرنسا وألمانيا، إلا انه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر طور الفقهاء وعلماء الرياضيات نظاما جديدا عرف بنظام التمثيل النسبي.

المطلب الأول: تعريف وأهمية النظم الانتخابية

-تعريف النظم الانتخابية

تعددت تعريفات النظم الانتخابية واختلفت، حيث يعرف النظام الانتخابي في سياقه العام على انه: "آلية لترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة."[1]

– كما يعرف على انه:"القواعد الفنية والمقصد من الترجيح بن المرشحين في الانتخابات، أو هو مجموعة من الأساليب أو الطرق المستعملة لعرض على الناخبين. "[2]

ويعرفه "**دافيد فأريل** "انه :"النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة." [3]

---

[1] - عبدوه سعد، وآخرون ، النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 35.

[2] – نفس المرجع ، ص40 .

[3] - Wilhem HOMEISTER, Karesten GRABAW, Political parties. Singapore: kanad adenauer stiftung, 2011 ,p 12 .

وفي هذا التعريف حرص "**دافيد فأريل**" على التمييز بين النظام الانتخابي والقوانين الانتخابية حيث أن هذه الأخيرة هي مجموعة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، بدءا من الدعوة إلى الانتخاب وتقديم طلبات الترشيح وتنظيم الحملات الانتخابية و مرحلة الاقتراع حتى مرحلة حساب الأصوات ، وعليه فالنظام الانتخابي هو الآلية التي تحدد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات الذي يختلف بدوره من نظام لأخر.

ويتكلم **"ديتر نوهان** عن التفويض، فالنظام الانتخابي يعني الكيفية التي يعبر عن أساسها الناخبون عن تفضيلا تهم سواء الأحزاب أو المرشحين، بحيث يتم تحويل هذه التفضيلات بعد ذلك إلى تفضيل واحد.[1]

وتحدد الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية مجموعة من المؤشرات لتعريف النظام الانتخابي وهي:

- حجم وهيكل المنظمة التي تجرى فيها العملية الانتخابية.
- المعيار الذي يتم على أساسه إعطاء وزن مرجح لصوت عن صوت أخر.
- طريقة تحديد الخيارات أمام الناخبين .
- الطريقة المتبعة لتسجيل خيارات الناخبين
- الطريقة التي يتم على أساسها ترجمة مجموعة من الأصوات إلى قرارات جماعية. [2]

وعليه يمكن فهم النظام الانتخابي على انه مجموعة الأسس والمبادئ والقوانين والإجراءات التي تحدد العملية الانتخابية، أي عملية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية.

---

[1] – محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان و أهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر،2000 ، ص. 38

[2]– شمسه بوشنافة، "**النظم الانتخابية و علاقتها بالأنظمة الحزبية** "، مجلة دفاتر السياسة ، عدد افريل 2011، (ص ص 462 –469).

-أهمية النظم الانتخابية

باعتبار أن النظام الانتخابي وسيلة وآلية تقنية تجعل من الانتخاب السلطة فهو يكتسي أهمية بالغة من حيث تحقيقه للاستقرار السياسي وتطبيق الديمقراطية في البلاد، وتكمن أهمية النظم الانتخابية في الأهمية السياسية والإدارية والاجتماعية.

أولا: الأهمية السياسية: إن المشاركة السياسية للشعوب في الحكم لم تعد تقتصر على الانتخابات الرئاسية، بل توسعت وذلك من خلال انتشار الأفكار الديمقراطية إلى انتخاب أعضاء السلطة التشريعية و التي تقوم بدور الرقابة و التشريع على أعمال السلطة التنفيذية.

إضافة إلى انتخاب المجالس المحلية التي تت ولى تسير الشؤون المحلية، حيث أضحى الانتخاب يمس كافة المجالات مما يعطي أهمية سياسية كبيرة للنظام الانتخابي والتي يمكن حصرها فيما يلي:

-تأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية والعمل على جعلها سلوك اجتماعي دائم، مما يؤدي إلى خلق ثقافة سياسية عالية لدى أفراد المجوعة الوطنية والمحلية، و بالتالي بروز عناصر قيادية ذات كفاءة وخبرة وقادرة على الاضطلاع بالأعباء الوطنية والمحلية .

- تحقيق التوازنات السياسية في المجتمع بين الأحزاب المتنافسة ويساعد على تسير مختلف المتناقضات الموجودة ومعالجتها بالطرق السلمية . [1]

-يساهم في خلق بيئة حيوية سياسية متجددة في نفوس المواطنين والمنتخبين نتيجة عدم شعورهم بالتهميش والإقصاء، فالنظام الانتخابي العادل يمكن الأحزاب السياسية من التنافس في جو سلمي .

[1] - رشيد لرقم ،**"النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر"** ، مذكرة ماجستر، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2006) ، ص 11 .

–تقوية البناء المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، فهو يؤدي إلى بناء مؤسسات شرعية تكرس الاختصاصات التي يخول لها الدستور أو القانون مما يساهم في توزيع الاختصاصات وتقوية دولة القانون بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية .

–يعتبر رمز للشرعية التي هي أساس الحكم الراشد ولاسيما إذا تمت صياغة أحكامه وفق دراسات علمية للوضع السائد في المجتمع بما يتماشى وعادات وتقاليد المواطنين. [1]

ثانيا: الأهمية الإدارية : للنظام الانتخابي أهمية إدارية لا يمكن تجاهلها ، فباعتباره وسيلة لترجمة الأصوات المدلى بتا في عملية انتخابية إلى مقاعد على المتشحين فان هذه العملية ليمكنها أن تتم إلا بوجود إدارة تتولى التحضير والإشراف والمتابعة لمجريات هذه العملية وهذه الإدارة ينبغي إن تتمتع إلى حد معين من المؤهلات التي تجعلها قادرة على إدارة العملية الانتخابية بصورة متقنة وشفافة فالنظام الانتخابي مهما كان عادلا من الناحية النظرية لاستطيع بمفرده أن يؤمن انتخابات نزيهة وشفافة ما لم تكن الإدارة الانتخابية محايدة ومستقلة .

هذا الترابط بين النظام الانتخابي والنظام الإداري في غاية الأهمية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

–يساهم في رفع الكفاءة والمرودية، ويقضي على البيروقراطية الناجمة عن تركيز السلطة في يد الإدارة المركزية. [2]

–يؤدي إلى تسير أفضل للهيئات المنتخبة في مجال اختصاصها، مما يؤدي إلى ترقية عملها بما يتماشى وتطلعات الناخبين، ما يعزز الديمقراطية وروح المشاركة في العملية السياسية.

1- رشيد لرقم، المرجع السابق، ص12.

[2] – عبدوه سعيد، وآخرون، المرجع السابق، ص 153 .

–يحدد نوع الإدارة التي تسهر على تحضير العملية الانتخابية والإشراف عليها، فطبيعة النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية المعتمدة تفرض علي الدولة تحديد الإدارة الانتخابية.[1]

ثالثا : الأهمية الاجتماعية : إن اختيار الممثلين المحليين و الوطنيين بطريقة ديمقراطية وفق نظام انتخابي شفاف بعيد عن الضغط والتزوير يولد لدى المواطنون بانتمائهم إلى مجتمع تصان وتحفظ فيه الحقوق السياسية ومبنى على أسس ديمقراطية وقيم حضارية واجتماعية متعذرة وأصلية، مما يجعل النظام الانتخابي يتميز بأهمية اجتماعية كبيرة ويمكن حصرها في مكايلي :

–ينمي الحس الوعي والشعور لدي المواطنين بانتمائهم إلى مجتمع مترابط، مما يولد فيهم الرغبة والإرادة في تطويره لتحقيق غاباتهم ومصالحهم الفردية والجماعية .

–تعزيز حوافز المصلحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار، حيث ينتقل الصراع بين الأحزاب إلى داخل الهيئات التمثيلية وخاصة في البرلمان.

–دعم الروابط الروحية والمعنوية بين أفراد المجتمع، و خلق روح التسامح والتنافس الفكري النزيه وقبول الرأي الأخر.

–خلق الثقة المتبادلة بين السلطة والشعب والسعي المشترك إلى المحافظة على استقرار العلاقات بينهما.[2]

[1] – عبدوه سعيد وآخرون ، المرجع السابق ، ص 153 .

[2] – رشيد لرقم، المرجع السابق، ص 13–14.

المطلب الثاني: أشكال النظم الانتخابية

لقد رسخت الديمقراطية التعددية في العالم ثلاثة أنظمة انتخابية رئيسية وهي:

- ❖ نظام الأغلبية التعددية
- ❖ نظام القائمة النسبية أو التمثيل النسبي.
- ❖ النظام المختلط.

أولا: نظام الانتخاب بالأغلبية التعددية.

يقوم على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على علي عدد من أصوات الناخبين بعد فوزها وحسابها، وهناك أربعة أنواع من النظم التعددية الأغلبية وهي:

نظام الفائز الأول، نظام الصوت البديل، نظام الجولتين، نظام الكتلة.

1-نظام الفائز الأول: يعد هذا النظام ابسط الأنظمة التعددية، حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل، بحيث يقوم الناخب باختيار مرشح واحد فقط من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع.

كما انه يعد المرشح الذي يفوز بأكثرية الأصوات الفائز، ويمكن انتخاب المرشح بصوتين فقط إذا حصل كل المرشحين الآخرين غلى صوت واحد فقط لكل منهم، وبذلك ينجح في الانتخاب من يحصل على الأغلبية النسبية لعدد الأصوات حطي لو كانت هذه الأغلبية اقل من الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة. [1]

[1] – اندرو رينولدز، وآخرون، " **أشكال النظم الانتخابية** "، تر: أيمن أيوب، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، 2007 ، ص 53-54 .

ومثال على ذلك : دائرة انتخابية بها ثلاثة مرشحين حصل الأول على (600)، وحصل الثاني على (500) صوت، وحصل المرشح الثالث على (300)صوت، والفائز هنا هو المرشح الأول الذي حصل على اكبر عدد من الأصوات، ولذلك فان إجراء الانتخابات وفقا لهذه الطريقة يتم في جولة واحدة.

ونجد هذا النظام منتشر أكثر في كل من المملكة المتحدة، كذلك يستخدم في دول الكاريبي وبنغلادش والهند.....الخ. [1]

ومن محاسن هذا النظام التي يمكن الإشارة إليها هي:

– يوفر هذا خيارا واضحا لا لبس فيه أمام الناخبين بين الحزبين السياسيين الأكبر على الساحة، إذ أنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى ترجع حظوظ الأحزاب الصغيرة، مما ينتج عنه جنوح النظام السياسي في البلد المعني نحو الانقسام بين حزب يساري أو آخر يميني يتناوبان في الحكم و بهذا تضمحل فرص الأحزاب الأخرى إلى درجة تتلاشى عندها إمكانية الحصول على تأييد شعبي يضمن لهم حضورا مؤثرا في السلطة التشريعية المنتخبة. [2]

يمكن لهذا النظام قيام معارضة برلمانية متراصة، إذ أنه من ناحية النظرية على الأقل فإن الجانب الآخر للعملة يتمثل في عدد كاف من المقاعد التمثيلية لصالح المعارضة للقيام بدورها في مراقبة أعمال الحكومة وتقوم نفسها كبديل حقيقي للحزب الحاكم.

غير أن لهذا النظام مساوئ، لعلّ من أهمها

[1] - سعد مظلوم العبد لي، الانتخابات ضمانات حريتها و نزاهتها . عمان: دار دجلة، 2009، ص 85.

[2] – أمين زين الدين، النظم الانتخابية المعاصرة دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011، ص 67 .

حرمان الأقليات من الحصول على تمثيل عادل إذ تعتاد الأحزاب السياسية على تسمية المرشح الأكثر قبولا وشعبية في كل دائرة انتخابية و ذلك لكسب ود غالبية الناخبين[1].

2-نظام الكتلة (الصوت الجمعي): وهو عبارة عن منح الناخب حق التصويت لعدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد التي تتألف منها الدائرة الانتخابية و تكون للناخب حرية التصويت لمرشحين فرديين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية ،لذلك فهو عبارة عن استخدام نظام الفائز الأول في دوائر متعددة العضوية ونجد إن هذا النظام عملت بت السلطة الفلسطينية في جوان 1997، وكذلك استخدمته الأردن عام 1989 بالإضافة إلى العديد من الدول الأمريكية.

ومن مميزات هذا النظام هي:

يمكن الناخبين من اختيار مرشحهم بحرية اكبر ودون الأخذ بانتماءاتهم الحزبية .

يفسح المجال لتقسيم البلاد الدوائر انتخابية متعادلة الحجم نسبيا في الوقت الذي يؤكد على دور أكثر أهمية للأحزاب. [2]

ومن مساوئه: فتتمثل في انعكاساته الغير المرغوب فيها على نتائج الانتخابات، فعندما يقوم الناخبون من الاقتراع بمجمل أصواتهم لصالح مرشحي الحزب مما يؤدي إلى تضخيم الاختلال الناجمة عن نظام الفائز الأول فيما يتعلق بالتناسب بين عدد الأصوات وما تقضي إليه من مقاعد.

3-نظام الصوت البديل (الاقتراع التفضيلي) : هذا النظام غربا نسبيا وغير شائع، ولا يستخدم إلا في استراليا، وتجرى انتخابات الصوت البديل عادة في دوائر منفردة أحادية التمثيل ،كما في انتخابات نظام الفائز الأول ويعطي التصويت البديل للناخبين خيارات أكثر من نظام الفائز الأول عند ملء ورقة الاقتراع .ففي ظل هذا النظام يترتب المرشحين طبقا لاختياراتهم عن طريق كتابة رقم (1)على أفضل مرشح وهكذا بالتوالي .كما انه يختلف عن نظام الفائز الأول في طريقة حساب الأصوات، حيث يفوز المرشح الذي

[1] – أمين زين الدين، المرجع السابق، ص 67 .

[2] – اندرو رينولدز، وآخرون ،المرجع السابق، ص 55.

يحصل على الأغلبية المطلقة(50 صوت +1) إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة يتم استبعاد المرشح الذي يحصل على اقل رقم تفضيلي أولا من العد ،و يتم فحص أوراق اقتراعه حسب التفضيل الثاني وتنتسب عند ذ للمرشحين الباقيين في الترتيب وترتكز هذه العملية حتى يحصل احد المرشحين على أغلبية مطلقة ويتم انتخابه.[1]

4-نظام الجولتين: يقوم هذا النظام على تنظيم العملية الانتخابية من خلال جولتين بدلا من الجولة الواحدة وعادة ما يفصل بينهما أسبوع أو أكثر،تسير الجولة الأولى بنفس الطريقة التي يتم فيها تنظيم الانتخابات على أساس الجولة الواحدة ضمن نظام التعددية الأغلبية وغالبا ما يكون ذلك استنادا إلى نظام الفائز الأول، إلا انه من الممكن استخدام نظام الجولتين في دوائر انتخابية متعددة التمثيل ويفوز في الانتخابات بشكل مباشر في الجولة الأولى دون الحاجة إلى جولة ثانية المرشح أو الحزب الحاصل على أغلبية معينة من الأصوات .[2]

ومن مزايا هذا النظام أنه :

-يتيح للناخبين فرصة ثانية لاختيار مرشحيهم، وحتى لتغيير رأيهم بشان اختيارهم المفضل بين الجولتين الأولى والثانية.

-يشجع مختلف المصالح على التحالف في الجولة الثانية من التصويت والمرشحين الناجحين في الجولة الأولى والثانية، وبالتالي يعمل على تشجيع المساومات والصفقات بين الأحزاب والمرشحين.

[1]- سعد مظلوم العبد لي، المرجع السابق، ص 88.

[2] - اندرو رينولد، وآخرون، المرجع السابق، ص 58.

– ومن عيوبه:

– يمارس هذا النظام الضغوط على الإدارة الانتخابية عن طريق صيرورة إدارة انتخابات ثانية بعد فترة زمنية قصيرة من انتخابات الدورة الأولى مما يزيد من تكلفة العملية الانتخابية بصورة عامة.[1]

ثانيا: نظام التمثيل النسبي:

يمكن تصنيفه إلى صنفين رئيسيين هما :نظام التمثيل النسبي على أساس القائمة، هذا الأسلوب هو المعتمد بكثرة، أما النوع الثاني هو نظام الصوت الوحيد القابل للتحويل.

❖ **نظام الانتخاب بالقائمة و بالتمثيل النسبي :**

يتطلب نظام التمثيل النسبي استخدام دوائر تعددية تشمل أكثر من مقعد واحد، بحيث انه يقدم كل حزب قائمة بمرشحيه لدائرة تعددية، ويقوم الناخبون بالتصويت لهذه القائمة، وعيه يحصل كل حزب على حصة من المقاعد تقارب نسبة التي حصل عليها من أصوات الناخبين، وفي حالة اعتماد القوائم المغلقة يتم اختيار الفائزين حسب ترتيبهم على القائمة .أما في حالة اعتماد القائمة المفتوحة أو الحرة فان خيارات الناخبين تؤثر على فرص المرشحين بالفوز تبعا لعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح. [2]

أ –التمثيل النسبي على مستوى الدوائر:

يتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية تكون متوسطة الحجم، وفي اغلب الأحيان تكون وفق التقسيم الإقليمي لدولة، وإن توزيع المقاعد يتم على

مرحلتين: الأولى يتم فيها توزيع المقاعد على القوائم الفائزة، بينما الثانية توزع على المرشحين الفائزين.

أولا :توزيع المقاعد على القوائم الفائزة: تتم باستعمال المعامل الانتخابي في توزيع المقاعد ،و طريقة اكبر البواقي لتوزيع المقاعد المتبقية، أو طريقة المتوسطات التي طبقت بأساليب مختلفة.

---

[1] - سعد مظلوم العبد لي، المرجع السابق، ص، 89.

[2] – ستيفان لاروسود، رينا نافرون ،"**التصميم من اجل المساواة النظم الانتخابية و نظام الكوتا الخيارات المناسبة و الغير مناسبة** "، تر: عماد يوسف ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2008، ص ص 05 –06س .

أ–طريقة المعامل الانتخابي : المعامل الانتخابي هو حاصل قسمة الأصوات الصحيحة المعبر عنها في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وتفوز كل قائمة بعدد المقاعد يعادل حاصل قسمة الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة على المعامل الانتخابي.

ب–طريقة المعامل القومي أو الوطني : و هو حاصل قسمة مجموع الأصوات الصحيحة في جميع الدوائر الانتخابية في الدولة على عدد المقاعد المطلوب شغلها، و يكون لكل قائمة عدد من المقاعد يساوي عدد مرات الحاصل الوطني.غير أن هذه الطريقة تتميز بصعوبة تحديد المعامل الوطني و الذي يتطلب الحصول على النتائج النهائية، مما يتطلب مدة طويلة. [1]

ج–طريقة الرقم الموحد : في هذه الطريقة يتدخل المشرع ليحدد عن طريق القانون ما هو عدد الأصوات الواجب الحصول عليها للفوز بمقعد في الدائرة الانتخابية، ووفق هذه الطريقة تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد بقدر ما تتضمنه الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها من هذا الرقم .[2]

ثانيا: توزيع البواقي: تتم توزيع البواقي باستخدام طريقتين وهما طريقة الباقي الأقوى، وطريقة المتوسط (المعدل)القوي .

أ–طريقة الباقي القوي: حسب هذه الطريقة فان توزيع المقاعد المتبقية يتم على القوائم الانتخابية التي لديها اكبر عدد من الأصوات المتبقية بعد توزيع المبدئي للمقاعد وفق طريقة المعامل الانتخابي.

مثال: دائرة انتخابية عدد الأصوات المعبر عنها هو 80000 صوت، وعدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة هو 05 مقاعد، تتنافس عليها القوائم الحزبية التالية (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)

حصل الحزب (أ) على 27000 صوت

حصل الحزب (ب) على 23000 صوت

---

[1] – موريس دو فرجيه ،المؤسسات السياسية و القانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، تـو : جورج سعد. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع، 1992، ص 96.

[2] – مجلس النواب،" **أشكال النظم الانتخابية**"، مركز الدراسات و البحوث التشريعية، 2014، ص 23 .

حصل الحزب (ج) على 15000صوت

حصل الحزب (د) على 7600 صوت

حصل الحزب (هـ) على 7400 صوت

المعامل لانتخابي هو:80000 ÷5 =6000 صوت و بالتالي تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يساوي حاصل قسمة الأصوات التي تحصلت عليها على المعامل الانتخابي.[1]

و الجدول التالي يبين كيفية تطبيق طريقة الباقي القوي

الجدول رقم (1): كيفية توزيع المقاعد المتبقية بطريقة الباقي الأقوى.

الحزب	المعامل الانتخابي	العدد المبدئي للمقاعد	الأصوات المتبقية	توزيع المقاعد المتبقية
أ	16000	1=16000/27000	(2)11000	1
ب		1=16000/23000	7000	0
ج		0=16000/15000	(1)15000	1
د		0=16000/1600	(3) 7600	1
هـ		0=16000/7400	7400	0

- المصدر: لرقم رشيد، المرجع السابق، ص 44.

و بالتالي تحصل القائمتان أ و ب على مقعد لكل منهما و تبقى 03 مقاعد غير موزعة على الأحزاب التي لها عدد اكبر من الأصوات المتبقية حسب الترتيب التنازلي و هي:

الحزب (ب) 15000 صوت متبقي

الحزب (أ) 11000 صوت متبقي

[1]- رشيد لرقم، المرجع السابق، ص 44.

الحزب (ج) 7600 صوت متبقي.

لتصبح النتيجة كما يلي: الحزب(أ) بمقعدين، والأحزاب (ب)، (ج)، (د)، بمقعد لكل منها.

أن هذه الطريقة معابة و لا تحقق العدالة بين الأحزاب إذ تشجع الأحزاب الصغيرة على حساب الأحزاب الكبيرة .[1]

ب–طريقة المعدل الأقوى : يتم توزيع المقاعد المتبقية وفق هذه الطريقة على القوائم التي حصلت على المعدل القوي، و نحصل على المعدل كل قائمة بقسمة عدد الأصوات التي تحصلت عليها القائمة على عدد المقاعد المبدئية التي تحصلت عليها مضافا إليها مقعد افتراضي.[2]

معدل القائمة =عدد الأصوات الصحيحة لكل دائرة

عدد المقاعد التي حصلت عليها +مقعد افتراضي .

مثال: بالعودة إلى المثال السابق يكون توزيع مقاعد المتبقية وفقا لهذه الطريقة كما يلي:

الجدول رقم (2): كيفية توزيع المقاعد المتبقية وفقا لطريقة المعدل الأقوى.

الحزب	عدد الأصوات	العدد المبدئي للمقاعد	المقاعد المتبقية	المعدل	توزيع المقاعد المتبقية	النتيجة النهائية
أ	27000	01	03	27000 / 1+1 =13500	01	02
ب	23000	01		23000 / 1+1 = 11500	01	02
ج	15000	00		15000 / 1+0 = 15000	01	01
د	7600	00		7600 / 1+0 = 7600	00	00

[1]- رشيد لرقم، المرجع السابق، ص 44.

[2] - أشكال النظم الانتخابية، المرجع السابق، ص 25.

هـ	7400	00		7400 = 7400 / 1+0	00	00

- المصدر: لرقم رشيد، المرجع السابق، ص 45.

فحسب الجدول فان الحزب الذي له اقوي معدل هو الحزب (ج)، و يليه الحزب (أ)، ثم الحزب (ب) هذه الأحزاب الثلاثة توزع عليها المقاعد الثلاثة المتبقية.

ثانيا :توزيع البواقي حسب طريقة المتوسطات : هذه الطريقة يمكن تصنيفها بأساليب مختلفة أهمها طريقة "**هونديت**" ،و" **سانت ليغو**".

أ–طريقة هونديت: هذه الطريقة تؤدي إلى توزيع المقاعد على القوائم المشاركة بعملية واحدة ،إذ يتم حساب متوسط كل قائمة بقسمة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قواسم هونديت (1.2.3 .....) حتى انتهاء عدد القوائم .

ثم ترتب المتوسطات تبعا لعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية و تمنح المقاعد التي لها اكبر المتوسطات.

ب–طريقة سانت ليغو: هذه الطريقة ابتكرت سنة 1910، وهي تقلل من العيوب الناجمة عن عدم التماثل بين الأصوات المعبر عنها وعدد المقاعد المتحصل عليها ، و القواسم وفق هذه الطريقة مختلفة عن المستعملة في طريقة هونديت، إذ تستعمل الإعداد (1،3،5،7،.....الخ) بدلا من (1،2،3،4،.....).[1]

توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين: تأتي هذه العملية بعد توزيع المقاعد على القوائم الفائزة، وتتم حسب نوع الانتخاب بالقائمة المأخوذة به، إذ تختلف الأمر في حالة تطبيق الانتخاب بالقوائم المغلقة عنه في حالة الانتخاب التفضيلي، أو المزج بين القوائم.

[1] – أشكال النظم الانتخابية، المرجع السابق، ص ص 29–30.

-**حالة القوائم المغلقة** : توزع المقاعد التي أحرزتها القائمة على المرشحين حسب تسلسلهم في القائم، وبالتالي المرشحين الوارد أسمائهم في أسفل القوائم غير معنيين بهذا التوزيع، حيث انه يستحيل أن تفوز القائمة بجميع المقاعد إلا إذا كانت بدون قوائم منافسة. ويعاب هذه الطريقة كون القيادات الحزبية تتحكم في ترتيب المرشحين، مما يجعل الناخب و المرشح تحت رحمة اللجان الانتخابية و القيادات الحزبية. [1]

حالة الانتخاب التفضيلي :يتخذ الانتخاب التفضيلي صورتان :

الأولى: يكون فيها الناخب مقيد باختيار قائمة واحدة مع إمكانية تغيير ترتيب المرشحين حسب أفضلية، حيث تصبح العملية في هذه الحالة في غاية التعقيد، ويتم توزيع المقاعد على المرشحين الحاصلين على اكبر عدد من الأصوات.

أما الثانية: ففيها يحق للناخب المزج بين القوائم المتنافسة وفي هذه الحالة كذلك يفوز المرشحون الحاصلين على اكبر عدد من الأصوات.

❖ **التمثيل النسبي على مستوي الدولة :**

في هذه الحالة فان الدولة ككل تعتبر دائرة انتخابية واحدة ،تقدم فيها مختلف التشكيلات السياسية قوائمها والتي تتضمن عدد كبير من المرشحين يساوي عددهم عدد أعضاء الهيئة التشريعية التي يراد انتخابها، حيث تطبق هذه الطريقة في الانتخابات التشريعية فقط، ولا يمكن تطبيقها في الانتخابات المحلية . ويتسم هذا النظام بالعدالة في التوزيع المقاعد خاصة إذا كان عدد المقاعد كبي. كما انه يحقق العدالة بين الناخبين والمرشحين.

فمن الناحية العملية لتطبيق هذا النظام ينبغي أولاً أيجاد المعامل الانتخابي، ويتم حسابه بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية (الدولة) هذا كمرحلة أولى، بعدها نحسب

[1] – عبد الغني بسيوني عبد الله ، أنظمة الانتخاب في مصر و العالم. الإسكندرية: منشأ المعارف، 1990، ص 112.

العدد المبدئي المقاعد التي تؤول لكل قائمة والذي يساوي حاصل قسمة عدد الأصوات الصحيحة التي تحصلت عليها القائمة على المعامل الانتخابي.

وبطبيعة الحال فإنه يتبقى عدد من المقاعد الشاغرة، وكذلك يتبقى لكل قائمة عدد من الأصوات الانتخابية، لذلك يتعين توزيع المقاعد المتبقية على القوائم الفائزة، هذه العملية تتم إمّا بتطبيق طريقة أكبر البواقي أو بطريقة أكبر المتوسطات.

- ✓ **مزايا نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي :**

–العدالة في التمثيل: عندما تتناسب عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب المختلفة مع عدد الأصوات التي نالتها فان تمثيلها يكون عادلا ،حيث انه يسمح بتمثيل مختلف التيارات السياسية بحسب قوتا الانتخابية.

–خلق معارضة قوية: يعمل نظام التمثيل انسبي على إيجاد معارضة قوية في البرلمان والهيئات المنتخبة إذ يفتح الباب أمام الأحزاب الصغيرة للحصول غلى بعض المقاعد.

–زيادة اهتمام الناخبين بالشؤون العامة: حيث انه يساهم في إظهار المناهج والبرامج الانتخابية، فهو اقتراع أفكار وليس اقتراع رجال، فكل طرف مشارك أو حزب في انتخابات يتقدم على أساس برنامج سياسي، مما يجعل المعركة الانتخابية تنصب على الأفكار.

–المحافظة على الأحزاب السياسية: فهو يؤمن المحافظة على الأحزاب السياسية .كما انه يحفز الأحزاب المتنافسة على تقديم قوائم وطنية تحظى بدعم مختلف فئات الشعب، مما يسهل تمثيل مختلف شرائح الاجتماعية والعرقية. [1]

- ✓ و من عيوبه :

هو نظام يتسم بالتعقيد خاصة وان توزيع المقاعد يخضع لقواعد رياضية يصعب على عامة الناس فهمها، مما يؤديا إلى التلاعب في نتائج الانتخابات .

[1] - عبد الغني بسيوني عبد الله ، المرجع السابق، ص113.

–يؤدى إلى كثرة الأحزاب السياسية حيث أن تمثيل الأعداد الكبيرة من الأحزاب في البرلمان يؤدي إلى صعوبة قيام أغلبية قوية وثابتة، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي.[1]

ثالثا: النظام المختلط.

هو نظام تجمع فيه نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي، حيث أن المزج بين قواعد نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي افرز عددا كبيرا من الأنظمة المختلطة إلا انه يمكن تصنيفها إلى صنفين رئيسين :الأول يضم الأنظمة التي تعتمد على المزج بين نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي بشكل متوازن، وأهم مثال على ذلك النظام الفرنسي المتمدد سنة 1951 وسنة 1957 في الانتخابات التشريعية .أما الصنف الثاني ويسمى بالنظا م المتوازي أين يتم تطبيق النظامين معا وبشكل متوازي ويطبق هذا النظام في ألمانيا.[2]

أولا: الأنظمة التي تمزج بين نظام الأغلبية و التمثيل النسبي.

في هذا النظام تجمع فيه بين مفاعيل نظام الأغلبية والتمثيل النسبي في آن واحد، بما يتلاءم والوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي السائد، أو بغرض الاستجابة للمعايير التي تحدد ما يراد تحقيقه أو تجنبه.

ويتميز هذا النظام بما يلي:

–إمكانية التحالف بين القوائم المختلفة : يسمح هذا النظام للقوائم المختلفة في الدائرة الواحدة من الاتفاق على إضافة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة إلى بعضها البعض واعتبارها قائمة واحدة عند توزيع المقاعد على القوائم الفائزة ،مما يمكن القوائم المتحالفة من الحصول على عدد أكبر من المقاعد.

[1]– رشيد لرقم، المرجع السابق، ص 50.

[2] - محمد المجدوب، المرجع السابق ، ص 317

–إن هذا النظام يشجع الأحزاب على التحالف فيما بينها ،وبالتالي يعطي فرصة كبيرة لأحزاب الوسط على حساب الأحزاب المتطرفة.

–في حالة نجاح قائمة ما أو مجموعة من القوائم المتحالفة في الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة، فإنها تحصل على كل المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. [1]

ثانيا: الأنظمة المتوازنة:

في الأنظمة المتوازية يطبق كلاً من النظام النسبي ونظام الأغلبية في آن واحد، وتسعى الدول من خلال تبني كل من النظامين إلى تلافي سيئات كلٍ منهما، وتعويض عدم التناسب الذي قد يحصل خاصة عند تطبيق نظام الأغلبية بمفرده، وحسب هذه الأنظمة فإن عدد من النواب ينتخبون على أساس الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية، في حين ينتخب العدد المتبقي باعتماد نظام التمثيل النسبي . وقد تم اعتماد الأنظمة المتوازية بشكل واسع في العديد من الدول، لكن تباينت الدول في عدد المقاعد التي يتم انتخابها بالأغلبية والتي تُنتخب بالتمثيل النسبي.[2]

المطلب الثالث: الأسس التي تقوم عليها النظم الانتخابية

من المعروف عليه أن أي نظام انتخابي يقوم على مجموعة من الأسس هي في حقيقة الأمر تجسيدا لقيم الديمقراطية، وأهمها هي:

أولا: مبدأ العدالة والمساواة في اغلب الدساتير في العصر الحالي تقضي بضرورة المساواة أمام القانون من حيث الحقوق والواجبات بين مختلف شرائح المجتمع، دون اعتماد أي أنواع التفرقة انطلاقا من هذا المبدأ، فان النظام الانتخابي ينبغي أن لا يخرج عن نطاق مبدآ المشروعية وان يستجيب للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور لذلك نجد أن الضمانات التي غالبا ما يعطيها المشرع للناخب والمنتخب من

1– Jean PAUL JACQUE .Droit Constitutionnel Et Institutions Politiques .paris :dall0z, 2000, p43

2– غنية شليغم ، نعيمة ولد عامر ، "**اثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي – حالة الجزائر** – "، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد افريل ، 2011 ،(ص ص178 –189.)

حق التصويت والترشح، والتي عادة ما نجدها في القوانين الانتخابية التي تحدد بدقة الشروط الواجب توافرها في الناخب وشرط الترشح، فان النظام الانتخابي باعتباره وسيلة تهدف إلي تحقيق المساواة بين الناخبين والمرشحين من خلال تقنيات مختلفة لكن تعدد هذه التقنيات خاصة في مجال تقسيم الدوائر الانتخابية قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة، مثلما حدث في الجزائر سنة 1991 أين تم تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس معيار الجغرافي بموجب القانون 91-07 المؤرخ في 03 افريل 1991 والمتضمن تحديد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان.

ويعد هذا التقسيم خرقا لمبدأ المساواة المقرر دستورا، الذي يقضي بالتزام كل المؤسسات بضمان المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات والعمل على رفع القيود التي تمنعهم من المشاركة في الحياة السياسية.

ومن أجل هذا يري بعض الفقهاء بان تخول صلاحيات تحديد الدوائر الانتخابية إلى جهة محايدة لا تتغير بتغير الحكومات والبرلمانات وتخضع لمراقبة القضاء.

ثانيا: مبدأ التمثيل الحقيقي.

إن التمثيل الحقيقي أو الأمثل لهيئة الناخبين يعني اعتماد نظام انتخابي يتسم بالعدالة والموضوعية، والشفافية حيث تؤول النتائج المترتبة على الأخذ به إلى تولى الأحزاب الكبيرة الأغلبية في المجالس المنتخبة وهذا دون الإقصاء التام للأحزاب الصغيرة الممثلة للأقليات، ومهما كان النظام المتبع فانه ينبغي أن يهتم بمعالجة بعض المظاهر الناجمة عن التمثيل، ويمكن حصرها في ضعف المشاركة السياسية للمواطنين بصورة عامة، وضعف التمثيل النسوي وانعدام الثقة بين الشعب صاحب السيادة ومثيليه في الهيئات المنتخبة. [1]

[1]- محمود عاطف ألبنا، الوسيط في النظم السياسية، الطبعة الثانية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1994، ص 309.

–المشاركة السياسية: وهي الدور الذي يقوم به المواطن في الحياة السياسية ويتجلى في كل نشاط يقوم به الفرد في اختيار ممثليه، والمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون السياسية العامة. ورغم أن المشاركة السياسية تلعب دورا رائدا في الديمقراطيات الحديثة، إلا أن أزمة محدوديتها أصبحت سمة في بعض الدول منها الجزائر، فمن الناحية العملية أصبحت تقتصر على عدد محدود من السكان وهذا لأسباب متعددة منها:

–شعور المواطنين بان ألمشاركته فيها تهديدا لحياته الخاصة، خاصة أن الممارسة السياسية تتسم بالتطرف وغياب الديمقراطية الحقيقية والحرية السياسية وسيادة القانون.

اعتقاده بان المشاركة السياسية تؤثر في علاقته الخاصة وفي محيطه ،ومكانته الاجتماعية والاقتصادية.

–وجود فجوة كبيرة بين القول والفعل عند الطبقة السياسية، مما يدفع الإفراد إلى الاعتقاد بان النتائج غير مؤكدة.

–الإكثار من تنظيم انتخابات واستفتاءات شكلية تخضع لصورة من التلاعب والتزوي، قصد إضفاء الشرعية على الحكم، مع الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة، وهذا ما يجعل المواطن يقلل من أهمية مشاركته في الحياة السياسية.[1]

–ضعف التمثيل النسوي : إن إشكالية ضعف التمثيل النسوي عرفت في الديمقراطيات العريقة، كما برزت هذه الظاهرة في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية فبرغم اعتراف اغلب الدساتير الدول بحق المرأة في المشاركة السياسية فان مشاركتها بقيت محدودة، وهذا ما يتنافي مع مبادئ الديمقراطية القائمة على المساواة وحكم الأغلبية، خاصة أن المرأة تمثل نصف المجتمع.

–انعدام الثقة بين الشعب و ممثليه: رغم كون النظام التمثيلي حلا واقعيا لنظريات السيادة ، ألا أن التطبيق العملي لهذا النظام افرز العديد من السلبيات أدت في نهاية إلى ضعف العلاقة بين الشعب الناخب وممثليه

[1]- محمود عاطف البناء، المرجع السابق ، ص 310 .

وهذا راجع للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية وسيطرتها على عملية الترشيح، إضافة إلى دورها من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين الأغلبية و المعارضة وفق منطق القبول بوجود الأخر والتداول على السلطة، وهذا في الدول الديمقراطية. [1]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في النظم الانتخابية.

تلعب العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية دورا بارزاً في التأثير على الأنظمة الانتخابية المطبقة في أي دولة ، فهي كما تساهم في صنع النظام السياسي للدولة، تُعد من العوامل التي تتحكم في نتائج تطبيق النظام الانتخابي على ارض الواقع ، ففاعليته تتوقف على مدى ملائمة إطاره التشريعي للواقع .

أولا: العوامل السياسية دوراً هاماً في تحديد نوع النظام الانتخابي لكل دولة، فالتحولات التي تحدث في دولة ما قد لا تحدث في دولة أخرى. كما أن التطورات والأحداث الناجمة عن الحركية السياسية قد تدفع بسلطات الدولة إلى التعجيل بإجراء تعديلات على قوانينها الانتخابية لتتماشى مع تطور المجتمع وَتحوله بغية مسايرة الوضع الجديد، وتجنباً للأزمات السياسية.[2]

إضافة إلى طبيعة النظام السياسي القائم وما إن كان نظاماً رئاسياً أو برلمانياً أو مختلطاً كما هو الحال في الجزائر، أين تتمتع السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية بسلطات واسعة تجعله يهيمن على بقية المؤسسات والهيئات في الدولة بما يساعد في أحكام السيطرة على الوضع القائم والحيلولة دون تغيره بالانتخابات. كلها عوامل تتحكم في نوع النظام الانتخابي المطبق و خصائصه وتختلف درجة تطور النظام الانتخابي من دولة تُقدس الحريات الفردية والجماعية والمبادئ الديمقراطية إلى دولة لا تعير اهتماماً لها، فتجدر الحريات الأساسية والقيم الديمقراطية تؤدي بالضرورة إلى تطور النظام الانتخابي، حيث تعمل أحكامه

[1]– سليمان صالح الغويل ، الانتخابات الديمقراطية ، طرابلس :أكاديمية الدراسات العليا ، 2003، 134 .

[2] - عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية دراسة مقارنة. القاهرة: دار الجامعيين لطباعة، 2002، ص489 .

على خلق حيوية ونشاط في الحياة السياسية، إضافة إلى تحسين أداء الأحزاب السياسية بما يتماشى وقيم ومبادئ الديمقراطية المتجددة. أما الدول التي لا تراعي المبادئ الديمقراطية والحريات فعادة ما يسودها الركود والجمود وتكون عرضة للأزمات السياسية والاجتماعية. [1]

ثانيا: العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية

للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تأثيراً كبيراً على النظام الانتخابي المعتمد في أي دولة، فتحدد أسسه ومبادئه، ويختلف تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى، بل يختلف تأثيرها داخل الدولة الواحدة من مرحلة لأخرى، وذلك حسب طبيعة المرحلة وخصوصياتها. فالدول التي تعاني من نسبة الأمية المرتفعة ينبغي أن تكيف نظامها الانتخابي بما يتماشى وهذه الظاهرة، والتقليل من انعكاساتها السلبية على العملية الانتخابية، في حين لا نجد هذه الإشكالية في الدول المتطورة، مما يجعل الأنظمة الانتخابية المطبقة في كل منهما مختلفة .كما أن الدول التي تتميز بانقسامات حادة بين مختلف الطبقات والأطراف المشاركة في العملية الانتخابية، يجب أن يأخذ نظامها الانتخابي بعين الاعتبار هذه العوامل.

ولا يتأثر النظام الانتخابي بالعوامل الاجتماعية والدينية والعرقية فقط ، فالعوامل الثقافية هي الأخرى لها تأثير كبير ، إذ لا يمكن تغييب مجموعة سكانية ذات خصائص ثقافية متميزة في أي عملية انتخابية ديمقراطية، وإلا نكون أمام نظام انتخابي لا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التمثيل الحقيقي.

كما أن انتشار الفقر قد يدفع المواطنين إلى فقدان الثقة في الطبقة الحاكمة، وفي مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى مقاطعة الانتخابات والعزوف عن المشاركة السياسية، وهذا ما يفتح الباب أمام أرباب المال للتحكم في العملية الانتخابية والتأثير على نتائجها.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي الوقت الحالي أصبحت العلاقة وثيقة بين المال والانتخاب، حيث أن الأقوى مادياً واقتصادياً يتحكم أكثر في مصير المعارك الانتخابية.

[1] – محمد المجدوب ، المرجع السابق ، ص 318 .

إن المال في الحقيقة أصبح من بين أهم العوامل المؤثرة بشكل مباشر في العملية الانتخابية و نتائجها، فالمؤسسات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال هم الممولون الرئيسيون للأحزاب السياسية ومختلف الحملات الانتخابية، وبالتالي التحكم في الترشيح ومن خلالها نتائج الانتخابات، خاصة وان العملية الانتخابية أصبحت تتطلب أموال باهظة بالإضافة إلى العوامل التي سبق ذكرها، فإن الجماعات الضاغطة هي الأخرى تعد من بين أهم العوامل المؤثرة على الأنظمة الانتخابية المعتمدة، تحقيقاً لأهدافها وحماية لمصالحها. [1]

وتوجد الجماعات الضاغطة في كل الدول، إ لا أنها تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة وظروف كل مجتمع، وتتمثل على وجه الخصوص في النقابات المهنية و رجال الأعمال والصناعة، ومختلف المنظمات، وتمارس أغلب نشاطاتها السياسية بصورة خفية وبطرق ملتوية، وتخفي نشاطاتها السياسية وراء أهداف مختلفة . ويكون ضغط هذه الجماعات بطرق مباشرة ، كأن تقوم بمساعي لدى الحكومة وكبار الموظفين ونواب البرلمان، أو بطرق غير مباشرة، وذلك باستعمال وسائل الإعلام المختلفة وتنظيم الندوات والملتقيات الفكرية لتوجيه الرأي العام والتأثير عليه، كي يمارس بدوره الضغط على السلطة والتأثير عليها لتصدر قرارات معينة أو لإلغائها.

ولعل أهم المجالات التي تنشط فيها الجماعات الضاغطة مجال الانتخابات، حيث تدخلها يبدأ بالضغط على الحكومة والبرلمان لاعتماد نظام انتخابي يكون مسايراً لمصالحها ومحققا لأهدافها .كما تدفع الجماعات الضاغطة المواطنين إلى المشاركة في العملية السياسية والقيام بالانتخاب أو مقاطعته والعزوف عنها. [2]

[1] – عبدوه سعيد و آخرون، المرجع السابق، ص 97 .

[2] – عفيفي كامل عفيفي، المرجع السابق، ص 490.

المبحث الثاني: ماهية الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: تعريف و نشأة الأحزاب السياسية

-تعريف الأحزاب السياسية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية من حيث المنطلقات السياسية والمراحل التاريخية المتعددة ، فهناك من ركز على الجوانب التنظيمية للحزب السياسي ، وهناك من ركز على الجوانب الإيديولوجية للحزب السياسي ومنهم من جمع بين مختلف جوانب الظاهرة الحزبية.

أولا: لغة:

جاء لفظ الحزب السياسي في اللغة العربية في معجم لسان العرب بمعنى "جماعة من الناس، و كل قوم شاطرت قلوبهم و أعمالهم، فهم أحزاب و أن لم يلقى بعضهم بعضا."[1]

وجاء في مختار الصحيح حزب الرجل أصحابه، والحزب يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ومن هنا نرى إن كلمة (حزب) في اللغة العربية تفيد الجمع من الناس وهو يدل على الاعتياد على شيء معين.

أما كلمة سياسي فهي مأخوذة من كلمة سياسة و السياسة في اللغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسية بمعنى الإرشاد والهداية.

أما في الوقت الحالي فكلمة السياسة تعني كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريو لو :

"إن السياسة بالنسبة العامة تعني العملية السياسية وهي معرفة الظاهرة." [2]

---

[1]- حسين عبد الحميد احمد رشوان، الأحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط .الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2008 ، ص 22 .

[2] - عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة .عنابه : دار العلوم للنشر و التوزيع ،2007 ،ص ص 136-137 .

ثانيا: اصطلاحا

تعددت التعريفات المقدمة للحزب السياسي بين الفكر السياسي و القانوني للأحزاب السياسي ،ويعود هذا الاختلاف و التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات و إلى النظرة إلى وظيفة الأحزاب السياسية و مهامها .

عرفت الموسوعة السياسية الأحزاب السياسية على أنها: "الاتجاه الواحد و النظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة ويحاولون إن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بتا و يرتبطون يبعضهم البعض وفقا لقاعدة أسلوبهم ووسائل عملهم. [1]

ينطوي هذا التعريف على ثلاثة مقومات أساسية لتعريف الحزب السياسي وهي:

أولا: جانب الفكر والايدولوجيا التي تجمع الأعضاء وتصوغ مشروعهم السياسي.

ثانيا: جانب الأهداف والمقاصد التي يناضلون من اجلها.

ثالثا: عنصر التنظيم الذي يوحد الحزب السياسي ويضمن تماسكه واستمرار وجوده.[2]

وحاول كثير من الفقهاء الإتيان بتعريف شامل وجامع للأحزاب السياسية غير أنها اختلفت من حيث الشكل والموضوع.

عرفها إبراهيم أبو الفار على انه: " جماعة منظمة يشتركون في مجموعة من المبادئ والمصالح وتسعى إلى الوصول للسلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة. "

[1] - بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي :دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى. القاهرة: مكتبة الدولي، 2004، ص 15.

[2] - أمال فضلون، "**استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في تأثيرها على الرأي العام**"، مذكرة ماجستر (جامعة عنابه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010)، ص 63 .

كما حاول قانون الأحزاب الصادر بتاريخ 6 مارس 1997 في مادته الثانية تعريف الحزب السياسي بقوله إن:" الحزب السياسي يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحا." [1]

وعرف" **اندريه هوريو** " الحزب السياسي بأنهم : " تنظيم دائم على مستوي الدولة والمستويات المحلية يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسات معينة".[2]

وهناك اتجاهان في تعريف الحزب السياسي وهما: الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الليبرالي.

الاتجاه الاشتراكي : ينظر إلى الحزب السياسي من منظور الطبقات الاجتماعية المعبر عنها، ويعتبر أساس التنظيم السياسي للطبقة بما لها من مصالح حيوية، وما يحكم علاقاتها من توجهات إيديولوجية، فقد يكون الحزب ممثل لطبقة معينة مثل العمال، أو طبقة الفلاحين، أو طبقة الراسم الين .

يهتم هذا الاتجاه بالبعد الاجتماعي للحزب حيث يري أصحابه إن الحزب هو طبقة أو طبقات اجتماعية يعبر عنها الحزب في برامجه بغض النظر إذا ما كان قادته ينتمون إلى هذه الطبقة أ وإلى أخرى .

أما في الفكر الماركسي يعبر الحزب عن مصالح طبقة معينة بما لها من مصالح حيوية وتفاعلات وتوجهات إيديولوجية التي تحكمها.

أما الاتجاه الثاني فهو **الاتجاه الليبرالي** : الذي يؤمن بالحرية الفردية ويعتبر الفرد فيه حجر الزاوية في المجتمع والنظام السياسي.

[1] – علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د.س.ن)، ص 13.

[2]-Robert MICHEL , Political Parties . canada: batoche books Kitchener, 2001, p 18.

يركز هذا الاتجاه على برنامج وأفكار الحزب السياسي، حيث ناول ما عبر عن هذا االاتجاه على برنامج وأفكار الحزب السياسي، حيث ا ناول من عبر عن هذا الاتجاه هو" **كونستانت**" عام 1817 وعرف الحزب بأنه :" جماعة من الناس تعتنق مذهبها سياسيا واحدا."[1]

-نشأة الأحزاب السياسية

تطورت الأحزاب السياسية حاليا و أصبحت ضرورة لابد منها في كل نظام ديمقراطي، فالأمر لم يكن كذلك منذ قرن و نصف في عام 1850، فلم يكن هناك بلد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ظاهرة الأحزاب بالصورة التي نعرفها اليوم. فقبل 1850 كانت هناك تجمعات مختلفة كالمنتديات الفكرية والسياسية وبعض الجماعات الضاغطة السياسية التي تعكس فكرة التنازع على السلطة حيث أنها لم تكن تعمل بصورة منظمة ودائمة.

ونجد أن الأحزاب السياسية أصل نشوئها أساسا في الاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الإيديولوجيات المختلفة المشكلة للبرلمان أو اللجان الانتخابية التي كانت تشكل من اجل التعريف بالمرشحين التابعين لها، أو بواسطة الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية.[2]

وباعتبار إن البرلمان كإلية قديمة في التاريخ الأوروبي لم يلعب دوره التمثيلي الفعلي ولم يتمتع بالسيادة التي ينبغي إن يمتلكها، مما جعل المجتمعات الغربية وبرلماناتها خاضعة ومجسدة للحكم المطلق حيث انتظرت هذه المجتمعات فترة الثورات الشعبية لتشهد تحولات عميقة أعادت النظر في المسلمات

الموروثة عند القرون الوسطى وساهمت في بعث الممارسة الديمقراطية ومع الوقت أرست قواعد الديمقراطية التمثيلية ولم تتوقف عن التطور من اجل تجسيد السيادة الشعبية.

---

[1] – حسين عبد الحميد احمد رشوان، المرجع السابق، ص 27 .

[2] - حسينية غارو، "**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة – دراسة الحالة الجزائر من 1997 إلى 2007**" – ،مذكرة ماجستر (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012)، ص 20–21 .

وما يجب التنويه إلية في تطور الديمقراطية هو إتباع مسار تقدمي لدمج فئات اجتماعية معينة في كل مرحلة ما سمح للديمقراطية التمثيلية أن تكون وسيلة للسلم الاجتماعي وتطور الأنظمة السياسية ولهذا يكون ظهور الأحزاب السياسية مرتبط بانتشار المفاهيم الديمقراطية من جهة وبالأوضاع السياسية والتاريخية التي عاشتها المجتمعات الغربية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يقدم " **سيمور مارتن ليبست**" و "**ستاين لوكأن**" طرح حول تطور الأنظمة الحزبية ونشأتها، فالأنظمة الحزبية حبهما هو نتاج للظروف التاريخية التي أحاطت بالتنمية الوطنية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك الانقسامات السياسية المعاصرة التي تعكس عواقب ثورتين متتاليتين (الثورة الوطنية والثورة الصناعية)، و يقصد بالثورة الوطنية عملية بناء الوطن التي غيرت معالم الخريطة الأوروبية في صراعات حول الحدود وحول مجالات سيطرة الحكومة والأهم من ذلك أنها أفرزت صراعات حول القيم الثقافية. [1]

في حين تسببت الثورة الصناعية في صراعات اجتماعية جديدة ،فالهجرة إلى المدن وحاجة الصناعة إلى القطاع الزراعي نتج عنه صرا بين سكان المدن وسكان الريف ،كما ظهر صراع أخر بين العمال وأصحاب العمل وعلى هذا الانقسام بني الصراع الماركسي الطبقي ونتج عن هذه الصراعات أنماط وطنية متعددة من النزاع السياسي ويؤكد الباحثان إن تنامي الفئات الاجتماعية أعطاها إمكانية الاستحواذ

على الحياة السياسية قبل توسيع دائرة حق الاقتراع ،حيث تم تعبئة فئات لدعم الجماعات لحزبية التي كانت ممثلة في الساحة السياسية، وانخرط مقترعون جدد في العملية وهم يتمتعون بولايات حزبية مسبقة وهذا عكس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية لم يلعب الاقتراع إلام دورا في بروز الانقسامات و بهذا تكون الانقسامات الطبقية عامل من عوامل تبلور الأحزاب السياسية وظهور توجهات سياسية متعددة تماشيا مع

[1] - حسينية غارو، المرجع السابق، ص 21 .

تعدد الآراء والمواقف ومن ثمة ظهرت إمكانية تمثيل كل في العملية الانتخابية وهذا هو جوهر الطرح المقدم من طرف الباحثين "**ليبست** " و"**رولان**".

لذلك يميل الكثير من المفكرين وإلقاء في القانون الدستوري والعلوم السياسية إلى ربط الأحزاب السياسة بتوسيع نمط الاقتراع كعامل أساسي لظهور برلمان سليم. [1]

وقد انطلق "**موريس دو فرجيه**"حول نشأة الأحزاب السياسية من هذه النقطة ،حيث يعتبر وجود شكلين من الأحزاب السياسية وهي :

- أحزاب ذات أصل برلماني (نشأة داخلية).
- أحزاب ذات أصل غير برلماني (نشأة خارجية)

أولا : الأحزاب ذات النشأة الداخلية : يقصد بتا تلك الأحزاب السياسية التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وعندما بدا الأخذ بالانتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس النيابية فقد أشار" **موريس دو فرجيه** "إلى إن ظهور الأحزاب يرتبط بتطور البرلمانات القومية، ونمو حجم الانتخابات والأحزاب فالزيادة في حجم الجماعات السياسية يرجع إلى وحدة الشعور بين أعضائها وإحساسها بضرورة العمل في تعاون

ورأى إن البرلمانات في تطورها تستند إلى عدة عوامل أهمها:

- ❖ قيام جماعات داخل البرلمانات ما يسمى بالجماعات البرلمانية.
- ❖ تكوين اللجان الانتخابية.
- ❖ حدوث تفاعل وتنظيم دائم بين هذه الجماعات واللجان. [2]

[1] – سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر ، (د.م.ن): (د.د.ن)، 2007، ص 200 .

[2] – حسين عبد الحميد احمد رشوان، المرجع السابق، ص 47 .

وقد أدت هذه العوامل إلى قيام الحزب السياسي .

ثانيا: أحزاب ذات النشأة الخارجية : يقصد بتا تلك الأحزاب التي تنشا أو تقوم خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية وهي تستقر نتيجة لوجود مؤسسة مسابقة عليه في الوجود و تمارس نشاطها عن البرلمان كالجمعيات الثقافية والتنظيمات الدينية وطلاب الجامعات والنقابات و النوادي.....الخ، هذه المؤسسات تسهم بطريقة أو أخرى في نشأة وقيام الأحزاب السياسية.

فقد نشأت الأحزاب السياسية الاشتراكية في البلدان المختلفة من خلال نقابات العمال وأهم هذه الأحزاب (حزب العمال البريطاني).

كذلك أسهمت الجمعيات التعاونية الزراعية في نشأة الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية في أوروبا وساهمت في الكثير من النشاطات خاصة في الديمقراطيات لاسكندنافية، كما لعبت جماعات المثقفين وتكتلات جامعية ومنظمات طلابية أدوارا مؤثرة في نشأة بعض الأحزاب السياسية خاصة الاشتراكية التي تهتم بالحياة الاجتماعية.

وأشارت الكنائس والتنظيمات الدينية الأحزاب السياسية في بلجيكا واستراليا وألمانيا، فرنسا وايطاليا، وقامت لتدعيم الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية بالرغم من محدودية الدور الذي يلعبه الدين في تلك البلدان.[1]

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية

تقوم الأحزاب السياسية في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة ،من اجل حياة سياسية مليئة بالاتجاهات المعارضة والقوى المنافسة والمصالح المختلفة و

[1]- حسين عبد الحميد احمد رشوان، المرجع السابق، 48 .

تعتبر الأحزاب السياسية من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية فهي الأداة المساهمة في الحياة السياسية، ومن اجل القيام بهذا الدور فإنها تتولى عدة وظائف وهي :

1. نشر إيديولوجية الحزب بين الناخبين :

يسعى كل حزب إلى الحصول على اكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بإيديولوجيته وبرنامجه الانتخابي فمن الناحية الواقعية لئيمكن لأي حزب أن يحرز انتصارا إذا لم يكن قادرا على التعبير عن الآمال والأفكار الكامنة لدى قطاع من المواطنين فهذه الأفكار الآمال يعطيها قوة ووضوحا.

فإيديولوجية أي حزب تفقد تأثيرها تدريجيا إذا فقدت استجابتها وعي الآمال الرأي العام فهي تساعد على تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين ،حيث أنها عندما تقوم بهذا الدور فهي بذلك تفتح إمام المواطنين فرصة الاختيار بوضوح أثناء العملية الاقتراع، وبغير الأحزاب الجماهير تقوم غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين . [1]

2. اختيار مرشحي الحزب:

تختار الأحزاب مرشحيها في الانتخابات وتقدمهم للناخبين على أنهم مرشحوا الحزب، فالحزب هو القناة الأساسية التي يجرى من خلالها إعداد الناخبين ،فهو الذي يوفر للأعضاء كل الأدوات والأسباب اللازمة لترشيح أنفسهم .كما أن الحزب الذي يوجه الأعضاء إلى الترشيح، فيختارهم ويدربهم لملاقاة الجماهير بشكل مقنع، وتوجد عدة وساءل لاختيار المرشحين وهي تختلف باختلاف تركيب الحزب ونوعه، فأحزاب القلة المختارة يتم اختيارهم عن طريق لجان الأعيان حيث إن هذه الطريقة منتقدة لأنها تؤدي إلى اختيار الأعضاء لزملائهم للترشح ومن ثمة ترسخ حكم الأقلية ،لتفادي هذا المشكل يتم اختيار المتشحين في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق انتخابات محلية أولية والفائز هو الذي يرشح لتمثيل الحزب .

[1] - سعاد الشرقاوي ، المرجع السابق ،ص 200.

أما بالنسبة لأحزاب الجماهير فيتم اختيارهم عن طريق المؤتمرات الوطنية أو المحلية، حيث يستطيع المنخرطين في الحزب المشاركة في اختيار مرشحين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كان يبعث كل قسم محلي ممثليه إلى المؤتم، حيث يتمتع كل مندوب بعدد من الأصوات مناسب لعدد المنخرطين في لبسم وبهذه الطريقة تكون الديمقراطية محترمة داخل الحزب.

3. تطاير المنتخبين (الممثلين):

يحاول الحزب الحفاظ على الاتصال الدائم بين الممثلين والناخبين من اجل ضمان التطاير البرلماني للممثلين من خلال:

–الاتصال الدائم بين الممثلين و الناخبين : يتولها مناضلي الحزب يقوون بإعلام النائب باهتمامات ومطالب المواطنين في دوائرهم الانتخابية وتزويدهم بالمعلومات حول اتجاهاتهم وانشغالاتهم ومن جهة أخرى يقومون بشرح نشاطات النائب البرلماني ويدافعون على قراراتهم.

–التطاير البرلماني للنواب: يعمل الحزب على تطاير النواب داخل البرلمان حيث تلتزم المجموعات البرلمانية بتوجهات الحزب الذي تنتمي إليه وخاصة فبعمليات التصويت على القرارات والقوانين حيث يختلف التصويت في الأحزاب السياسية المرنة والجامدة، إذ نجد في النوع الأول (المرنة) النواب غير ملزمين[1]

فباتجاه واحد إي أنهم أحرار في التصويت .أما النوع الثاني (الجامدة) تعلى النائب التأيد بأوامر حزبه خاصة في الانتخابات المهمة والمصيرية.

[1]- عفاف حبة، "**التعددية الحزبية و النظام الانتخابي دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستر (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، 2004)، ص48.

المبحث الثالث: الأنظمة الحزبية

اعتمد أكثر المختصين التقسيم الثلاثي عند دراسة أنواع النظم الحزبية السياسية وهي:

النظام الأحادي، والنظام الثنائي، والنظام ألتعددي.

أولا: نظام تعدد الأحزاب السياسية: يقوم هذا النظام على أساس وجود أكثر من حزبين سياسيين في الدولة غير متفاوتين تفاوت كبيرا في قوتها وفي اتجاهات الرأي العلم والحياة السياسية ويعد هذا النظام الأكثر انتشارا، حيث إن اغلب الدول الغربية تتبنى هذا النظام بدرجات متفاوتة، وفي ظل هذا النظام تتنافس عدة أحزاب للوصول إلى السلطة بدون مشاركة الأحزاب الأخرى في إدارة شؤون السلطة، ويعود هذا التعدد للأحزاب السياسية في الدول الحديثة وكثرتها إلى انقسام بعض الأحزاب السياسية القائمة فيها، أو نتيجة لتشكيل أحزاب سياسية جديدة، كذلك من أسباب ظهور نظام التعددية الحزبية هي الاختلافات العنصرية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أبناء الدولة الواحدة. [1]

ثانيا: نظام الثنائية الحزبية:

يقوم هذا النظام على أساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنفسان فيما بينهما من اجل الوصول إلى السلطة، حيث انه يفترض وجود حزبين كبيرين ينافس احدهما الأخر.كما انه لا يمنع من وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى إلى جوار الحزبين الرئيسيين و لكنها تكون صغيرة الحجم، قليلة التأثير على الساحة السياسية، حيث انه لا يمكن إن يظهر حزب ثالث يدخل حلبة المنافسة على الحكم السلطة وينزع الصدارة عن الحزبين الرئيسيين، ولكن لفترة زمنية مؤقتة.

[1] -ثامر كامل محمد الخزرجى، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. عمان: منتدى سور الأزبكية، 2004، ص 216 .

ويذهب بعض الفقهاء على اعتبار نظام الحزبين السياسيين نظاما تفرضه الطبيعة ويحتمه التاريخ و في هذا المقام يقول موريس دو فرجيه إن نظام الحزبين يبدو نظاما طبيعيا ويقصد بذلك إن الشعوب دائما تكون إمام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين. [1]

ويحقق نظام الثنائية الحزبية مزايا متعددة فهو:

-يؤدي إلى سهولة تجميع المصالح و يمكن الرأي العام من الاختيار الواضح في المسائل الأساسية، وبالتالي فان النخب يقوم بدور مباشر في الحياة السياسية ولا يحتاج إلى الوسطاء لحسم المشاكل الكبرى. [2]

-كذلك يقوم باختيار النواب والحكومة مباشرة لان رئيس الحكومة بالضرورة زعيم الحزب السياسي كما يضمن نظام الحزبين الاستقرار الحكومي طالما إن الحزب الذي يمسك السلطة يتمتع بالأغلبية المطلقة داخل البرلمان.[3]

ثالثا: نظام الحزب الواحد.

هو نظام يقوم على أساس تركيز السلطات في يد الحزب الذي يتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم الصفوة المختارة ،تحقيقا لأمال وطموح الفرد القائد والزعيم لهذا الحزب، وفقا لسياسة تتسم بالشدة والانضباط والنظام الصارم ،الذي يبعده كلية عن إطار النظم الديمقراطية المعاصرة.

ونجد إن نظام الحزب الواحد لا يسمح للعامة حرية الانضمام إلى عضوية الحزب باعتباره حزب يطلق عليه حزب الصفوة و الطليعة، و هذا ما يجعله يتلاءم مع كونه الحزب القائد وليس كغيره من الأحزاب ولذلك فهو حزبا مغلقا و العضوية فيه غير متاحة للجميع، وإنا لفئة قليلة من الأفراد الذين يختارون بدقة

[1] – عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع السابق، ص 309 .

[2] – سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 47.

[3] – بلال أمين الزين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة . الإسكندرية: دار الفكر المجتمعي،2011، ص 291-290 .

والتي تضمن ولائها وطاعتها للحزب.كما أن نظام الحزب الواحد يتطلب بان لا توجد في الدولة التي تأخذ به إلا حزب سياسي واحد يحتكر فيها النشاط السياسي وممارسة السلطات العامة، ويتمتع بجميع الاختيارات. فهو الذي يسيطر على الحكومة وعلى البرلمان في وقت واحد، كما انه يسمى المرشحين ويطرح أسماؤهم للاستفتاء عليهم بحيث يكون أمام الناخبين خيار، ومن ثمة يسود رأي الحزب في البرلمان ولا يسمح لأي رأي معارض في البرلمان و لا خارج البرلمان.كما انه هو الحزب المسيطر على الحكومة فرجال الحكومة أما أعضاء بالحزب أو من ترشح الحزب.

ويعتنق الحزب الواحد دائما مبدأ التطهي، بمعنى إن الحزب يطرد من الساحة كل من يفقد فيهم الثقة أو يشك في سلوكهم. كما إن فقد عضوية الحزب في هذا النظام قد يعرض الفرد إلى إن يفقد وظيفته وعمله واعتباره غير متعاون معه والهدف من هذا كله هو التأكيد على تركيز السلطة تركيزا. مطلقا حيث أن هذا

التركيز لا يكون لصالح البرلمان أو السلطة التنفيذية، وإنما هو لصالح الحزب، وما البرلمان والسلطة التنفيذية هما الا تابعين للحزب وأدواته في تنفيذ سياسته. [1]

المطلب الرابع: علاقة النظم الانتخابية بالنظم الحزبية.

تميز العلاقة بين النظامين بأنها متداخلة ومتشابهة وعكسية أيضا، حيث إن النظام الانتخابي يحدد النظام الحزبي ومن ثمة يتحكم في اللعبة السياسية فيما يخص إتاحة الفرص لحزب دون غيره من الأحزاب السياسية بالفوز ،كما يمكن للنظام الحزبي إن يحدد نوع النظام الانتخابي.

ولقد حدد "**موريس دو فرجيه**" ثلاثة من أنماط العلاقة يمكن أن توجد بين أي نظام انتخابي ونظام حزبي وهي :

[1]- نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية. عمان: دار الثقافة، 2011، ص401.

–أن يكون النظام المعني قادرا على الحفاظ على هيكل نظام حزبي معين.

–أن يكون النظام الانتخابي قادرا على إعادة إنتاج النظام الحزبي المعني في حالة ما إذا تم تهديد عناصره.

–أن يكون النظام الانتخابي المعني قادرا على إيجاد نظام حزبي معين في دولة لم تشهد من قبل مثل هذا النظام.[1]

- **اثر التمثيل النسبي على الأحزاب السياسية:**

اعتبر التمثيل النسبي بأنه أسلوب الاقتراع الذي يؤدي باسم العدالة في التمثيل فعلى سبيل المثال يحسب المعدل الأقوى يتم توزيع البقايا بحسب طريقة "**هوندیت**" لصالح الأحزاب التي حصلت على أكثر الأصوات في مختلف المناطق .فالنظام النسبي يحمي إي حزب سياسي و يسمح لناخبيه إن يقترعوا له ،حيث يكون لتصويتهم اثر في إظهار قوة هذا الحزب وفاعليته.[2]

- **اثر نظام الاقتراع الاكثري على الأحزاب السياسية .**

يبتعد نظام الاقتراع الاكثري سواء كان على أساس الدورتين أو الدائرة الفردية عن الأمانة في التمثيل، فمن المستحيل أن تساوي نسبة الأصوات إلى نسبة المقاعد عددا صحيحا، فالحزب إما أن يحصل على مقاعد أكثر مما يستحق أو اقل من حصته الحقيقية.فبالنسبة للاقتراع الاكثري ذو دورتين هو الاقتراع للتحالفات الكبرى التي تلاءم أحزاب الوسط.أما النظام الاكثري ذو دورة واحدة فالتفاوت في التمثيل ملحوظ جدا وهو يعيق ظهور الأحزاب الجديدة أو يؤخر تقدمها ونموها.

[1]– شمسه بوشنافة ، المرجع السابق ،(ص ص 462–496).

[2]- عبدوه سعيد ،و آخرون ، المرجع السابق ، ص 89 .

- **اثر النظام الانتخابي على بنية الأحزاب السياسية.**

يمكن استخلاص تأثير الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية من تجارب الاقتراع على أساس اللائحة فهذه التجارب ساعدت على انخراط المرشحين في هيكلة حزبية متماسكة تتجاوز في تنظيمها اللجان الانتخابية المكونة في الاقتراع على أساس اللائحة الفردية.وهذا الاتجاه يقويه التمثيل النسبي الذي يعطي حجما وطنيا للصراع الانتخابي ويقوي سيطرة الأحزاب على المرشحين.[1]

[1]– عبدوه سعيد، وآخرون، المرجع السابق، ص 89 .

خلاصة الفصل الأول :

مما سبق نستنتج:

أولا: إن النظام الانتخابي ليس مجرد قوانين ونصوص في الدستور، حيث انه من اجل نجاحه يجب احترام إرادة الناخبين، والاحتكام بأمانة إلى صندوق من طرف السلطة والطبقة السياسية، وكذلك وجود قوى مدنية تعترف بها السلطة الحاكمة وتمنحها فرصة الحياة والتطور.

ثانيا: تختلف عوامل نشأة الأحزاب السياسية باختلاف الدول واختلاف عواملها الوطنية، إلا أنها تنقسم إلى قسمين داخلية وخارجية ،حيث أن الأحزاب السياسية ذات النشأة الداخلية ارتبطت نشأتها بتكوين المجالس التشريعية، آما الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية فهي الأحزاب التي نشأت بفضل الجماعات والهيئات الناشطة خارج البرلمان.

ثالثا: تكمن العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي كل نظام انتخابي ينتج نظام حزبي معين، فعليه حسب النظرية السائدة توجد ثلاثة أنظمة انتخابية وثلاثة أنظمة حزبية، إلا انه تم تأكيد عكس ذالك من خلال عوامل أخرى تؤثر بشكل كبير على النظام الحزبي مثل حجم الدائرة الانتخابية وعددها، كذلك عدد المقاعد الممنوحة لكل دائرة انتخابية بالإضافة إلى نمط الاقتراع المعتمد في توزيع المقاعد .

الفصل الثاني

أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

المبحث الأول: الأنظمة الانتخابية في دول المشرق العربي

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة الانتخابية في دول المشرق العربي

لقد عرفت دول المشرق العربي خلال السنوات الأخيرة انتخابات عديدة، محاولة منها من تطبيق مبدأ التعددية السياسية تتم نظام سياسي متعددة، حيث سعت هذه الدول إلى خوض حالة من التغيير و قيام إصلاحات على مستوى أنظمتها الانتخابية والتي تعتبر الوسيلة الانتقال الديمقراطي أو التحول نحو الديمقراطية حيث بادرت العديد من هذه الدول إلى وضع قوانين انتخابية جديدة والتعديل في أنظمتها الانتخابية .

ففي الأردن وضع أول قانون للانتخابات سنة 1923، أين قرر الأمير عبد الله تشكيل لجنة أهلية لوضع مشروع قانون في نفس السنة لانتخاب مجلس نيابي للإمارة، وفي سنة 1928 وقعت معاهدة الأردنية البريطانية ونشر القانون ، الأساسي للإمارة، وبذلك بادرت الحكومة الأردنية إلى وضع قانون الانتخابات وبعد الاستقلال صدر قانون الانتخاب رقم 09 عام 1947 بموجب هذا القانون، ثم تغيير نظام الانتخاب من الانتخاب المباشر إلى الانتخاب الغير مباشر.وبعد توحيد الضفتين تم تعديل قانون الانتخاب بصدور قانون (55) سنة 1949 من اجل مضاعفة أعضاء مجلس النواب لتمثيل سكان الطبقة الغربية، وبعد ذلك صدر قانون الانتخاب المؤقت رقم 22 سنة 1958، حيث تم بموجبه إضافة عدد المقاعد لمجلس النواب، ثم بعدها قانون 24 سنة، 1960 الذي عدل طريقة الانتخاب بحيث أصبح لجميع الأردنيين حق [1]

[1] - محمد الحسني، " **الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني**" عمان: مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2014، ص 12.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

الانتخاب المباشر دون استثناء . وبعد ذلك صدر قانون رقم(40) سنة 1962 الذي قام بتعديل وضع بعض الدوائر، و يليه قانون رقم (08) سنة 1974 الذي سمح للمرآة بالانتخاب والترشح لعضوية مجلس النواب وبعد ذلك صدر قانون رقم(22) سنة 1986 بموجبه أجريت الانتخابات النيابية عام 1989، وقد أخذ هذا النظام بطريقة التصويت بالقائمة.[1]

ويمكن تحديد الأنظمة الانتخابية المطبقة في الأردن منذ عام 1968 فقد اعتمدت نظام الانتخاب المباشر والغير المباشر، الذي تم اعتماده في انتخابات أعضاء المجلس التشريعية الخمسة بنظام الانتخاب غير المباشر، والانتخاب الفردي.[2]

حيث كان للناخب وفق الأنظمة الانتخابية الصادرة بموجب قوانين الانتخاب أن يصوتوا لأكثر من مرشح بشكل فردي وليس على أساس القائمة.

ومن 1989 إلى غاية 1993، تم اعتماد في الانتخابات على نظام القائمة الذي يسمح للناخب التصويت لمرشحين عدة في دوائر متعددة.

أما بالنسبة لنظام الصوت الواحد الغير متحول، فقد اعتمدته الحكومة خلال تعديل قانون الانتخاب وقامت بإلغاء نظام القائمة لتعوضه بنظام الصوت الواحد الغير المتحول، وقد تم إجراء انتخابات وفقا لهذا النظام في عام 1993 وكذلك انتخابات عام 2011.[3]

---

[1] - ابتسام العطيات و آخرون، " **التطور الديمقراطي في الأردن** ". المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 93.

[2] - يوسف سلامة حمود المسعدين، " **الآثار السياسية للنظام الانتخاب في الأردن** "، مجلة المستقبل العربي ، (د.ت.ن)، (ص ص 85-95).

[3]- ابتسام العطيات وآخرون، المرجع السابق، (ص ص85 95) .

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

وفي أول جويلية 2012 صدر قانون الانتخاب الذي بموجبه جرت انتخابات مجلس النواب السابع عشر، في 23 جانفي 2013، وقد مر القانون بكافة مراحله الدستورية رغم اعتراض العديد من قوى المعارضة، وفي مقدمتها الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي) التي اعتبرت أن القانون لا يتماشى مع مطالب الإصلاح التي يطمح الأردنيون لتحقيقها .

ويمثل القانون رقم (25) لسنة 2012 أول قانون انتخاب في تاريخ المملكة يتبنى مبدأ التمثيل النسبي، حيث لم يسبق للأردنيين أن مارسوا عملية انتخابية تقوم على هذا المبدأ الذي يعتبر أحد عوامل تعزيز المشاركة الحزبية في البرلمان، وأحد عوامل تطوير العملية الانتخابية لتقوم على انتخاب الأكفأ وصاحب البرنامج الذي يعتقد الناخبون أنه الأفضل.[1]

لكن قانون الانتخاب الأردني شكل عملية دمج بين نظام التمثيل النسبي ونظام الصوت الواحد، حيث خصص 27 مقعداً فقط من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها 150 مقعداً للقوائم الوطنية المغلقة، التي هي غالباً ما تكون قوائم حزبية، بينما تم تخصيص 15 مقعداً للنساء "كوتا" في المجلس، شريطة عدم منح مقعدين من هذه "الكوتا" لنفس الدائرة الانتخابية، أما الغالبية الساحقة من مقاعد المجلس (123 مقعداً) فيتم انتخابها بناء على نظام الصوت الواحد، بما في ذلك الدوائر الانتخابية التي يمثلها أكثر من نائب واحد في البرلمان، وهذا ما يثير حفيظة المعارضة في الأردن واحتجاجها دوماً في كل انتخابات. [2]

[1] – عبد المهدي السودي ،" **أفق الخارطة السياسية بالأردن بعد الانتخابات وتعديلات الدستور**"، متحصل عليه من : http://www.alarabiya.net/news-renderer?mgnlUuid=90686f8a-8b96

[2]– عبد المهدي السودي ، المرجع السابق .

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

حيث نجد أن قانون الانتخاب الأردني الحالي يشبه ذلك المعمول به لدى السلطة الفلسطينية، والذي تمكنت من خلاله حركة حماس من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في العام 2006، حيث لا يحرم القانون الأحزاب والقوى السياسية من المشاركة في الانتخابات بقوائم وبمقاعد فردية في آنٍ واحد، كما هو الحال في بعض الدول الأخرى .

ونجد أن هذا القانون منح صوتيين لكل ناخب ،الصوت الأول للدائرة الانتخابية ، والثاني على مستوى الدولة بموجب نظام القائمة النسبية المغلقة ،و قد شرعت الأردن العمل بهذا النظام في انتخابات 2013 ، عن طريق الانتخابات الفردي و الانتخابات بالقائمة مع اعتماد التمثيل النسبي على أساس قاعدة الباقي الأكبر.[1]

أما في مصر فمنذ أن عرفت الأنظمة الانتخابية و هي تعمل بنظام الانتخاب الفردي و بالأغلبية المطلقة، وعرفت لذلك بعد الثورة نظام الانتخابات الفردي بالأغلبية النسبية في انتخابات المجالس المحلية عام 1975.

كما أنها عرفت أول مرة في تاريخها النيابي نظام الانتخاب بالقائمة سنة 1980، وأخذ به في مجلس الشورى بمقتضي القانون رقم(120) لسنة 1980 ، وأخذت به أيضا في انتخابات المجالس الشعبية المحلية بمقتضي قانون رقم(50) لسنة 1981، وعملت أيضا به في انتخابات مجلس الشعب بمقتضي قانون رقم(144) لسنة 1983.

[1]- يوسف سلامة حمود المسعدين، المرجع السابق، ص 89.

أما بالنسبة للنظام المختلط ، فقد أخذ به المشرع المصري بموجب التعديلات التي أدخلها على قانون مجلس الشعب رقم(38) لسنة 1972، حيث أنه جمع بين الانتخاب الفردي و الانتخابات بالقائمة على أساس التمثيل النسبي وكذلك أخذ به المشرع في انتخابات المجالس المحلية من خلال القانون رقم(145) لسنة 1988.

وبتعديل قانون رقم(43) لعام 1979 الخاص بالحكم المحلي فقد أبقي المشرع في هذا القانون على العمل بنظام الانتخابات الفردي بالأغلبية النسبية، حيث مرت الانتخابات وفقا لهذا النظام مرتين الأولى كانت سنة 1975 وكانت أول مرة يختار فيها أعضاء المجالس المحلية بالانتخابات المباشرة. [1]

و في أوت 1983 صدر قانون الانتخاب رقم(144) لسنة 1983 حين نص هذا القانون على أن " يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخابات بالقائمة الحزبية النسبية ويكون لكل حزب قائمة خاصة به و يجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعد المطلوب انتخابه في الدائرة." حيث أن هذا النظام جاء مخالفا للنظام الانتخابي الأول لمجلس الشورى، والذي جرت فيه انتخابات بالأغلبية المطلقة التي يعطي للحزب الفائز بالأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة، في الدائرة والحق في الحصول على مقاعد الدائرة كلها، دون الاهتمام بالنسب التي حصلت عليها الأحزاب السياسية الأخرى.

[1] - حسن البد راوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة . الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2009، ص 627.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

صحيح أن هذا القانون عزز من قوة الأحزاب، كما أنه قضي على المنافسة بينهم وبين المستقلين، إلا انه تجاهل حقيقة أن المستقلين في مصر يشكلون نسبة تفوق كبيرة أكثر من نسبة الأعضاء المنتمين إلي الأحزاب السياسية، من ناحية أخري أدي القانون إلي استبعاد أصحاب الاتجاهات السياسية الإسلامية والناصرية والماركسية والتي لم تضع لنفسيها مكانا داخل نطاق الأحزاب السياسية القائمة، وحد من حرية حركة الأحزاب المعارضة بالنص علي عدم جواز إعداد قوائم ائتلافية بدلا من تشكيل جبهة موحدة في مواجهة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وقد أدي قرار المحكمة الدستورية إلي حل مجلس الشعب قبل استكمال فصله التشريعي الربع الذي بدا عام 1984 وكان مقرا ر له أن يستمر حتى عام 1989 . وقد اعد قانون انتخاب جديد قانون(188) لسنة 1986 تشابه مع القانون السابق في تحديد عدد أعضاء المجلس 448 عضوا منتخبا لكن اختلف معه فيتأكيده علي أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية. ويكون لكل حزب قائمة، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحي حزب واحد.

وفي عام 1990 جرى تعديل قانون الانتخابات ليتم الأخذ بنظام الفردي وقد قاطع هذه الانتخابات بعض أحزاب المعارة بحجة إنفراد النظام الحاكم بتعديل القوانين الانتخابية في سرية مطلقة .[1]

ونجد أن في العراق أجريت ستة انتخابات برلمانية ومحلية منذ بدء العملية السياسية قبل ثماني سنوات، وفي كل مرة، تجرى الانتخابات وفق نظام انتخابي مختلف عن الدورة التي سبقتها، وستجرى الانتخابات المقبلة وفق نظام انتخابي جديد أقره البرلمان.

[1] - هالة مصطفي وآخرون، " **التطور الديمقراطي في مصر** "، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2003، ص ص 70-72.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

أجريت الانتخابات الأولى في جانفي 2005 وفق نظام التمثيل النسبي الذي اعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة، وكان بإمكان الناخب في أقصى الشمال أن يصوت لمرشح من أقصى الجنوب. وقد جعل ذلك النظام الانتخابي المرشحين يتنقلون في محافظات العراق ويستمعون إلى مشاكل الناس من كل والقوميات والأديان، لأن كل ناخب، أينما وجد، مهم بالنسبة إلى المرشح .حيث انه في هذه الانتخابات التي جرت وفق نظام التمثيل النسبي لم تحصل أحزاب كثيرة كالحزب الشيوعي وحزب المؤتمر الوطني وتجمع الديمقراطيين العراقيين وباقي المرشحين الأفراد على أي تمثيل في الانتخابات اللاحقة على رغم حصولها على آلاف الأصوات، بينما فاز مرشحون حصلوا على بضع مئات من الأصوات[1].

وفي الانتخابات الثالثة تغير القانون مرة أخرى حيث تقلص عدد المقاعد التعويضية من 45 مقعداً إلى 15 مقعداً في البرلمان الجديد، ثمانية منها إلى المكونات وسبعة إلى القوائم الفائزة.

بعد العمليات الانتخابية التي جرت عام 2005 تعالت أصوات كثيرة تدعوا إلى تغيير وتعديل النظام الانتخابي بحيث يعطي للناخب مرونة أكثر في اختيار مرشحيه، لا أن تكون قائمة مغلقة لا يعرف من هم مرشحوها، فيكون التصويت لمرشح يعرفه الناخب بدل من أن يكون التصويت لحزب معين أو ائتلاف يظم أحزاب متعددة . وبعد مشاورات مستفيضة قبيل انتخابات مجالس المحافظات عام 2009 تم تعديل ألنظام ألانتخابي من ألقائمة ألمغلقة إلى ألقائمة النسبية ألمفتوحة ألمحددة أو ما تسمى بالقائمة شبه مفتوحة . أي أن ألناخب يصوّت للقائمة أو للقائمة والمرشح فله الخيار في ذلك . وطبق هذا النظام في الانتخابات في 2009 انتخابات مجالس المحافظات و2010 انتخاب مجلس النواب.

[1] - احمد عبدا لله ، "**الانتخابات و التحول الديمقراطي في العراق** "، مجلة العلوم السياسية ، العدد32، افريل، 2006، (ص ص120 – 128).

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

وفي كل هذه الانتخابات التي جرت في العراق منذ 2005 الى2010 يوجد القاسم الانتخابي الذي يجب على كل كيان سياسي أو ائتلاف تجاوزه،ومن لم يتحصل على القاسم الانتخابي يستبعد من حصوله على أي مقعد سواء في مجلس النواب مجلس المحافظة . ومن خلال الدعوات المتعالية من اجل تعديل النظام الانتخابي تم تغيير نظام توزيع المقاعد وتعديله وفق طريقة "**سانت ليغو** "، وأُقر وأستخدم في انتخابات مجالس المحافظات العراقية لعام 2013، حيث تم إلغاء القاسم الانتخابي بحيث أصبحت هناك كيانات صغيرة أو فردية لها حظوظ في الفوز وهذا ما حصل فعلا في انتخابات مجالس المحافظات وهذه الطريقة تعتمد على المعادلة التالية (مجموع ما حصل عليه كل كيان سياسي من الأصوات الصحيحة يقسم على، 3، 5، 7، 9، 11، 13، ..... الخ) فعندما تكون مقاعد المحافظة أو الدائرة الانتخابية(09) مقاعد فستؤخذ أعلى ناتج من حاصل القسمة هذه. [1]

المطلب الثاني: طبيعة الأنظمة الانتخابية في دول المغرب العربي

حتى دول المغرب، هي الأخرى لم تسلم من موجات التحرر والتغيير في طبيعة أنظمتها، وقوانينها الانتخابية تجسيدا بقيم الديمقراطية، ومن أجل قيام التعددية السياسية، ومسايرة التطورات الحاصلة في العالم، وتحقيق تحول ديمقراطي، حيث أنه شهدت الدول المغرب العربي انتخابات عديدة خلال العقود الأخيرة محاولة منها إقامة انتخابات ديمقراطية ونزيهة وتحقيق تعددية حزبية داخل الهيئات المنتخبة .

فنجد أن دولة تونس بانتخابها للمجلس التأسيسي في 1956 اعتمدت على نظام الاقتراع بالقائمة وبالأغلبية في دورة واحدة حيث استمر العمل به إلى غاية عام 1993 وكانت نتائج هذا النظام (نظام الأغلبية المطلقة في دورة واحدة) مجحفة في حق

[1] - احمد عبدا لله، المرجع السابق،(ص ص120– 128) .

الأحزاب المعارضة، إذ أنه لم يتمكن أي حزب سياسي أو أية قائمة مستقلة من الفوز بأي مقعد في المجلس القومي التأسيسي .[1]

وكذلك قامت في سنة 1987 باعتماد نظام التمثيل النسبي وكان الهدف منه تمكين المعارضة والمستقلين من دخول مجلس النواب إلا أنه و استنادا إلى نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت قبل موعدها في 02 أفريل 1989 والتي لم تستطع الأحزاب المعارضة من الحصول على مقاعد في مجلس النواب ولذلك بادر الرئيس التونسي زين العابدين بتعديل نظام الاقتراع بالنسبة للانتخابات التشريعية من أجل ضمان تمثيل عادل في البرلمان ووصول المعارضة إلى البرلمان . وتم إقرار نظام الاقتراع الفردي رغم اعتماده في انتخابات التشريعية التي جرت في 1994، ما مكن الأحزاب المعارضة الحصول على مقاعد في مجلس النواب، حيث تحصلت على 19 مقعد في انتخابات التشريعية لسنة 1994، وعلى 34 مقعد في انتخابات التي جرت عام 1999، أما بالنسبة لانتخابات 2004، فتحصلت على 37 مقعد.[2]

وفي عام 2011 صادق مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي على مشروع المرسوم رقم(35) سنة 2011 والمتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث حصل هذا المرسوم على أغلبية واضحة داخل الهيئة ،

---

[1]– المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، " **النظام الانتخابي المعتمد لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي الرهانات و المميزات و الآثار ألمحتملة** "، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، عدد 17 سبتمبر 2011، ص ص 4–5

[2] – إيمان بن حسيني ، " **نظام الاقتراع في تونس و تمثيل أحزاب المعارضة في مجلس النواب** "، متحصل عليه من: http:// www.turess .com/ assalah/7187

وهو الذي يحدد النظام الانتخابي الذي يتم اعتماده في 23 أكتوبر 2011، وتم الأخذ بنظام التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البواقي في دوائر صغيرة ومتوسطة الحجم أن اختيار هذا النظام الانتخابي الجديد كان من يبين أهم الرهانات في هذه المرحلة (مرحلة الانتقال السياسي) .[1]

كما عرفت المغرب في سياستها الانتخابية نظامين في تدبير وتسير الانتخابات، حيث اعتمدت على أسلوب الانتخابات المباشرة في انتخابات أعضاء مجلس النواب والجماعات الحضرية والقروية والفرق المهشمة، أما بالنسبة لأسلوب الانتخابات الغير مباشرة فقد اعتماده في انتخاب أعضاء المستثمرين.

حيث أنه في ظل انتخابات المباشرة والغير مباشر يمكن إجراء انتخابات على قاعدة الانتخاب الفردي أو بالقائمة أو عن طريق الجمع بينهما مع الأخذ بنظام الأغلبية أو نظام التمثيل النسبي .

شرعت المغرب العمل بنظام القائمة في انتخابات التشريعية لسنة 2007، وكذلك الانتخابات الجماعية 2009، واحتفظت بنظام الترشح الفردي في الجماعات القروية، مما جعلها تأخذ بنظام المختلط ، و ذلك من خلال اعتمادها الانتخاب بنظام الفردي والقائمة.[2]

---

[1]- هادي طرابلسي ،" **حول تطبيق نظام التمثيل النسبي في تونس، دراسة معيارية لنظام انتخاب المجلس التأسيسي الوطني ، تونس 2011** " المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، ص ص 5-6.

[2]– شبكة الانتخابات في العالم العربي، " **الانتخابات التشريعية في المملكة المغربية**"، شبكة الانتخابات في العالم العربي، 25 أكتوبر 2011، ص 23.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

المطلب الثالث: تقييم الأنظمة الانتخابية في الدول العربية

إن دراسة تاريخ الأنظمة الانتخابية في بعض الدول العربية يتبين انه في العديد من البلدان العربية مرت مؤسساتها الانتخابية بتغيرات عديدة ومختلفة على مدار ربع القرن الأخير، فالعوامل التي غالبا ما يستند إليها الدور المهم في العمليات الانتخابية في الدول العربية هي القيود المفروضة على الحريات المدنية و السياسية، و سيادة التزوير ، وغيرها من أساليب فرض الإرادة التي يستخدمها النظام القائم، فهذه العوامل تعمل على إبقاء اثر المؤسسات الانتخابية من خلال الحد من تنافس الحملات الانتخابية، وكذلك تزوير نتائج الانتخابات. حيث انه معظم الدول العربية تفتقد إلى قيم الديمقراطية والنزاهة. [1]

والملاحظ في الدول العربية أنها لا تلتزم بمبدأ الانتخابات الديمقراطية، والحكم فيها إلى حد بعيد هو حكر على الملك أو الأمير، أو الفئة المعارضة على السلطة ولذلك نجد أن اغلب الدول العربية قد مرت أنظمتها الانتخابية بعدة تغيرات خلال ثلاثة العقود الماضية ،حيث نجد من الدول العربية من شهدت ثلاثة إصلاحات تحويلية في نظامها الانتخابي كحالة مص ر، وهناك من عرفت تحولين في طبيعة أنظمتها الانتخابية مثل الجزائر، أما المغرب وفلسطين وتونس والأردن فقد عرفت أنظمتها الانتخابية إصلاح تحولي واحد، بدلا من ظهور الاستقرار والاستمرارية في أنظمتها و قوانينها الانتخابية.

[1] - خديجة عرفة محمد، "**الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية** "، مجلة الجماعة العربية للديمقراطية، جانفي، 2007، (ص ص 28–35).

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

فهذه الإصلاحات في الدول العربية أظهرت مستويات عالية من عدم استقرار الأنظمة الانتخابية في المنطقة العربية ، فعملية الإصلاحات التي تحدث داخل الأنظمة الانتخابية العربية هي بدافع مصلحة النخب الحاكمة ،من التمسك بزمام السلطة، وكذلك من الإبقاء على نصوص قانونية خاصة لضمان التفوق الانتخابي لأحزاب سياسية على حساب أحزاب أخرى .[1]

فحالات الإصلاح التي كانت تطرأ على الأنظمة الانتخابية في الدول العربية كانت تنفذ مع مراعاة المطلب المعلن بتحجيم مكاسب المعارضة لمستويات مسموح بها كذلك لتسهيل وجود أغلبية برلمانية في مصلحة الحكومة فكان يتم تحقيق ذلك إما عن طريق فرض الحدود الدنيا ويكون من الصعب على الأحزاب المعارضة تجاوزها، أو إما عن طريق رسم حدود الدوائر الانتخابية بشكل غير عادل لمصلحة القوى الداعمة للنظام، كحالة الجزائر ومصر والأردن .

فنجد أن مصر باعتمادها على النظامين القائمين على التمثيل النسبي في عامي 1984 و 1987، أين جرت الإصلاحات في الأنظمة الانتخابية بواسطة السلطة التنفيذية وحدها دون مشاركة المعارضة.

وبالرغم من ارتكاز هذين النظامين على مبدأ القائمة النسبية، إلا أن كلا النظامين احتويا علو نصوص قانونية مصممة على الحد من مكاسب المعارضة وضمان فوز الحزب الديمقراطي الحاكم، ففي كلا الانتخابات 1984 و 1987 كان مفروض على لأحزاب السياسية أن تنجح في تحقيق حد ادني تم

[1] - فارس بريزات، " **النزاهة في الانتخابات البرلمانية ومقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية** " . المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مارس 2008، ص 46 .

تمثيلي مرتفع بنسبة 8 % لأنه لم يسبق لأي حزب من المعارض الحصول على هذه النسبة في الانتخابات السابقة. فقد كان هناك إيمان كبير بان بأن الحد الأدنى الجديد سيحد من فرص المعارضة من الدخول في البرلمان حتى في ظل نظام التمثل النسبي، إضافة إلي ذلك فإن القانون الانتخابي لسنة 1984 نص علي أن كل الأصوات التي ينالها حزب ما أقل من 8 % تعود تلقائيا إلي حزب الأغلبية،أي إلي الحزب الوطني ونلاحظ أن نص الحد الأدنى التمثيلي يهدف إلى تقييد المعارضة ، في نفس الوقت يؤمن أغلبية ممكنة للحزب الحاكم. [1]

نفس الشيء بالنسبة للأردن فالتحول الذي عرفه النظام الانتخابي عام 1993 من نظام التعددية البسيطة إلى نظام الصوت الواحد غير قابل للتحول، فقد تم تغييره من قبل السلطة التنفيذية من اجل الحد من مكاسب المعارضة وتعزيز تواجد القوي السياسية المؤيدة للملكية في البرلمان، وهذا الإصلاح قد جاء نتيجة عدم رضي الملك على نتائج الانتخابات التشريعية عام 1989 بفوز التيار الإسلامي بنسبة 40 % من مقاعد في البرلمان، وهذا الفوز راجع إلى قدرة الإسلاميون بتنظيم أنفسهم و كذلك إلى طبيعة النصوص القانونية التي سمحت بالتصويت المتعدد، و هذه النصوص أتاحت للناخبين التصويت علي أساس كل من انتماءاتهم الشخصية والسياسية، لذلك قررت السلطات الأردنية إنهاء العمل بنظام التصويت المتعدد واستبداله بنظام الصوت الواحد للفرد الواحد للحد من الفرص الانتخابية للتيار الإسلامي.

فمن خلال الحد من عدد الأصوات كان متوقعا أن الناخبين سيعودون للتصويت علي أساس انتماءاتهم الأولية ومن ثم يصوتون للمرشحين المنتمين لقبائلهم أو عائلاتهم ، بدلا من مرشحين يتبنون برامج سياسية أوسع، مثل الإسلاميين وقد بدا واضحا فاعلية هذا الاعتبار الاستراتيجي في انتخابات 1993، والتي تقلص

[1] - محمد خداوي ، "**الانتخابات في الوطن العربي بين الأولوية والمد الديمقراطي**" ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 07 ، 2012، (ص ص 51 –58) .

فيها نصيب الإسلاميين من المقاعد في البرلمان من 40 % إلي 28% .

ويمكن القول إن أهم ما يتحكم في السلوك الانتخابي في العالم العربي مرتبط بالانتماءات الأولية للناخبين، فالقبيلة والعشائرية والعائلة والطائفة كلها تحسم خيارات الناخبين .[1]

[1] - محمد خداوي ، المرجع السابق ،(ص ص 51 -58).

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية في الدول العربية

لقد اتسعت في السنوات الأخيرة دائرة البحث و المناقشات العامة حول قضايا الإصلاح السياسي والدولة والديمقراطية في البلدان العربية، واحتل موضوع الأحزاب السياسية العربية حيزا كبيرا في تلك البحوث والمناقشات، نجد أن هذا الاهتمام قد جاء بعد مرور عقود كثيرة من انطلاق تجارب الأحزاب السياسية الحديثة في الوطن العربي، خاصة بعد فشل الكثير من التجارب في تحقيق الشعارات التي رفعتها .

المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية في الدول العربية

تعدد البدايات الفعلية لنشأة و ظهور الأحزاب السياسية في الوطن العربي إلى القرن العشرين، غلا أن الظروف التي مهدت لقيام تلك الأحزاب تعدد إلى بدايات القرن التاسع عشر.

- **الخلفية السياسية والفكرية السائدة قبل نشوء الظاهرة الحزبية**

حيث تشير التطورات التي مرت بها الدولة العثمانية منذ بدايات القرن التاسع عشر من سقوطها أثناء الحرب العالمية الأولى ، إلى وجود مجموعة من العوامل والظروف التي ساهمت في توفير شروط التأسيس لنشوء حركة ثقافية وفكرية وسياسية عربية التي وفرت مناخ المناسب لنشوء تجارب الأحزاب السياسية العربية في ما بعد، حيث أن هذه التطورات تظهر أن ظروف تنشئة الأحزاب السياسية في العربية تختلف عن ظروف نشأة الأحزاب السياسية في الغرب من خلال مسألتين و هما :[1]

[1] - فارس أبي صعب، **" الأحزاب السياسية في العالم العربي –ظروف النشأة و أفاق التجدد"**، متحصل عليه من : http://www.alhoukoul.com/article/2599.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

الأول أن الأحزاب السياسية العربية كانت محكومة برد الفعل أكثر من الفعل أما الثانية و هي أن العامل الخارجي كان العامل المحدد في قيام معظم تلك التجارب .

وتتمثل دوافع نشوء دوافع نشوء الأحزاب السياسية في المجتمع العربي في مجموعة من التحديات والتهديدات الخارجية، تمثلت في مظاهر تفكك وتآكل الدولة العثمانية، وتصاعد النزعة القومية الطورانية فيما بعد، كذلك تصاعد الهجمات الاستعمارية على المنطقة مما نتج عنه مشاريع التقسيم العالم العربي والسيطرة عليه .[1]

حيث تسارعت الأحزب في الدولة العثمانية مع بداية القرن العشرين وقبيل الحرب العالمية الأولى بدأت العلاقة بين الدولة العثمانية وأوروبا تتخذ منحني عالمي، وبدأت القوى الغربية الحاملة للنظام الرأسمالي الجديد تتوسع، فقد سبقها فترة طويلة من النشاط داخل الإمبراطوريات القديمة و بالأخص العثمانية .

حيث استطاعت فرنسا اختلال الجزائر منذ نهاية الثلاثينات، وتوصلت لاختلال تونس في الثمانينات، دون أن تستطيع الدولة العثمانية على حماية أراضيها، و كذلك استطاعت بريطانيا بسط احتلالها لمصر بعد بسط نفوذها على سواحل الجزيرة العربية والخليج عن طريق شراء شيوخ القبائل أمام عجز تام للدولة العثمانية لحمايتهم .

ومع بداية القرن العشرين ، حملت سياسات الانقلابيين الأتراك (حكومات الاتحاد والترقي) في طياتها تناقضات داخلية قادت في مجملها إلى تفكك الدولة العثمانية وأقسام القوى الرأسمالية الغربية لولايتها العربية .

[1]- فارس أبي صعب، المرجع السابق.

فالبديل الذي حملته ثورة تركية الفتاة كان قوميا، وقد حمل كل عوامل تفجير الإمبراطورية المكونة أساسا من أعراق عديدة، الروابط الأيدلوجية لهذه القوميات هو الجامعة الإسلامية بشكلها الصوري، مما كان لهذا الواقع بعض النتائج و أهمها:

– انتقال الفكرة القومية بطريقة العدوى، وردود الفعل إلى العرب و غيرهم مما سهل على القوى الغربية الضغط في هذا الاتجاه و كذلك ظهر تيار قوى يقوده المسيحيون العرب في البداية.

– انشقاق النخبة العربية بين مؤيد للدولة العثمانية والإبقاء على العلاقة معها، وبين من يريد الانفصال تماما عنها ، مما انعكس هذا التطور في ركائز الشرعية الأيدلوجية للدولة على قيام العديد من الجمعيات و الأحزاب السياسية العربية، وتسميتها وأشكالها وانتقالها فيما بعد للتركيز أكثر على المسائل السياسية القومية العربية وميل أغلبها إلى تبديل أهدافها واقتصار عضويتها على العرب فقط.

ولا شك أن التنظيمات الحزبية قد تأثرت كثيرا، بسياسات التركية، وأخذت الكثير منها من خلال:

– تطور برامج الجمعيات وتغير محتوى وأهدافها، بالتركيز على المسائل السياسية الواضحة مثل (جمعية العهد، وجمعية العربية الفتاة).

– التوسع الجغرافي لتنظيماتها إلى الولايات العربية، المختلفة خاصة بعدما كانت الجمعيات مقتصدة على المدينة مثل (جمعية بيروت الإصلاحية، وجمعية البصرة، جمعية النشأة التهذيبية في حلب). [1]

[1] - فارس غضوب، مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية. بيروت: دار الفارابي، 2006، ص ص 177 –178.

– خروج معظم هذه الجمعيات من الجمعيات السابقة، بعد تغيير الاسم باستثناء جمعية العهد المقتصرة على الضباط العرب في الجيش العثماني.

ونجد أن هذه الصيرورة تتماشي مع ما حصل في المجتمعات الغربية الرأسمالية، من بداية تكون المجتمع المدني بكل تنظيماته ومكوناته والتي بدأت تتأصل في المجتمع العثماني .و ما يضم من قوميات بما فيهم العرب، حيث أن هذا المسار وصل في نهاية إلى إقامة أحزاب سياسية وفقا لما حصل للظاهرة في المجتمعات الرأسمالية.

وهذا الواقع رجح كفة الشكل الحزبي العسكري والمسلح والذي كان همه طرد الغزاة والمحتلين وإعادة التوحيد. حيث انه بعد الحرب العالمية الأولي ونتائجها على العرب، وبعد الثورات المسلحة لن يتحد حزبا أو تنظيما ليشكل في بلاد العربية إلا وبنص في برامجه على إقامة الوحدة العربية، كما أنه سيكون (لجمعية العهد) أثر هام على كل الجيوش العربية في المشرق، حيث أصبح نموذجا وصل تأثيره إلى لجنة ضباط الأحرار في مصر و ثورة 1952.

ونجد أن العراق ساهم الأعضاء المتحدون من جمعية العهد في تشكيل كل الأحزاب السياسية التي تكونت في النصف الأول من القرن العشرين.[1]

[1]- ياسين أبو علي وآخرون، الأحزاب و الحركات القومية العربية. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، (د.ت.ن) ، ص 10.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

المطلب الثاني: خصائص الأحزاب السياسية في الدول العربية

1-شيوع ظاهرة التحزب على حساب ظاهرة الحزبية: وذلك أن نشأة الظاهرة الحزبية في المجتمعات الغربية ارتبطت بالتعبير عن روح التكامل، من خلال الاتفاق تقسيم العمل السياسي بين أحزاب تمثل الأغلبية وتمارس سلطة الحكم، وبين مجموعة من الأحزاب تقف في المعارضة.

فنجد أن مثل هذا التصور للعمل الحزبي قد انطلق من فكرة تبدل الآخر، وهي الفكرة الغير متجذرة في الممارسة السياسية العربية، حيث أن أنه بالعودة إلى تاريخ نشأت الأحزاب السياسية في المنطقة العربية، فنجد أنها كما سبق واشرنا سابقا مرتبطة بفترة خضوعها للاستعمار، وهي الخاصية التي نجح المستعمر في استثمارها لضرب القوى الوطنية يبعضها البعض وزرع الشكوك والاتهامات بينها من خلال تصنيف الأحزاب القائمة إلى معتدلة ومتطرفة وفق لشكل علاقتها به ومع بداية ظهور الأحزاب الأيدلوجية كالقومية والشيوعية والإسلامية، تعمقت الظاهرة و تحول مفهوم العمل الحزبي من الإقرار لمبدأ تبادل الأدوار إلى الاجتهاد في نفي وجود الأخر.[1]

2- ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه أو ما يمكن تسميته شخصه الأحزاب العربية، ومنال ذلك ارتبطت نشأة حزب الكتائب اللبناني بشخص بيار الجميل في عام 1936 .

والحزب التقدمي الاشتراكي بمؤسسة كمال جنبلاط عام 1949، ونجد في المغرب ارتبطت نشأة حزب الاستقلال بمؤسسة عادل الفاسي 1943، وحزب الوحدة المغربية

[1] - محمد نبيل ألشيمي، " **الأحزاب السياسية وواقعها في العالم العربي** "، الحوار المتمدن، العدد 2924، 2010 متحصل من: http:// www.ahewar –org / show .art.axp

بمؤسسة المكي الناصري، أما في سوريا فقد ارتبطت نشأة حزب البعث بكل من ميشيل عفلق وصلاح البيطار ...الخ.

وتكمن خطورة هذه السمة في أنه ارتباط العضو يكون بشخص رئيس الحزب، ومؤسسه أكثر من ارتباطه بأهداف الحزب وبرامجه .

3-التشرذم والانشقاق : إن استقراء الواقع الحزبي في الدول العربية يثب أن هذه الأحزاب شهدت العديد من الانشقاقات على مدار تاريخها، وذلك يرجع أسباب سياسية وظائفية وكذلك شخصية، ومثال ذلك الحالة السورية فبخلاف بين أكرم الحوراني من جهة من جهة، وميشيل عفلق صلاح البيطار من جهة، حول قضية الوحدة العربية مع مصر أدى إلى انسلاخ الأول مكون تنظيما مستقلا، كذلك في لبنان نجد أن هناك العديد من الأحزاب السياسية تتنافس فيما بينها من أجل تمثيل الطوائف اللبنانية ، كذلك المملكة العربية المتحدة التي اختصت بدورها بالانشقاقات الحزبية، فقد انشق حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية عن حزب الاستقلال عام 1958 ... الخ.

4- ضعف القدرة على التعبئة و حشد الجماهير: إذ أنه ضعف صدقيه الأحزاب السياسية الذي يرجع إلى التصاقها بأشخاص مكونيها وانقسامها يفقدها قدرتها على تحريك الجماهير.[1]

5- كما نجد أن معظم هذه الأحزاب العربية هي أحزاب موسمية فهي تظهر فقط في أيام الحملات الانتخابية أو المناسبات ثم تختفي، بالإضافة إلى أنها تملك قواعد شعبية

[1]- علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التعبير . بيروت : مذكرة دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص 172.

تمتد إلى كل أنحاء البلاد، فهي تكتفي بالتمركز في المدن الكبرى والعواصم، مما يبين انقطاع بين الأحزاب وقواعدها الشعبية .[1]

المطلب الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية في الدول العربية

يمكن تصنيف الأحزاب السياسية في الدول العربية، باستخدام أكثر من معيار العدد و لمنافسة السياسية، حيث تتوزع النظم الحزبية يبين نظم حزبية تنافسية ونظم غير تنافسية.

وفيما يلي ستة أنواع من الأحزاب السياسية التي أفرزتها التجارب العربية على مدار القرن العشرين:

1-أحزاب الأشخاص : امتدت أيديولوجيتها على خط متواتر من المحافظة إلى الليبرالية، وتدعو إلى التغيير المعتدل ، وتقبل المنافسة الحزبية ويتم التجنيد لقيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية و كبار التجار وبعض المهنيين.

كما أنها تتسم بشعبية محدودة و تتركز بين أبناء الطبقة العليا الحضرية ، وتتمثل أهم أساليب هذه الأحزاب في الخطابة والحوار وتعتمد على الثروة والمركز الاجتماعي المرموق لأعضائها .

2- أحزاب الحركة الوطنية من أجل الاستقلال : نجد أن بعض هذه الأحزاب انبثقت من أحزاب الأشخاص عندما اتسعت شعبيتها واتخذت ملامح الحركة الوطنية ، وقد ظهرت هذه الأحزاب في العشرينات والثلاثينات، اتسمت أيدلوجيتها الليبرالية الوطنية، ترتكز على الاستقلال وتقبل المنافسة الحزبية، ويتم تجنيدها من ملاك الأراضي داخل

[1] - محمد نبيل شيمي، المرجع السابق.

الطبقة العليا ومن المهنيين داخل الطبقة الوسطي ونجدها منتشرة في الريف أكثر من المدن، هذه الأحزاب مثل الكتلة القومية في سوريا إلى التنظيم الدقيق مثل الحزب الدستوري الجديد في بداية ظهوره في تونس إلى الحركة الجماهيرية الواسعة مثل الأحزاب الوفد في مصر، وحزب الاستقلال في المغرب .[1]

3- الأحزاب الطائفية : هي أحزاب الأقليات تظهر للدفاع عن مصالح أبنائها، عادة ما تتبني أيدلوجية محافظة، وتجنيد نخبها من العائلات العريقة في الطبقة العليا، ومن أبناء الطبقة الوسطي .

تتركز شعبيتها بالأساس بين العناصر التي تمثلها، و تعتمد على الأساليب التقليدية من حيث حشد الرموز، والقيم المشتركة بين أفراد الجماعة، ومن نماذج الأحزاب الطائفية في الوطن العربي نجد:

ضرب الكتائب في لبنان، والحربان الديمقراطي الكردستاني و لاتحاد الوطني الكردستاني في العراق، وحزب الحركة الشعبية في المغرب، وضرب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الجزائر.[2]

4- أحزاب القوى الجديدة الداعية للإصلاح: و تنطوي تحتها ثلاث مجموعات:

أ -**أحزاب المثقفين :** وهي بمثابة تطور مبكر لأحزاب الطبقة الوسطي ، ظهرت في فترة ما بين الحربين وتميزت أيدلوجيتها بأنها ديمقراطية وليبرالية، ترتكز فقط على الليبراليين من أبناء الطبقتين العليا والوسطي في تجنيد أعضائها تتكون شعبيتها من:

[1] - اشرف الدين رسلان، مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية . بيروت: دار الفكر العربي ،2006 ، ص 125.

[2] - محمد أمان شوقي سالم، تصنيف الأحزاب السياسية العربية. الكويت: شبكة المكتبات الكويتية، 1904، ص 293.

ب الطلاب و المهنيين، الضباط والموظفين المنتمين إلى الطبقة الوسطي، اشتملت وسائلها في استخدام الصحافة، المنشورات والمظاهرات وكذلك المنافسة الانتخابية.

ب- أحزاب الطبقة الوسطي: ظهرت بتطور الطبقة الوسطي، وأيدلوجيتها راديكالية لذلك فهي تقبل المنافسة الحزبية، وتجند نخبها من أبناء الطبقة الوسطي. تتميز هذه الأحزاب بدرجة مرتفعة من المؤسسة ، حيث أنه لها فروع في المدن والأقاليم، وتعتمدها على المنافسة الانتخابية ، وتحريك الجيش.

ومن أمثلة على أحزاب الطبقة الوسطي: الاتحاد القومي المغربي للقوى الشعبية، وحدة القومين العرب في الخمسينات.

ج- أحزاب الكوادر: ظهرت في الستينيات بهدف أن تكون أحزابا جماهيرية ، وهذه الأحزاب تعارض النظام القائم و ترفض المنافسة الحزبية، يتم تجنيد نخبها من المثقفين والموظفين والضباط والمدرسين من أبناء الطبقة الوسطى.

5- أحزاب النظام الحاكم: وهي التي كونتها الأنظمة العسكرية في عقدي الخمسينات والستينات، عندما شعرت أنها بحاجة إلى قاعدة شعبية منظمة. [1]

وقد تدرجت أيدلوجيتها بين المصالحة و الثورية، تتمتع بدرجة متوسطة من الالتزام بمبادئها، وتعتمد على الشخصية القوية للقائد الكاريزمي، تقوم بتجنيد قيادتها من الضباط في الطبقتين الوسطي والدنيا.

[1] - على الدين هلال، نفين مسعد، المرجع السابق، ص 170.

ومن أمثلة هذا النوع من الأحزاب نجد الاتحاد الاشتراكي في مصر والعراق وليبيا والسودان والاتحاد القومي في مصر، سوريا.

6- الحركات الجماهيرية: تتضمن نوعيين رئيسيين من التنظيمات:

الأول : الحركات الاجتماعية : التي ظهرت في الثلاثينات تحت تأثير مبادئ الناشئة على الشباب المتعلم واتخذت أيدلوجيها مضمون شعوبيا قوميا من خلال الدعوة إلى الكفاح المسلح من أجل الاستقلال وترتكز شعبيتها بين صفوف طلاب المدارس الثانوية والجامعات وبعض شباب الضباط من أبناء الطبقة الوسطي وأهم وسائلها تتمثل في المظاهرات والتنظيمات العسكرية.

ومن نماذج تلك الحركات، حركة القمصان الخضر في مصر، وحزب مصر الفتاة، والحزب الاجتماعي القومي السوري.

الثاني – الحركات الدينية الأصولية : ظهرت الحركة منذ نهاية العشرينات لتكون أول التنظيمات ذات قاعدة جماهيريه عريضة، ثم انتشرت في السبعينات نتيجة مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية، تدعوا أيدلوجية هذه الحركات إلى التغيير الثوري السريع و تتصدى للنظام، ولا تتحمس للمنافسة الانتخابية .[1]

ثم تجنيد قيادتها من أبناء الطبقة الوسطي، وتمكن أساليبها في مختلف صور العمل الجماعي، من قبيل الدعوة الدينية، وتنظيم المظاهرات وأمثلة هذه الحكات نجد جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

[1] - على الدين هلال، نفين مسعد، المرجع السابق، ص 170.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

المطلب الرابع: اثر الأنظمة الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في الدول العربية

لكل أسلوب من أساليب النظام الانتخابي ونمط الاقتراع تأثيره على النتيجة الانتخابية، و توزيع المقاعد وعلى البيئة التنظيمية للأحزاب السياسية، إلا انه يجب إن يكون النظام المعتمد عادلا في الصيغة الانتخابية المعتمدة سواء كان نظام الأغلبية، أو التمثيل النسبي، أو المختلط والقاعدة المعتمدة في توزيع المقاعد وكذلك حجم الدائرة كلها عناصر مؤثرة في النتيجة الانتخابية، رغم اختلاف الأنظمة الانتخابية من دولة إلى أخرى ومن نظام إلى أخر، إلا انه يبقى تأثيره عل الحياة السياسية خاصة الأحزاب السياسية قويا في كل الأنظمة السياسية .

حيث نجد أن نظام القائمة المفتوحة المعتمد في الانتخابات النيابية الأردنية عام 1989، تمكنت من خلاله كتل كبيرة الوصول والتمثيل في مجلس النواب وحصوله على مقاعد فيه، ونجد أن من بين هذه الكتل: التيار الإسلامي الذي حصل على 44 مقعدا بنسبة 27.5 % من مجموع مقاعد مجلس النواب، بالإضافة إلى كتلة التيار القومي واليساري التي حازت على 13 مقعدا، وكتلة المحافظ التي نالت على 35 مقعدا. حيث أن فوز كتلة التيار الإسلامي بهذه النسبة راجع إلى طبيعة النظام الانتخابي المعتمد(القائمة المفتوحة) الذي يميل إلى تمثيل مصلحة الأحزاب السياسية الأكثر تنظيما.[1]

ومع اخذ الأردن بنظام الصوت الواحد في الانتخابات التي جرت بين 1993 إلى غاية 2010 ، وبتأسيس قانون الأحزاب السياسية عام 1993، ظهرت ما يقارب أربعون حزب سياسي إلا أن اغلب هذه الأحزاب لم تتمكن من الحصول على مقاعد في البرلمان وبقيت من دون أي تأثير، وقد اقتصر العمل السياسي على حزب جبهة العمل الإسلامي الذي حصل على نسبة كبيرة من المقاعد .

[1] - أيمن أيوب، "**الديمقراطية المحلية في العالم العربي**"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (د.ت.ن) ، ص 30.

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

وبعد الانتخابات الأخيرة في الأردن التي جرت في جانفي 2013 ظهرت بشكل غير متوقع قوي سياسية جديدة، كما نجحت بعض الأحزاب السياسية من الوصول إلى البرلمان لأول مرة وذلك من خلال اعتماد نظام جديد يجمع بين صوت للدائرة وأخر للقائمة النسبية المغلقة، مع اعتماد نظام الباقي الأكبر الذي يهدف إلى تمثيل الأحزاب الصغيرة في مجلس النواب .

فقد تمكنت 09 أحزاب سياسية من أصل 23 حزب معتمد الوصول إلى مقاعد في المجلس حيث يتضمن على القبيلة و العشيرة التي تمثل المؤسسة السياسية الأهم والأكبر والاقوي في النظام السياسي الأردني ونجدهم يمثلون الأغلبية الساحقة في كل الانتخابات، فقد تمكنت العشائر من الاستحواذ على العدد الأكبر من المقاعد في مجلس النواب السابع عشر.[1]

ومصر باعتمادها نظام مختلط من القوائم الحزبية والمرشحين المستقلين في الانتخابات البرلمانية في سنة 2011 و 2012 وهذا الابتعاد عن النظام المتمحور حول المرشحين الأفراد، الذي كان مستخدَماً منذ العام 1990، أتاح للأحزاب الناشئة والصغيرة الدخول في المنافسة مع إبقاء الفرص متاحةً أمام الأفراد الذين كانوا جزءاً من المنظومة السياسية، في حين حافظت مصر على هذا النظام.

أحدثت القوانين الانتخابية الجديدة تغييراً كبيراً في التوازن بين النواب المستقلين وأولئك التابعين للأحزاب. ففي مجلس النواب الجديد، لم تحصل القوائم الحزبية أو الائتلافية سوى على 21.4 % من المقاعد المنتخبة (120 مقعداً من أصل 590)، أي أقل بكثير من نسبة الثلثَين التي كانت الأحزاب تملكها في مجلس الشعب في 2011–2012.

[1] - يوسف سلامة حمود المسيعيدين، المرجع السابق، ص 14 .

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

يبدو أن تحسين تمثيل الناخبين في الدوائر التي تعتمد نظام القوائم الانتخابية كان يقتضي على الحكومة تخصيص عدد أكبر بكثير من المقاعد للقوائم في مجلس النواب الجديد، كما أنه يهدّد التوافق السياسي المستند إلى النظام الانتخابي المتمحور حول المرشحين الأفراد .[1]

وأما تونس خلال الانتخابات التي جرت في سنة 2011 لانتخاب المجلس التأسيسي والتي اعتمد فيها نظام التمثيل النسبي عرفت نسبة تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس والتي كانت مرتفعة مقارنة بالانتخابات السابقة ، حيث تمكن 18 حزب سياسي من الحصول على مقاعد في البرلمان وتمكنت 09 قوائم مستقلة الوصول أيضا إلى البرلمان .

وفي عام 2014 جرت انتخابات تشريعية وعرفت تونس انفلات في عدد الأحزاب حيث وصل عددها إلى نحو 121 حزبا وقائمة ائتلافية ، بحيث تمكنت 15 تكتلا حزبيا من الحصول على 63 مقعدا بنسبة (% 30.04)[2]

وفي العراق نجد أن اعتماد النظام الانتخابي الذي تم تطبيقه في انتخابات 30 جانفي 2005 القائم على نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة، الأمر الذي أدى إلى تمثيل غير عادل لبعض المحافظات في الجمعية الوطنية من اجل تضخيم وزيادة في عدد الممثلين في محافظات أخرى، ما اثر بشكل مباشر على سياسة القوى السياسية التي انبثقت عن الانتخابات التي عبرت عن رأي فئات من الرأي العام العراقي دون فئات أخرى، لأن هذه القوى تكونت على أساس(قومي ديني) وأفراد مستقلين غير متقاربين لا في المصالح ولا

[1] - المنظمة الدولية للديمقراطية ، "**تقييم النظام الانتخابي في مصر**" . المنظمة الدولية للديمقراطية : القاهرة، افريل، 2007 ، ص 35 .

[2] – عبد اللطيف الحناشى ،" **الانتخابات التشريعية التونسية :قراءة في النتائج و الدلالات** "، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، نوفمبر 2014 ، ص 06 .

البرامج ولا الإيديولوجيات، مما كشف عن بدائية التفكير السياسي من خلال التحالفات السياسية الهشة التي أفرزتها تلك الانتخابات بالرغم من وجود عدد كبير من الكيانات السياسية التي اشتركت فيها.[1]

[1] – صباح عبد الرزاق كبة، "**السياسة الداخلية للعراق ما بعد الانتخابات دراسة في المتغيرات**"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 14، ديسمبر 2010، (ص ص 49 –60).

الفصل الثاني: أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية

خلاصة الفصل الثاني:

تشكل الأنظمة الانتخابية لجهة أنماط التصويت وطرق تقسيم الدوائر الانتخابية ابرز محددات المسار الانتخابي ونتاجه في كثير من الأحيان ، والملاحظ في الأنظمة الانتخابية في الدول العربية أنها تفتقد إلى مقومات العدالة التي ينبغي أن يجسدا من اجل تحقيق المساواة بين الناخبين، وشروط التنافس المتكافئ بين المرشحين .

تعتبر الأحزاب السياسية مؤشر هام على وجود التعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة ،إذا سمح لها بالعمل العلني والتنافس الانتخابي للتمثيل في البرلمان وتشكيل الحكومات، إلا إن حالة الدول العربية وفق هذا المؤشر خالية من التنافس السلمي، إذ انه توجد في عدة من الدول العربية أحزاب سياسية قائمة وتشارك في الانتخابات العامة ، وإن كانت محدودة التأثير فهي تملك قدرات للتنافس لا تكفي للوصول إلى الهيئات التمثيلية.

الفصل الثالث

أثر النظام الانتخابي الجزائري على الأحزاب السياسية في الجزائر

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام الانتخابي الجزائري

المطلب الأول: النظام الانتخابي في مرحلة الحزب الواحد 1962-1989

تميزت هذه الفترة بانعدام قانون انتخابي محدد وبتعدد النصوص القانونية للانتخاب، باعتبار أن الجزائر كان عليها إنشاء مؤسسات وتنظيم انتخابات في ظل الحزب الواحد، ومن بين أهم النصوص المنظمة للانتخابات في تلك المرحلة هي: القانون البلدي الصادر في ما نص 1976، و قانون الولاية 38/69 الصادر في ماي 1969 خاصة المواد من 07 إلى غاية 41 بإضافة الأمر الصادر في 16 نوفمبر 1971 الخاص بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ...الخ [1].

فبعد الاستقلال مباشرة، تولت السلطة اهتماما كبيرا بالنصوص الانتخابية حيث أنها انشغلت بتحديد المعالم بتحديد المعالم الكبيرة للنظام السياسي الجزائري وكذلك لتسهيل التسيير على المستوى المحلي، خاصة البلديات التي عانت من فراغ كبير في النصوص القانونية، حيث استحدثت لجان جهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي بموجب أمر من السلطة التنفيذية، وتضم سبعة (07) ممثلين للدوائر الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية .[2]

[1] - صالح بالحاج، تطور النظام الانتخابي في الجزائر و أزمة التمثيل .القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر ،2013 ، ص 02

[2] – عمر بن سليمان، "تأثير **نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر** 1989 –2012 ". مذكرة ماجستير ، (جامعة سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص 150.

بالإضافة إلى ممثل واحد للمشاريع الخاصة للأشغال العامة وخمس (05) ممثلين عن السكان يترأسها محافظ، ولم تكن لها وظيفة تشريعية وإنما اقتصر دورها على الوظيفة الاستشارية لمساعدة المحافظ للقيام بصلاحياته الاقتصادية والاجتماعية. [1]

أما على المستوى الوطني فقد عرفت الجزائر أول برلمان تعددي أثناء الثورة التحريرية، الذي احتوى على تشكيلات سياسية سادت في مرحلة الحركة الوطنية وضم التيار الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين)، تيار شعبوي وطني، تيار اندماجي لائكي، وأخر شيوعي وكان للبرلمان كامل سلطات الدولة ، أما بعد الاستقلال فقد انتخب أول برلمان عرف بالمجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962، والذي سيطر عليه تيارين (التيار الليبرالي بقيادة فرحات عباس، وحسن آيت أحمد)، الذي نادي بتبني نظام برلماني تعددي، إلا أنه فشل أمام التيار المتبني الفكر الاشتراكي والمؤيد لنظام الحزب الواحد .[2]

وبعد ذلك ظهر أول نص قانوني يؤرخ للنظام الانتخابي الجزائري في 1963 تمثل في الأمر رقم 63-306 المؤرخ في 20 أوت 1963 و المتضمن قانون لانتخابات مقررا مبدأ الاقتراع العام والمباشر في المواد (01-02) كما تضمن أول دستور للجزائر المستقلة في سبتمبر 1963 في المادة (27) أن الاقتراع يكون عام ومباشر وسري، على أن يوكل أحد اقتراع المرشحين إلى جبهة التحرير الوطن.[3]

---

[1]- عمر بن سليمان، المرجع السابق، ص 150.

[2]- عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية .الجزائر : مديرية النشر للجامعة قالمة، 2006 ، ص 176.

[3]- مفتاح عبد الجليل، " **البيئة الدستورية و القانونية للنظام الانتخابي الجزائري**" ، مجلة مخبر الاجتهاد القضائي و التشريع، العدد 04، (د.ت.ن)، (ص ص168-174).

وبعد ذلك انتخب أول مجلس نيابي في التاريخ المؤسساتي للجزائر في 20 سبتمبر 1964، لمدة 4 سنوات واتسم باحتكار جبهة التحرير الوطني العضوية فيه، حيث أنه ينشط للمرشح في البرلمان، بالانتماء إلى الحزب الواحد باعتباره الحزب المهيمن في البلاد، كما أن قائمة الترشح كانت موضحة من قبل حزب جبهة التحرير الوطني .[1]

أما الدستور 22 نوفمبر 1976 فقد نصت المادة (128) على أنه: " ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، بناء على ترشيح من قيادة الحزب عن طريق الاقتراع العام والسري والمباشر ".[2]

ومن بين المبادئ الأساسية للنظام الانتخابي في عهد الأحادية الحزبية في :

أولا –اختصاصات الحزب في الترشيح و إعداد القوائم :

اعتبر الحزب هذا مبدأ أساسي لممارسة الرقابة على جميع الوكالات الانتخابية وكونه مندمج مع جهاز الدولة لذلك مارس هذا المختص بصفة مؤسسية و مكفول من قبل الدستور والنصوص القانونية، والقوائم كانت توضع وفق مراحل منتظمة من القاعدة إلى القمة، وتقوم القيادة السياسية بحسم على مستوى القمة مسألة الضبط القوائم النهائية في إطار اللجنة الوطنية للانتخابات .[3]

[1] - عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 171.

[2] – مفتاح عبد الجليل، المرجع السابق، (ص ص168 –174).

[3] – صالح بالحاج، "**تطورات النظام الانتخابي و أزمة التمثيل في الجزائر، أراء و أبحاث حول مسالة التحول الديمقراطي في الجزائر**". مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2012، ص 53.

ثانيا– قاعدة الضعف وثلاثة أضعاف:

والمقصود بقاعدة الضعف وثلاثة أضعاف هو أن تضم القوائم التي أعدها الحزب عددا من المرشحين يساوي ضعف عدد المقاعد المتاحة لكل دائرة في المجلس الشعبي الوطني، وقد اعتمدت هذه القاعدة خلال توسيع الاختيار الديمقراطي للناخب في الانتخابات التشريعية في سنة 1977.

ثالثا– اعتماد نظام القائمة المغلقة:

حيث أن عملية الاختيار تنحصر على الأسماء الواردة في القوائم فقط، أما النتائج فتصنف وفقا لترتيب التنازلي لعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، ويعلن المرشح المتحصل على أكبر عدد من الأصوات في حدود المقاعد المتخصصة فائزا.

رابعا– اعتماد على دور واحد فقط:

إن عملية التصويت كانت تتم في دور واحد، إضافة على القائمة الواحدة، مما كان يضفي على عملية التصويت صفة التزكية السياسية، باعتباره خال من أي شكل من أشكال المنافسة السياسية، وكان يعبر عن تجديد ثقة المواطن في الحزب بتصويته على مرشحي نفس الحزب في المجالس المحلية والتشريعية والرئاسية .[1]

و أول قانون انتخابي عرفته الجزائر هو القانون 08/80 المؤرخ في 25 أكتوبر 1980، وقد نظم العملية الانتخابية كالآتي:

أولا– تسجيل الناخبين : تنص المادة (07) في الفقرة الثانية أن التسجيل في القوائم الانتخابية يعتبر واجب على كل الجزائريين المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية الذين لم يسجلوا في الق وائم الانتخابية من قبل .

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 54 .

كذلك نصت المادة (08) " أن التسجيل غير قابل في عدة قوائم "، كما أنه منع تسجيل الناخب في عدة دوائر تفاديا لمختلف أساليب التزوير و احتراما لقاعدة (ناخب واحد = صوت واحد).

ثانيا– شرط الترشح : تنص المادة (68)أنه يشترط على المرشح أن يكون بالغ من العمر 25 سنة على الأقل يوم تقديم طلب الترشح ، أما بالنسبة لمرشحي " المجلس الشعبي الوطني " لا يقل عن 30 سنة، و يجب أن يكون حامل للجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة منذ 10 سنوا، كما أنه يمنح ترشح أي نائب في مجلس منتخب ما لم يكمل عهدته النيابية .[1]

ثالثا – تقسيم الدوائر الانتخابية : الدوائر الانتخابية على أساس من الصغر ما يحقق التمثيل المحلي، و من الكبر ما يستجيب للتمثيل الوطني لذلك اعتبر أفضل تقسيم هو الذي يتطابق مع التقسيم الإداري البلدية أصغر دائرة انتخابية على الإقليم، و الولاية أكبر دائرة انتخابية محلية و هذا ما نصت عليه المادة (88) من قانون 08/80 تتكون الدوائر الانتخابية من دائرة واحدة أو عدة دوائر، أومن جزء واحد أو من عدة أجزاء دائرة ، ويتغير عدد المقاعد الخاص بكل دائرة انتخابية حيث عدد السكان بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية والبلدية، أما المجلس الشعبي الوطني يمنح مقعد واحد لكل دائرة يقل عدد سكانها عن 80.000 نسمة أما باقي الدوائر لكل مجموعة تضم 80.000 نسمة لها الحق في مقعد واحد.[2]

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 08/80، المؤرخ في 25 أكتوبر 1980، **المتضمن قانون الانتخابات،** المادة (07.08)، الجريدة الرسمية، العدد44، 1980.

[2] - نفس المرجع، الهواد (88 ،89،97،98.).

رابعا– نمط الاقتراع : حدد القانون الانتخابي لـ 1980 نمط الاقتراع بالعام والسري والمباشر والشخصي، كما منع التصويت بالكفالة، إلا في بعض الاستثناءات المحددة في المادة(510) من القانون 08/80 و هم :

المواطنون في المهجر أعضاء الجيش الوطني وهيئات الأمن، العمال المنتقلون، المرض المعالجون في المستشفي أو بيوتهم، العجزة و ذوي العاهات، كما أن نص القانون على أن مراكز التصويت هو مقر البلدية.

خامسا– مدة العهدة و تشكل القوائم الانتخابية: نصت المادة(63)من القانون 08/80 أن: " العهدة الانتخابية لأعضاء المجلس الشعبي الوطني أو ألولائي أو البلدي " تمتد لخمسة سنوات (05).

ونصت المادة(66)من نفس القانون بوجود قائمة انتخابية واحدة يساوى عدد المرشحين فيها ضعف عدد المقاعد الممنوحة لكل دائرة وفق قاعدة: الضعف وثلاثة أضعاف.

أما بالنسبة انتخاب رئيس الجمهورية فإنه ينتخب بالاقتراع على اسم واحد وفي دورة واحدة بالأغلبية المطلقة للناخبين المصوتين و توضع تحت تصرف ناخب ورقتان بلونيين مختلفين أحدهما تحمل عبارة " نعم " والأخرى " لا " في عملية التصويت . [1]

ويتميز النظام الانتخابي الجزائري في زمن الأحادية بالاستقرار، الوحدة و البساطة .

المقصود بالاستقرار أن النظام الانتخابي استمر في الجزائر طيلة 26 سنة وجدت خلاله انتخابات كثيرة وفق نظام واحد ظهر مع نظام الحزب الواحد وزال بزواله، أما الحدة هو أن أسس نظام الانتخاب كانت متمثلة في العمليات الانتخابية، البساطة :

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 80 /08، المرجع السابق، المادة (26، 30، 51).

يقصد بالبساطة الإجراءات والآليات مقارنة بالإجراءات والآليات المعقدة في النظم الانتخابية التعددية التي تتسم بتعدد كيفيات وضع القوائم، وتحديد الفائزين وتوزيع المقاعد .

ومن بين الآثار السلبية للانتخابات في ظل الحزب الواحد، تمثلت في تحول المنافسة والصراعات الشديدة، من المستوى الحزبي السياسي إلى مستوى العشائري والقبائلي، وهذا الأثر أنتج امتدادات على مستوى الثقافة السياسية للمواطن وللأحزاب حتى بعد الانفتاح السياسي .

المطلب الثاني: النظام الانتخابي الجزائري بعد فتح المجال للتعددية السياسية

بعد الأزمات المتتالية التي عاشتها الجزائر أواخر الثمانينات، وقررت الانتقال رسميا إلى نظام التعددية السياسية باشرت السلطة بالقيام بتعديل الدستور وعرضه لاستفتاء 23 فيفري 1989 والموافقة عليه.

و نجد أهم ما نص عليه هدا التعديل هو جعل الشعب حصر السيادة والسلطة في نص المادة(07)من الدستور ويمارس سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، باعتبار أن الشعب حر في اختيار ممثليه كما أقره الدستور في المادة(10)، وأن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية وفق ما نصت عليه المادة (14). [1]

أول قانون تعددي هو قانون رقم 13/89 ومن أهم مل تضمنه هذا القانون نجد: نمط الاقتراع المعتمد و طريقة توزيع المقاعد.

[1] – صالح بالحاج، المرجع السابق، ص55.

أولا – نمط الاقتراع المعتمد: وفق ما نصت عليه المادة(61)من قانون 13/89 فإن نمط الاقتراع هو الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، بالنسبة للمجالس المحلية و المجلس الشعبي الوطني.

ثانيا – طريقة توزيع المقاعد: قبل التطرق إلى كيفية توزيع المقاعد يجدر الإشارة إلى عدد المرشحين في القوائم المحلية فقد عدل واضح عددهم يساوى عدد المقاعد المطلوبة تشغلها، و عدد المستخلفين لا يقل عن نصف ½ المقاعد المطلوب شغلها. [1]

أما بالنسبة لتعديل الاقتراع فمنذ خلال ما ورد في المادة(02)فإن توزيع المقاعد يتم بالشكل الآتي:

1- إذا تحصلت القائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة المعبر عنها في الانتخاب فإنها تفوز بجميع المقاعد، أما في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة فإن القائمة الحائزة على البسيطة تحصل على 50 % + 1) من المقاعد أما بقية المقاعد توزع على صيغ القوائم المتحصلة على أكثر من 10 % من الأصوات حسب النسبة المئوية للأصوات المحصل عليها ، مع احترام ترتيب التنازلي في توزيع المقاعد و بحسب الكسر ومقعد كامل .[2]

والهدف الأساسي من هذا التعديل هو ضمان عدم حصول أي من الأحزاب على الأغلبية المطلقة في البرلمان أو في المحليات، وفي حال تقلص القاعدة الجماهيرية لجبهة التحرير الوطني وينبأ هذا على أن نظام فتح المجال السياسي

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 13/89، المؤرخ في 7 أوت 1989، **المتضمن قانون الانتخابات**، المواد (61–80) ، الجريدة الرسمية، العدد 32، 1989.

[2]– نفس المرجع، المادة (02).

للتعددية الحزبية مكروه ولم يرغب فيه أي حال من الأحوال على أن نخرج جبهة التحرير الوطني من السلطة ، وكذلك الإجراءات التعديلية لقانون الانتخابات اتخذت. بإنفراد الجبهة دون اشتراك باقي القوى السياسية كما هو منصوص له في المعايير الدولية والإقليمية للتصميم الانتخابي .

باعتبار أن النظام الانتخابي هو محصلة تفاوض وتفاهم بين جميع القوى السياسية أو على الأقل بين الأحزاب السياسية الكبيرة من أجل ضمان شرعيته وعدالته التمثيلية للقوى السياسية الكبيرة وهذا ما جعل شرعيته هذا النظام الانتخابي ضعيفة إلى حد كبير، في نظر باقي الأحزاب الحديثة والرأي العام على العموم .[1]

542 دائرة انتخابية ينتخب بواسطتها 542 نائب في المجلس الشعبي الوطني، وقد تفطنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هدف هذا التقسيم المجدي للدوائر الانتخابية الذي يخدم جبهة التحرير الوطني كان عدد الدوائر الانتخابية الواقعة في الريف أكبر من عدد الدوائر الانتخابية الموجودة في المدن على المستوى الوطني، مما سارعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى مقاطعة الانتخابات و إلغاء قانون الدوائر الانتخابية الجديدة وقامت بالنزول إلى الشارع و إلى الإضراب العام المفتوح لعرقلة تنظيم الانتخابات، وبسبب تدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع و تخوف من حدوث انفلات أمني قرر رئيس الجمهورية بالإعلان عن حالة الحصار وعزل رئيس الحكومة " مولود حمروش " وتأجيل الانتخابات، وعينت حكومة سيد أحمد غزالي استخلافا لحمر وش التي تمثلت

[1]- عمر بن سليمان، المرجع السابق، ص 158.

أولوياتها في التحضير لانتخابات التشريعية المؤجلة، ومن بين أهم الأعمال التي قامت بها هو تقليص عدد الدوائر الانتخابية إلى 340 دائرة. [1]

إقرار تاريخ الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991، مما تبين من نتائج الانتخابات أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ فازت بالأغلبية المطلقة من الأصوات في الدور الأول، ومن المتوقع الفوز بأغلبية الممثلين في الدور الثاني والثالث، إلا أنه كل هذه الأحداث لم تدخل في حسبان كل من القوى السياسية وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إذ انه في جانفي 1992 استقال الرئيس " الشاذلي بن جديد " على المباشر وأعلن بحل البرلمان، واصدر المجلس الأعلى للأمن بيان بتوقيف مسار الانتخابي ويعلن فيه إنشاء سلطة فعلية لتسيير البلاد، وهي المجلس الأعلى للدولة. [2]

وكانت حسابات حزب جبهة التحرير الوطني من وراء هذه القواعد هي ضمان الفوز بالأغلبية في البرلمان وفي المحليات نظرا لعدم بقاءه القوة السياسية الوحيدة في البلد، إلا أنه لا زال يتمتع بالأغلبية المطلقة مما تمكنه بالفوز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات المقبلة .[3]

---

[1]– عبد الناصر جابي، "**الانتخابات التشريعية في الجزائر ، انتخابات استقرار....ركود سياسي**"، في على خلفية الكواري و آخرون: الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية ، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009، ص ص 74،73 .

[2] – صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 58.

[3] – عمر بن سليمان، المرجع السابق، ص 158.

وفي 12 جوان 1990 تم إجراء أول انتخابات محلية تعددية في الجزائر، وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأغلبية المطلقة، وبالتالي إخفاق التحرير الوطني في حساباتها وخيبت هذه النتائج أمال حزب التحرير الوطني في الحصول على الأغلبية المطلقة ، الأمر الذي جعل جبهة التحرير الوطني اللجوء على تعديل قانون الانتخاب مرة أخرى بسبب الانتخابات التشريعية المبرمجة بعد الانتخابات المحلية، ليشمل هذا التعديل إعادة تقسيم الدوائر بموجب قانون 15/89 الذي أعاد النظر في عدد المقاعد المطلوب تشغلها في كل دائرة انتخابية .[1]

حيث انه غير نمط الاقتراع و توزيع المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، من الاقتراع على القائمة الواحدة إلى الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين، وإذا لم يحدد أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الدور الأول، فإن المرشحان اللذان تحصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول يشاركان في الدور الثاني والمتحصل على الأغلبية النسبية في الدور الثاني هو الفائز .

إن ما يميز التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية هو تطلبه لقاعدة(عدد الدوائر الانتخابية يساوى إلى عدد المقاعد الموحدة في البرلمان)، مما أدى إلى ارتفاع عدد الدوائر الانتخابية على المستوى الوطني ، هذا ما حققه قانون الانتخابات 15/89 الذي يحدد عدد الدوائر الانتخابية ، بحيث قسمت الجزائر إلى :[2]

---

[1]- محمد الطيب الزاوي، "**التجربة الانتخابية في الجزائر**"، في كتاب بوحنية قوي و آخرون، الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. عمان : دار الراية للنشر و التوزيع، 2011 ، ص 244 .

[2]– صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 56.

- نمط الاقتراع بعد تعديل القانون الانتخابي 1997:

من خلال التجربة السياسية التي حسنت أمن واستقرار البلاد وبالعودة إلى المسار الانتخابي والعمل الدستوري، قامت السلطة بتعديل قانون الانتخابات في مارس 1997 من الاقتراع الرسمي بالأغلبية بدورين إلى نمط الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة بدور واحد، بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية (البلدية والولاية) كذلك المجلس الشعبي الوطني، مما يضمن هذا النظام الانتخابي التمثيل لجميع الأحزاب سواء كانت صغيرة أو كبيرة باعتبار أن عدد المرشحين في القائمة يساوى عدد المقاعد الممنوحة لكل دائرة انتخابية أما فيما يتعلق بتوزيع المقاعد فإنها توزيع الاستناد إلى المعامل الانتخابي وفي ما يخص المقاعد المتبقية بعد عملية توزيع المقاعد وفق المعامل الانتخابي فإنها توزع وفق الباقي الأقوى. [1]

أفرزت الانتخابات التشريعية 1997 وفق لهذا النمط من الاقتراع حصول التجمع الديمقراطي على الأغلبية في البرلمان ب 155 مقعد من مجموع 380 مقعد، و في الانتخابات بـ 55.18 % من العدد الإجمالي للمقاعد البلدية 44.52 % عدد المقاعد الولائية بالإضافة إلى 80 مقعد في مجلس الأمة من أصل مقعد متنافس عليه .[2]

ثم تليها الانتخابات لتشريعية التي نضمن في ماي 2002 والتي عرفت مجموعة من التعديلات الجزئية على المنظومة الانتخابية وهي :

1 -استحداث لجنة سياسية وطنية : من أجل مراقبة الانتخابات التشريعية تتشكل من ممثل واحد لكل حزب سياسي، وممثل واحد للأحزاب يترأسهم شخصية وطنية

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 07/97 مؤرخ في 06 مارس 1997، **المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات** ، المواد (101، 102، 103، 104، 105)، الجريدة الرسمية، العدد 12، 1997.

[2] – محمد الطيب الرازي، المرجع السابق، ص246 .

يعيينها رئيس الجمهورية، تقوم هذه اللجنة بإنشاء خلية مختلطة مشكلة من 03 ممثلين عن اللجنة السياسية، و 03 ممثلين عن الحكومة، تسند إليه مهمة التنسيق بين الحكومة واللجنة السياسية لتنظيم لانتخابات والتشاور.[1]

2 –تعديل عدد المقاعد المطلوب شغلها في الانتخابات التشريعية المخصصة لبعض الدوائر الانتخابية مع المحافظة على نفس الدوائر الانتخابية التي تقع عدد المقاعد إلى 389 مقعد في البرلمان.[2]

3 -تحديد بعض المميزات التقنية حول أوراق التصويت.[3]

أما الانتخابات التشريعية لسنة 2007 أدخلت على المنظومة الانتخابية مجموعة من التعديلات تمثلت فيما يلي:

صدور قانون 07 فيفري 2004 المتعلق بتنظيم و تشكيل اللجنة الانتخابية على المستوى ألولائي ، حيث عدلت المادة (88) من الأمر 97 /07 التي كانت تتألف من 03 قضاة يعيينهم وزير العدل، إلى رئيس يعينه وزير العدل برتبة مستشار و نائب ومساعدين يعينهم الوالي من بين ناخبي الولاية، كما عدلت المادة (82)من الأمر 07/97 المتعلقة بشروط قبول القائمة المرشحين المقدمة من حزب سياسي أو

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي 129/02، مؤرخ في 25 أفريل 2002، **استحداث لجنة سياسية وطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية 30 ماي 2002** ، المواد (02–06)، الجريدة الرسمية ، العدد 26، 2002.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 04/2، المؤرخ في 2002/02/25 المعدل لأمر 08/97، المؤرخ في 97/03/6 **المحدد للدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان** ، جريدة الرسمية ، العدد 15، 2002.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 144/02، المؤرخ في 2004/05/09، **المتضمن نص المميزات التنفيذية لأوراق التصويت للمجلس الشعبي الوطني**، المواد (2، 3، 4)، الجريدة الرسمية، العدد 33، 2002.

القوائم الحرة ، واستبدلت بالمادة (02) التي اشترط فيها اعتماد القوائم الجديدة على أن تكون مدعمة من طرف حزب سياسي أو عدة أحزاب تتمكن من الترشح وكذلك على أن تكون قد تحصلت على الأقل 04 % من الأصوات الصحيحة على الأقل في 25 ولاية و بموجب هذا التعديل تحصلت جبهة التحرير الوطني على المرتبة الأولي ب136 مقعد مقابل 61 مقعد للتجمع الوطني الديمقراطي و 52 إلى حركة مجمع السلم .[1]

المطلب الثالث : النظام الانتخابي الجزائري بعد إصلاحات 2012

تعتبر التغييرات السياسة 2011 التي أطلق عليها الربيع العربي المحرك الأساسي للإصلاحات التي بادرت بها السلطة السياسة الجزائرية والتي شملت عدة مجالات، أهمها إصدار قانون رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات، وتنظيم انتخابات تشريعية يوم الخميس 10 ماي 2012، و يحد نمط الاقتراع بموجب هذا القانون بالاقتراع النسبي على القائمة المؤلفة بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية (البلدية ، الولاية) والمجلس الشعبي الوطني، كما توزع المقاعد وفق هذا القانون الجديد بالتناسب و عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة بتطبيق قاعدة الباقي الأقوى على المقاعد التي تبقي شاغرة بعد توزيع الأولي .

والملاحظ في هذا القانون الجديد للانتخابات لم يغير في نمط الاقتراع بل حافظ على نفس النمط الذي اعتمده في 1997. [2]

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 07/97، المؤرخ في 07 فيفري 2007، **المتعلق بشكل و تنظيم اللجنة الانتخابية على المستوى الولائى** ، الجريدة الرسمية ، العدد 09، 2004.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، **المتعلق بقانون الانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد الأول، 2012 .

أما في يخص الجديد في هذا القانون هو تعيين قضاة في اللجان الانتخابية ، حيث تنص المادة 149 من قانون 01/12 أن اللجنة الانتخابية البلدية تتألف من قاض رئيس، و نائب رئيس و مساعدين اثنين يعيينهم الوالي من بين ناخبي البلدية ما عدا المرشحين و المنتمين إلى أحزابهم و أوليائهم و أصهارهم إلى غاية الدرجة الرابعة كما ورد في المادة 151 أن اللجنة الانتخابية الولائية تشكل من ثلاثة قضاة من بينهم رئيس برتبة مستشار يعينهم وزير العدل.

و كذلك من بين المسائل التي عدلت في إصلاح النظام الانتخابي تتمثل في:

- توسيع عدد المقاعد البرلمان من 380 إلى 462.

إلا أنه لم يتغير توزيع المقاعد بالنسبة لعدد السكان فيبقي كما هو، مما يدل على أن التقسيم الجديد للدوائر لم يأتي وفق إحصاءات جديدة لعدد السكان.[1]

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 01/12، المرجع السابق، المادة، (152).

المبحث الثاني: تطور الأحزاب السياسية في الجزائر

المطلب الأول: الأحزاب السياسية من الاستقلال إلى غاية إقرار الانفتاح السياسي في 1989

تعدد بوادر ظهور العمل الحزبي في الجزائر إلى قبل اندلاع الثورة التحريرية 1954، إلا انه بعد اندلاع الثورة التحريرية، اجتمعت هذه القوى السياسية لتكون جبهة موحدة في وجه المستعمر الفرنسي، و سميت بجبهة التحرير الوطني التي كانت مهمتها تحرير البلد.

و بما أن الأحزاب السياسية الوطني الأخرى قد فشلت في مهمتها قبل وأثناء الثورة التحريرية بإلحاق معظم قادتها بالجبهة ، وكذا للنجاح الجبهة في تحرير الجزائر، الأمر الذي جعل هـ هو الحزب السياسي الوحيد الذي يعبر عن رغبة الفعلية للجماهير والحزب السياسي الوحيد الناجح في الجزائر والأكثر تماسكا منذ نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر ، نهاية قرن 19 وبداية القرن 20 مما مكن الحزب من إمكان ثقة وتعاطف وتأييد كل الجزائريين.

وبما أن الجبهة كانت الحزب الواحد على الساحة السياسية فلم يسمح بنشأة أي حزب سياسي بعد الاستقلال واعتبره مطلب مضاد للشرعية الثورية، الأمر الذي خلق مجموعة من الخلافات بعد الاستقلال داخل السلطة و الحزب على سواء . و بدأت الخلافات تظهر و تتضح داخل جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال بعد فشل مؤتمر طرابلس في رسم معالم النظام السياسي، والمؤسساتي الذي أظهر ثلاثة تيارات [1]

[1]- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 48.

أيدلوجية متصارعة على نموذج النظام الجزائري بعد الاستقلال وهي: التيار الاشتراكي، التيار الرأسمالية، تيار رأسمالية الدولة الوطنية.

وهذه الصراعات تعبر عن الخلافات الجهوية في الأفكار والتوجهات السياسية للقادة حول شكل النظام السياسي.

ولكن رؤية القيادة السياسية لإيجابيات الأحادية الفردية التي أصبحت رمز وحدة الشعب المجاهد، أفقدت قيمة التوجهات السياسية والأحزاب السياسية التي عرفت قبل الثورة التحريرية وهو الأمر الذي جعل قادة الجبهة على معرفة كامل أوضاع المجتمع مما جعل قراراتها حول اعتماد الأحادية الحزبية، والنظام الاشتراكي ينسجم مع طموحات المجتمع الاقتصادية و السياسية وهو الأمر الذي ترتب عليه إقرار جبهة التحرير الوطني ضمن دستور 1963 على أنه حزب الطليعة في الجزائر، وأكد ذلك في دستور 1964 في نصه : " يعتبر الحزب الواحد قرار تاريخي وكونه يستجيب للإدارة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حزب جبهة التحرير الوطني و ضمان مواصلة الثورة، فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها وبالتالي المطلوب فيه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم.

[1]

و بصد ور هذه النصوص لم يسمح بتشكيل أو الاعتماد أي جمعية أو حزب سياسي أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة وبقيت الأمور على ذلك إلى

[1]- صالح بالحاج، " **الدستور و الدولة في الجزائر**"، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، (د.ع.ن)، 2012، ص 18.

-

غاية 1971، بصدور نص خاص بتنظيم الجمعيات والمتمثل في أمر رقم 79/71 المؤرخ و في ديسمبر 1971 في المادة (23) التي تنص على " تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب قرار من السلطات العليا للحزب ويكون التأسيس موضوعا لمرسوم ينشر في الجريدة ا لرسمية الجزائرية كذلك كرس دستور 1976 مبدأ الحزب الواحد بموجب الأمر 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 إذ نصت المادة (94) يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد .

و بقيت الأمور على حالها، وحزب جبهة التحرير الوطني هو الذي يوجه السياسة العامة للبلاد ، إلا أنه مع بداية الثمانينات شهد المناخ السياسي نوعا من الانتعاش وبدأت بعض التيارات تظهر وتزامنت من انتهاج سياسة اقتصادية من أهم معالمها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية وعرف البترول انتكاسة كبيرة، مما كان له أثر سلبيا على الاقتصاد الوطني وعلى الحياة المعيشية للمواطن. [1]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في مرحلة التعددية السياسية

يعتبر الانفتاح السياسي الذي أقره دستور 1989 نتيجة لتراكم أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية زعزعة استقرار وآمن النظام القائم.

أ –الأزمات التي أدت إلى نشأت الأحزاب السياسية في الجزائر:

1– أزمة الشرعية: و ذلك خلال الأيام الأولي بعد الاستقلال حيث انتهت المهمة التي نشأت لأجلها جبهة التحرير الوطني، غير أنها بقيت متماسكة بالشرعية الثورية ، بالإضافة إلى إقصاء جميع الأحزاب والتكوينات السياسية التي حاولت العودة إلى نشاطها، بعد الاستقلال واتهمتها بأنها ضد الشرعية و ضد الاستقلال والتنمية.

[1] - أحمد سوقيات، " **التجربة الحزبية في الجزائر، 1962** ، 2004 ". مجلة الباحث ، عدد، 04، 2006، (ص ص 123 – 137.)

2- **أزمة التكامل :** ظهرت في غياب ثقافة المواطنة، وتعدد الو لاءات السياسية داخل المجتمع الجزائري بسبب السياسات الاستعمارية التي عملت على القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من دين و لغة و التاريخ، مما أدى إلى انقسام المجتمع الجزائري بعد الاستقلال في ولائه إلى الاتجاه العروبي الإسلامي وآخ ر إسلامي وأخ ر له ولاء بربري إفريقي .

3- **أزمة المشاركة:** من خلال عجز المؤسسات السياسية في الجزائر الاستيعاب القوى السياسية و الاجتماعية، الذي تزامنا مع نظام الحزب الواحد و إقصاء للحريات الفردية والجماعية.

أهم الإصلاحات السياسية و نتائجها على عملية التحول: و قد شملت 06 محاور وهي:

1 +**الإصلاحات على مستوى الحزب** : حيث شملت هذه الإصلاحات فصل جهاز الدولة عن جهاز الحزب، وأبعاد أي دور لحزب جبهة التحرير الوطني من الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية ، كذلك إلغاء القاعدة التي تقضي أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة، إضافة إلى فتح مجال المنافسة الحزبية على منصب رئيس الجمهورية .[1]

[1]- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص، 120- 121.

2 -**الاعتراف بالتعددية السياسية :** أقر دستور 1989 حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي دون الإقرار بحق تأسيس الحزب السياسي، كذلك حدد القانون الشروط الواجب توفرها لإنشاء جمعية ذات طابع سياسي، وقواعدها، وتمويلها وحدود نشاطها السياسي مستندا إلى المادة (40) من الدستور والتي تنصص على أنه : " يجوز في أي حال من الأحوال التنازع بهذه الجمعيات للمساس بالحريات السياسية، الوحدة الوطنية، وسلامة الوطن، استقلال البلاد، سيادة الشعب". [1]

3 -**صدور قانون الإعلام :** في 23 أفريل 1990 ليدعم الصحافة المكتوبة، حيث ظهرت مجموعة من الجرائد الخاصة باللغتين العربية والفرنسية، بالإضافة إلى الصحافة المتخصصة مثل الصحافة الحزبية والرياضية .

4 -**فتح المجال للمبيعات غير السياسية** : بموجب قانون الصادر في ديسمبر 1990 الأمر الذي أدي إلى انفجار الحركة الجمعوية والتي كانت محتكرة من قبل الدولة .[2]

انعكاس دستور 1989 على المؤسسات التمثيلية للنظام السياسي على النظام الحزبي :

- **على البرلمان الجزائري** : تأسس البرلمان الجزائري خلال الثورة وتمثل في المجلس الوطني للثورة و كانت له سلطات وعلاقات عضوية وظيفية على باقي الأجهزة، وتطور بعد الاستقلال وتجسيد في المجلس الوطني التأسيسي، حيث له

---

[1] - عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص، 120-121.

[2] - حسين مرزود، مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر (1989 -1999) . الجزائر: دار قرطبة، 2010 ، ص 35.

ثلاثة مهام: تعيين الحكومة، التشريع باسم الشعب، وضع الدستور للجزائر، واستمر إلى غاية انتخاب المجلس الوطني في سبتمبر 1964.

و حسب دستور 1963 فإن ممثلي المجلس الوطني هم مرشحين من حزب الجبهة، وكذلك منحت لهذا المجلس مهمة اقتراح القوانين ومراقبة الحكومة، إلا أنه لم يدم طويلا ليجمده رئيس الجمهورية في أكتوبر 1963، وتم الانتقال إلى التشريع بالأوامر.

وبعد انقلاب 1965 أين حلت الشرعية الثورية محل الدستورية تحول إلى مجلس الثورة و استمر هذا الحال إلى غاية دستور 1976 وتغيير إلى المجلس الشعبي الوطني الذي يتم انتخابه من طرف الشعب، وكذلك منحت له وظيفة التشريع واقتراح القوانين، ومناقشة سياسة الحكومة. [1]

لقد تحافظ دستور 1989 على وظائف البرلمان التشريعية والسياسية وعلى علاقته مع الحكومة، مع تغيير مكانة البرلمان النظام السياسي وذلك من خلال مجموعة من التعديلات التي تتماشي مع الدستور الجديد والتي تتمثل في.

1 -فتح المجال الترشح لكل جزائري تتوفر فيه شروط القانونية ولو بقائمة حرة شرط أن يدعمه على 10 % من ناخبي دائرته.

2 -إعادة تنظيم هياكل المجلس الشعبي الوطني بإنشاء رئيس مجلس واللجان المتخصصة داخل المجالس.

[1] - الأمين شريط، التعددية الحزبية في الجزائر تجربة الحركة الوطنية (1919 -1962). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 78 .

3 -وضع رئيس المجلس الشعبي الوطني في المرتبة الثانية بعد رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري، من حيث الشرعية الانتخابية.

- **على الأحزاب السياسية** : فبعد المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 انتقلت الجزائر رسميا إلى نظام التعددية الحزبية وفتح المجال لكل القوى السياسية الناشطة في المجتمع، حيث تم منحها رسميا الحق في تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي وذلك بموجب المادة(40) من الدستور 1989، وكذلك إعطاءها حق المشاركة في الانتخابات.

فبعد صدور هذا القانون، ظهرت في الساحة السياسية حوالي 60 حزبا تختلف توجهاته الأيديولوجية.[1]

أما بالنسبة للأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان هي ثلاثة أحزاب تتمثل في : جبهة التحرير الوطني، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة القوى الاشتراكية، ومن خلال نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية يتضح مدي قوة وفعلية هذه الأحزاب في البرلمان، حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعد ثم جبهة القوى الاشتراكية ب 25 مقعد، ثم جبهة التحرير الوطني ب 16 مقعد، بالإضافة إلى القوائم الحرة التي حصلت على 03 مقاعد .

و نجد أن الأحزاب التي تمكنت من أن تمثل في البرلمان هي الأحزاب التي عكست مطالب اجتماعية و سياسية عميقة، حيث نجد أن جبهة الإسلامية للإنقاذ

[1]- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 184.

تمكنت من الفوز من خلال القوة الجماهيرية والانتخابية نظرا لتمثيله القوى الإسلامية على اختلاف منطلقاتها وتوجهاتها الفكرية .[1]

إلا أنها اتهمت بخرق مبدأ الحريات الأساسية بما فيها الدين الإسلامي وبعدم حقها في المساس بحقوق الجزائريين في اختيار نمط معيشتهم حتى لو لم تتوافق مع المنظور الإسلامي و أنه يجب على الحزب الذي يكون في الحكومة أن يحترم مبادئ وتوجهات باقي المواطنين، مما أدي إلى إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية وتوقيف المسار الانتخابي إلى الدور الثاني .[2]

ومن نتائج هذه المرحلة التي انتهت أثناء التحضير للدور الثاني والذي توقف بعد أن قدم رئيس الجمهورية استقالته في 11 جانفي 1991 وحل البرلمان وتشكيل المجلس الأعلى للدولة و مجلس استشاري بدلا من البرلمان وكذلك تم إصدار قرار بحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 04 مارس 1992 وحلت المجالس الشعبية البلدية و الولائية التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

و في 1996 عقدت ندوة في 14 سبتمبر 1996 و من نتائجها هو:

– تحديد آجال المواعيد الانتخابية كالأتي :

1 +الاستفتاء حول مراجعة الدستور قبل نهاية 1996.

2 +الانتخابات التشريعية خلال السداسي الأول من 1997 .

3 +الانتخابات المحلية خلال السداسي الثاني من 1997 .[3]

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991، **المتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية**، بتاريخ 26 ديسمبر 1991، الدور الأول، الجريدة الرسمية، العدد 01، 1991.

[2] - عمر بن سليمان، المرجع السابق، ص 208.

[3] - أحمد سويقات، المرجع السابق، (ص ص 123 –127) .

المطلب الثالث : الأحزاب السياسية بعد الانفتاح السياسي و الإصلاحات الأخيرة

بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية الأولي في الجزائر، لجأت السلطات في بداية 1997 لمراجعة النصوص العمل السياسي في الجزائر، وقامت باستبدال قانون 11/89 الخاص بشروط تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، بقانون جديد يحدد شروط تأسيس الحزب السياسي، وينظم عملها وذلك لأجل تقليص عدد الأحزاب، مما كان مصير العديد من الأحزاب هو الحل، ونشأت جديدة وبذلك يرتفع عدد الأحزاب إلى 34 حزب. [1]

و بعد الانتخابات التشريعية لأكتوبر 1997، ثم وضع برلمان يضم 10 أحزاب بالإضافة إلى النواب الأحرار، منها ثلاثة أحزاب أنظمت إلى الحكومة وهي: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي و حركة مجمع السلم، وذلك بواسطة الائتلاف الذي سمي بالتحالف الرئاسي الأمر الذي شجع الأحزاب السياسية على المشاركة في الانتخابات المحلية للفوز بأكبر عدد من المجالس ، وبالفعل لقد فازت 08 أحزاب من أصل 38 حزب متنافس، وبلغت نسبة المشاركة بحوالي 65.2 % .

ومن بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات المحلية هي: حزب التجديد الجزائري حزب حركة النهضة، التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية، جبهة القوى المشتركة، حركة مجمع السلم، جبهة التحرير الوطني، الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي. وحزب الأحرار، حيث تحصل التجمع الوطني الديمقراطي الاشتراكي وحزب الحرية، حيث تحصل التجمع الوطني الديمقراطي على المرتبة الأولي على الأغلبية ، وتم إقامة

[1]- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 184.

مجلس أمة متكون من 144 عضو، وبالتالي تكون قد تم عودة كل مؤسسات النظام السياسي والأحزاب السياسية ، والناخبين مرة ثانية للمسار الانتخابي .

أما الأحزاب السياسية بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002، و التي تعد ثالث انتخابات تشريعية في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث نجد أن هناك عشرة أحزاب استطاعت أن تمثل في البرلمان وهي:

الجدول رقم (03): نتائج الانتخابات المجلس الشعبي الوطني لـ 2002.

الرقم	الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد
01	جبهة التحرير الديمقراطي الوطني	2.618.003	199
02	التجمع الوطني الديمقراطي	610.461	47
03	حركة الإصلاح الوطني	705.319	43
04	حركة مجمع السلم	523.464	38
05	الأحرار	365.594	30
06	حزب العمال	.246.77	21
07	الجبهة الوطنية الجزائرية	113.132	08
08	حركة النهضة	48.132	01
09	حزب التجديد الجزائري	19.873	01
10	حركة الوفاق الوطني	14.465	01

المصدر: الجريدة الرسمية، نتائج الانتخابات المجلس الشعبي الوطني لـ 2002.[1]

أما الأحزاب السياسية خلال الانتخابات التشريعية لـ 2007 والتي تميزت هي أيضا بمشاركة عدد كبير من الأحزاب حوالي 24 حزب سياسي، والتي تعد الأحزاب المتنافسة في الانتخابات التشريعية باستثناء جبهة القوى الاشتراكية التي رفض المشاركة بسبب معارضته لطريقته تنظيمه

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01 /02 المؤرخ في 03 جويلية، 2002 ، **المتضمن نتائج الانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 34، 2002 .

حيث أن نتائج الانتخابات التشريعية لـ 2007 جعلت عدد الفعلية الممثلة في البرلمان يرتفع أكثر من 2002، إذ ارتفع في 2007 إلى حوالي 22 حزب أما انتخابات 2002 توقف 22 حزب أما انتخابات 2002 توقف عند حدود 10 أحزاب فقط.[1]

و الجدول الثاني يبين عدد الأصوات والمقاعد التي تحصل عليها كل حزب في تشريعات 2007.

الجدول رقم (04): نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، سنة 2007.

الرقم	الحـزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد
01	جبهة التحرير الوطني	1.314.494	136
02	التجمع الوطني الديمقراطي	597.712	62
03	حركة مجمع السلم	556.401	51
02	الأحزاب	564.169	33
03	حزب العمال	291.395	26
04	التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	185.616	19
05	الجبهة الوطنية الجزائرية	241.594	15
06	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة و النمو	114.285	07
07	حركة النهضة الوطنية	193.908	05
08	حركة الشبيبة و الديمقراطية	130.992	05
09	التحالف الوطني الجمهوري	125.862	05
10	حركة الوفاق الوطني	121.961	04
11	حزب التجديد الجزائري	103.356	04
12	حزب الانفتاح	150.423	03

[1]- طارق عاشور، " **معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997–2011) دراسة في بعض المتغيرات السياسية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 37، 2013، (ص ص 20 –32).

13	حركة الإصلاح الوطني	146.528	03
14	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	112.263	03
15	عهد45	129.865	02
16	الحركة الوطنية للأمل	98.497	02
17	التجمع الوطني الجهوي	84.497	02
18	التجمع الجزائري	100.391	01
19	الجبهة الوطنية الديمقراطية	78.569	01
20	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	50.879	01

- المصدر: الجريدة الرسمية: نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، سنة 2007.[1]

المطلب الرابع : الأحزاب السياسية بعد إصلاحات السياسية لـ 2011 و الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012.

إن ما يميز الأحزاب السياسية و الانتخابات التشريعية 2012، أنها جاءت بعد أحداث المنطقة العربية، المسماة بالثورات العربية، أو الربيع العربي ،فهذه الأحداث التي أسقطت العديد من الأنظمة العربية، مما نتج عن إقرار السلطة مجموعة من الإصلاحات الدستورية، والتي من بينها إدخال تعديلات على قانون الأحزاب السياسية، والقانون الأساسي للانتخابات، مما نتج من هذه الإصلاحات ارتفاع عدد الأحزاب السياسية المعتمدة رسميا إلى حوالي 35 حزب سياسي، ويفوق العدد الإجمالي من الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر 56 حزب.[2]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 07/03، مؤرخ في 21 ماي 2007، **المتضمن نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي**، الجريدة الرسمية، العدد 45، 2007.

[2] – طارق عاشور، " **الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل الحالة الجزائرية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013، (ص ص 30–39).

والجدول التالي يبين عدد الأصوات والمقاعد الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية لـ 2012.

الجدول رقم (05): نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني لسنة 2012.

الرقم	الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد
01	جبهة التحرير الوطني	1.324.363	221
02	التجمع الوطني الديمقراطي	524.057	70
03	تكتل الجزائر الخضراء	457.049	47
04	جبهة القوى الاشتراكية	188.275	21
05	الأحرار	671.190	19
06	حزب العمال	283.585	17
07	الجبهة الوطنية الجزائرية	198.585	09
08	جبهة العدالة والتنمية	232.676	07
09	الحركة الشعبية الجزائرية	165.600	06
10	حزب الفجر الجديد	132.492	04
11	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	114.372	04
12	جبهة التغيير	173.981	04
13	حزب عهد	120.201	03
14	التحالف الوطني الجمهوري	1.9.223	03
15	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	140.481	03
16	اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية	114.481	03
17	التجمع الجزائري	117.549	02
18	التجمع الوطني الجهوى	114.651	02
19	الحركة الوطنية للأمل	119.253	02
20	جبهة المستقبل	174.708	02
21	حزب الكرامة	129.427	02

22	حركة الوطنيين الأحرار	115.631	02
23	حزب الشباب	102.663	02
24	حزب الثورة الجزائري	48.943	02
25	حزب التجديد الجزائري	111.218	01
26	الجبهة الوطنية الديمقراطي	101.643	01
27	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	107.833	01
28	حركة الانفتاح	116.384	01

- المصدر : الجريدة الرسمية ، نتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني لسنة 2012[1]

و الملاحظ من خلال الجدول أن نتائج الانتخابات التشريعية عرفت نسبة مشاركة قوية أكثر من سابقتها، وهي رغم التحولات في المنطقة العربية التي دفعت السلطة الجزائرية اتخاذ بعض الإصلاحات السياسية .

ومن بين الردود التي واجهتها العملية الانتخابية و نتائجها هي من جهة التكتل الجزائر الخضراء (يمس نهضة إصلاح)، والذي يعتبر الخاسر حيث اتهم الإدارة بتزوير النتائج لصالح حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الديمقراطي.[2]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان رقم 12/1 / المؤرخ في 15 ماي 2012 ، المتضمن **نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 32، 2012.

[2] - خالد بوهند،" **الانتخابات التشريعية الجزائرية :تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى النظام الحزب الواحد ؟**"،المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 37،2013، (ص ص 19–27) .

المبحث الثالث: أثر النظام الانتخابي على تمثيل الأحزاب السياسية في الجزائر

بدخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية، عرف النظام الانتخابي تغيرات متتالية فرضتها المرحلة التعددية ، باعتبار أن النظام الانتخابي هو ترجمة الأصوات الانتخابية إلي مقاعد في الهيئات الانتخابية، فهو بذلك يلعب دور مهم في التأثير على الأحزاب السياسية، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث أن أي نظام انتخابي معتمد له تأثير مباشر وبارز على قيام التعددية الحزبية، وبروز الأحزاب السياسية، وتمتعها بقوة التأثير في المجتمع ، باعتبار أن النظام الانتخابي هو الذي يحدد نوعية أعضاء السلطة التشريعية و كذلك التنظيمات السياسية التي يمكنها الوصول إلى الهيئات التمثيلية .

المطلب الأول: أثر النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية في الجزائر في فترة 1989 إلى 1992.

بتطبيق الجزائر دستور 1989 عرفت الهيئات التمثيلية في الجزائر الانتخابات التعددية، باعتبار أن دستور 1989 كرس التنافس السياسي الديمقراطي وبذلك تكون المجالس المحلية الجزائرية قد دخلت مرحلة جديدة والتي تم انتخابها لأول مرة في ظل التعددية في 1990 عندما تم تطبيق نظام انتخابي مختلط والذي ثم العدول عنه فيما بعد لصالح التمثيل النسبي الذي طبق في انتخابات أكتوبر 1997 وانتخابات 2002.[1]

[1] -رشيد لرقم، المرجع السابق، ص 106.

أثر النظام المختلط على تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس المحلية :

أول تجربة انتخابية تعددية تصادفت مع الانتخابات المحلية، التي جرت في 12 جوان 1990، حيث فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية الأصوات، إذ تحصلت على 855 بلدية بنسبة 54.25 % في حين تحصلت جبهة التحرير الوطني على 487 بلدية بنسبة 28.13 % من الأصوات في حيث تحصل التجمع الوطني من أجل الثقافة و الديمقراطية على 87 من المقاعد.[1]

- بروز التيار الإسلامي و ضعف تمثيل التيار الوطني.

لقد أثبتت الانتخابات المحلية لسنة 1990 أن التيار الإسلامي في الجزائر وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تمكنت في خلال فترة قصيرة من تنظيم نفسه وتعبئة موارده وطاقاته، من أجل كسب ثقة الكثير من الجزائريين، عكس التيار الوطني بالخصوص الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) الذي كان تمثيله محتشم غير متوقع.[2]

حيث تميزت هذه الانتخابات بفوز كبير للجبهة الإسلامية للإنقاذ و التي حصلت على أغلبية المقاعد في اغلب البلديات و المجالس الولائية في العديد من الولايات والمناطق عبر التراب الوطني والتي نجد من بينها : وهران، قسنطينة أين حصل على 24 مقعدا في كلتا الولايتين، عنابه حصل فيها على 21 مقعد، سطيف حصل فيها على 17 مقعد، بجاية وتيزي وزو حصل على 03 مقاعد .

[1] - عمر بن سليمان، المرجع السابق، ص 234.

[2] – عبد الناصر جابي، على الكنز، "**الجزائر في البحث عن كفة اجتماعية جديدة الأزمة الجزائرية** ". سلسلة كتب المستقبل العربي: مركز الوحدة العربية، 1999، ص 260 .

ويعود فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العديد من الأسباب والتي من أهمها:

سلبيات المرحلة الأحادية الحزبية، وردت فعل الناخب اتجاه الحزب الحاكم، بالإضافة إلى النمط الانتخابي و الذي لعب دورا مهما في فوز هذا الحزب.

و في المقابل تم حصد جبهة التحرير الوطني ، بالرغم من تواجده الوطني والإمكانيات المادية و البشرية التي يتمتع بها، و الدعم الذي لقاه من قبل الإدارة، إلا أن نتائج الانتخابات أظهرت إخفاقه خاصة وأن النظام (المختلط) كان هدفه الأساسي هو فوز جبهة التحرير الوطني وضمان بقاعدة في السلطة .

أثر نظام الأغلبية المطلقة على تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان:

إن نظام الأغلبية المطلقة في دورتين، هو النظام المطبق في الانتخابات التشريعية الأولي، و التي تم إجراءها 26 ديسمبر 1991، حيث أنه تم اعتماد هذا النظام نتيجة للفشل الذي جاء به النظام المختلط. [1]

لقد أثارت الانتخابية التشريعية لسنة 1991 جدلا كبيرا بسبب نتائجها وذلك بتعميق فوز جبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في الدور الأول، والتي كانت سببا في إلغائها وكذلك توقيف المسار الانتخابي، مما أدى إلى دخول الجزائر في أزمة خطيرة حيث أنه العديد من رجال السياسة والشخصيات الوطنية شككوا في نتائج هذه الانتخابات ونزاهتها والتي أظهرت الفوز السابق للجبهة الإسلامية للإنقاذ بحصولها على 81.03 %من المقاعد في الدور الأول .[2]

[1] - رشيد لرقم، المرجع السابق، ص 107.

[2] - عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص 261.

إن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ كشف عن عيوب واختلالات كبيرة في النظام الانتخابي المعتمد وكذلك المشاركة الضعيفة في هذه الانتخابات و التي بلغت 59 % فعدم عدالة هذا النظام برزت بشكل واضح من خلال الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 81 % من المقاعد في الدور الأول مقابل حصولها على 24.59 من الناخبين المسجلين و 47.77 من الأصوات الصحيحة، فعدم عدالة هذا النظام لا تنحصر فقط في نتائج الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل استفادت منها كذلك جبهة القوى المشتركة بحصولها على 10.78 من المقاعد في الدور الأول، مقابل حصولها على 07.41 من الأصوات الصحيحة.[1]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن نتائج الانتخابات التشريعية أثبتت أن النظام الانتخابي والمعتمد لم يكن في مستوى تطلعات المشرع، وذلك في إقامة نظام تعددي يعكس مختلف توجهات الموجودة داخل المجتمع الجزائري، حيث أنه من بين 49 حزب سياسي تشارك في الانتخابات نجد ثلاثة منها حصلت على مقاعد في البرلمان وهي : الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية أما بالنسبة لبقية الأحزاب فإنها لم تحصل على أي مقعد.

المطلب الثاني: أثر النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية في الجزائر منذ عهدة المسار الانتخابي إلى 2011

بعد الانتخابات الرئاسية 1995 والتي هي بداية لمرحلة جديدة وبذلك كان من الضروري على الجزائر أن تقوم بإدخال تغييرات جوهرية على قوانينها الأساسية من أجل تجنب الأزمات النى مدت بها بعد توقيف المسار الانتخابي، حيث أنه من بين أهم

[1] – رشيد لرقم، المرجع السابق، ص 110.

التغيرات التي قامت بها هو مصادقة الشعب الجزائري غلى تعديل الدستور في 28 نوفمبر 1996، الذي تضمن إنشاء مؤسسات دستورية منها مجلس الأمة وبذلك يصبح البرلمان الجزائري مؤلف من غرفتين .[1]

وكان الهدف من إنشاء هذه الغرفة (مجلس الأمة) هو توسيع ومضاعفة مجال التمثيل الوطني و ذلك عن طريق ضم منتخبي الجماعات المحلية وضمان استقرار الدولة واستمراريتها .

وعليه فقد تم تعديل قانون الانتخابات ليتغير بموجبه نمط الاقتراع إلى الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة بدوره واحد وهذا النمط من الاقتراع يتوجب وجود عدة مقاعد داخل الدائرة الانتخابية لتوزع بطريقة نسبية.[2]

كما أن هذا النظام يساهم في تمثيل موسع ومتنوع للأحزاب السياسية ويعطي للمواطن من خلال المشاركة السياسية دورا كبيرا في تحديد الخارطة السياسية، حيث أدى تطبيق هذا النظام في الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 1997 و سنة 2002 إلى بروز قوى سياسية جديدة .

حيث أنه باعتماد نظام التمثيل النسبي مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى ساهم كثيرا في تشجيع مختلف الاتجاهات السياسية، كما سمح للأقليات بالتمثيل في البرلمان .

فبالرغم من أنه يسمح للأحزاب الصغيرة في التمثيل، إلا أنه يسمح بالأحزاب الكبيرة المنتشرة على نطاق أوسع والمتمتعة بقاعدة جماهيرية واسعة من الحصول على عدد كبير من المقاعد في عدة دوائر انتخابية، لأن درجة التعبئة التي تتمتع بها في

[1] - نعيمة جعفري، " **أسس إحداث الفرقة الثانية للبرلمان في النظامين البريطاني و الجزائري: دراسة مقارنة** "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 47 ، 2013،(ص ص02– 19).

[2] - احمد بنيني، "**اثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر**" ، مجلة المفكر، العدد الثامن، (د.ت.ن)، (ص ص287–291) .

تلك الدوائر تضمن لها الحصول على المعامل الانتخابي عدة مرات الذي يضمن لها الفوز بعدة مقاعد أما الأحزاب الصغيرة بالرغم من نسبية النظام الانتخابي إلا أن تمثيلها غير مؤكد نظرا لقاعدة النظام الانتخابي التي تلغي أصوات الأحزاب المتحصلة على أقل من 5 % من الأصوات الصحيحة .[1]

فبالعودة إلى نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997 و2002 نجد أن الأحزاب الكبيرة ذات التواجد الوطني استفادت من أصوات الأحزاب الصغيرة التي لا تدخل في عملية توزيع المقاعد.[2]

حيث حصل التجمع الوطني الديمقراطي سنة 1997 على 40.79 % من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، مقابل حصوله على 33.66 %من الأصوات المعبر عنها كما حصلت جبهة التحرير الوطني في 2002 على 51.16 من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني مقابل حصولها على 35.28 % من الأصوات المعبر عنها .

وعلى الرغم من الآثار الناتجة من خصائص هذا النظام الانتخابي إلا أنه سمح بتمثيل عدد لا بأس به من الأحزاب السياسية، إذ أنه من بين 39 حزب سياسي مشارك في الانتخابات التشريعية لسنة 1997، ثم تمثيل 10 أحزاب سياسية بالإضافة إلى الأحرار، أما في سنة 2002 فقد فازت في الانتخابات 09 تشكيلات سياسية بالإضافة كذلك إلى الأحزاب من أصل 23 تشكيلة سياسية مشاركة في الانتخابات .

---

[1] – إدريس بوكرا، "**الاقتراع النسبي و أثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات الأخيرة في الجزائر** "، مجلة الفكر البرلماني، العدد 09، 2005، (ص ص 50– 59) .

[2] – عبد النور ناجي، "**التمثيل السياسي في البرلمان ألتعددي الجزائري**"، مجلة التواصل، العدد 20 سبتمبر، 2007، (ص ص303– 310).

حيث نجد أن هذه الانتخابات التشريعية 1997 –2002 سمحت ببروز القوى السياسية: أهمها جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجمع السلم، حركة الإصلاح الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال بالإضافة إلى قوائم حرة وأحزاب أخرى. [1]

و نجد أن بتطبيق نظام التمثيل النسبي الذي تم اعتماده في الانتخابات التشريعية سمح برسم معالم الخارطة السياسية، إذ أنه ساعد على بروز أهم التيارات الأساسية في المجتمع والتي تنقسم إلى . 3 تيارات أساسية وهي التيار الوطني، التيار الإسلامي، التيار العلماني، حيث نجد أنه تم تعزيز التيار الوطني، وحصر التيار الإسلامي و التيار العلماني لم يستطيع توسيع قاعدته الشعبية في حين تمكنت القوائم الحرة من اكتساح حيزا معتبرا من البرلمان ويعتبر حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي من بين التيارات التي حسنت تمثيلها في المجلس الشعبي الوطني منذ اعتماد نظام التمثيل النسبي.

حيث حصل على 291 مقعدا في انتخابات 1997. أما في انتخابات 2002 تزايد تمثيله و حصل على 242 مقعد(199 مقعد لجبهة التحرير الوطني و 47 مقعد للتجمع الوطني الديمقراطي).

أما بالنسبة للتيار الإسلامي الذي حصل على الأغلبية في الانتخابات المحلية مع بداية التجربة التعددية، إلا أنه تراجع تمثيله بشكل كبير مع بداية تطبيق نظام التمثيل [2]

[1]- عبد النور ناجي، المرجع السابق، (ص ص، 303– 310).

[2] – رشيد لرقم، المرجع السابق، ص ص، 118–119.

النسبي حين حصل على 103 مقعد (لحركة مجتمع السلم و 34 لحركة النهضة) وفي سنة 2002 تحصل على 82 مقعدا، 38 مقعدا لحركة مجتمع السلم و 43 لحركة الإصلاح ومقعد واحد لحركة النهضة).

و بالتالي تراجع تمثيله إلى 21.08 من مقاعد مجلس الشعبي الوطني أما التيار العلماني فقد أظهرت مختلف نتائج الانتخابات على عدم قدرة هذا التيار على الحصول على تمثيل معتبر ، حيث أنه حصل في انتخابات 1997 على 42 مقعد لجبهة القوى الاشتراكية 19، التجمع في انتخابات 2002 إذ حصل على 22 مقعد بنسبة تقدر ب 05.565 % من مقاعد المجلس الشعبي الوطني . [1]

في حين نجد أن تزايد تمثيل الأحرار في انتخابات 1997 حيث حصل على 11 مقعد من أصل 380 مقعد، أما في 2002 حصلوا على 30 مقعد، وهذا التزايد راجع إلى طبيعة النظام الانتخابي.

كما أنه ساعد هذا النظام (نظام التمثيل النسبي) في وصول الأحزاب الصغيرة إلى ألمجالس المنتخبة، إذ تمكنت من الحصول على 05 مقاعد في انتخابات 1997، و ارتفع إلى 09 مقاعد في 2002 بالرغم من تطبيق المشرع لطريقة الباقي الأقوى .[2]

- الانتخابات التشريعية لـ 2007:

طرأ على النظام الانتخابي مجموعة من التعديلات وهي تلك المتعلقة بتنظيم وتشكيل اللجنة الانتخابية على المستوى ألولائي في 2004، كذلك إدخال تعديلات في شروط قبول قائمة المرشحين المقدمة من طرف الحزب السياسي أو القوائم الحرة، حيث تم استبدال المادة 82 من الأمر 07/97 بالمادة (02) ، التي يشترط فيها اعتماد

[1] - إدريس بوكرا، المرجع السابق، ص 60.

[2] - عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 309 .

القوائم الجديدة حتى تتمكن من تكون معتمدة من طرف حزب سياسي أو عدة أحزاب على أن تكون هذه الأحزاب تحصلت على الأقل على (04 %) من الأصوات الصحيحة على الأقل في 25 ولاية .

وهذا التعديل هدفه هو تقليص عدد الأحزاب المتنافسة في البرلمان و كذلك منع الأحزاب الصغيرة المتمركزة في بعض الولايات من حق المشاركة في الانتخابات كما انعكس هذا التعديل على النظام الحزبي بدفع الأحزاب السياسية الكبيرة و الصغيرة إلى تعبئة قواعدها النضالية عبر التراب الوطني و تسهيل شروط العضوية لتوسيع قواعدها النضالية . [1]

المطلب الثالث : أثر النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية بعد إصلاحات المنظومة الانتخابية لسنة 2011.

لقد كانت الإصلاحات السياسية لسنة 2011 التي بادرت بها السلطة الجزائرية نتيجة أحداث إقليمية أسقطت عدة أنظمة عربية ، الأمر الذي أدى إلى تعديل المنظومة الانتخابية و الحزبية ، وذلك بإصدار القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 والمتعلق بقانون الانتخابات و بالإضافة إلى تنظيم انتخابات تشريعية يوم 10 ماي 2012 . كما اعتمدت عدة أحزاب سياسية جديدة مشاركة لأول مرة في الحياة السياسية.

و أهم ما مسه هذا التعديل في قانون الانتخابات كما سبق و أن أشارنا إليه هو: تعيين قضاة على رأس اللجان الانتخابية، تتكون من قاضي ورئيس ونائب رئيس ومساعدين يعينهم الوالي. كما أنه اشتمل كذلك على تحديد الدوائر الانتخابية بالنسبة

[1] - رشيد لرقم، المرجع السابق، ص 252.

لانتخابات المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة في الحدود الإقليمية لولاية، بالإضافة إلى توسيع عدد المقاعد في البرلمان إلى حوالي 462 مقعد بدل 389 مقعد.

أما فيما يتعلق بنمط الاقتراع فقد بقي كما هو الاقتراع النسبي بالقائمة المغلقة على دور واحد و الذي من شأنه أن يؤدي إلى حالة تعادل بين نسبة المشاركة الحزبية ونسبة التمثيل البرلماني وذلك لعدم وجود شروط مانعة للأحزاب السياسية للدخول في المنافسة الحزبية، والهدف من هذا التوازن هو معرفة القوة الحقيقة لكل حزب دخل المنافسة الانتخابية وكذلك في التمثيل البرلماني. [1]

فلقد بينت نتائج الانتخابات التشريعية 2012، من خلال نسبة الأصوات التي تحصلت عليها الأحزاب السياسية ، أنه بالرغم من العدد الكبير للأحزاب الجديدة المعتمدة وكذلك الديناميكية التي تميزت بها عدد من الأحزاب وسلوك الناخبين والمنافسة الانتخابية العادلة بين الأحزاب السياسية، إلا أن جبهة التحرير الوطني تحصلت على الأغلبية المطلقة في البرلمان، في حين تحصلت بقية الأحزاب على عدد قليل من الأصوات و المقاعد .[2]

و الشكل التالي يبين التفاوت بين عدد الأصوات الصحيحة للأحزاب الفائزة في تشريعات 2012.

[1] - طارق عاشور، المرجع السابق، (ص ص 31-39).

[2] - عمر بن سليمان، المرجع السابق، ص 256 .

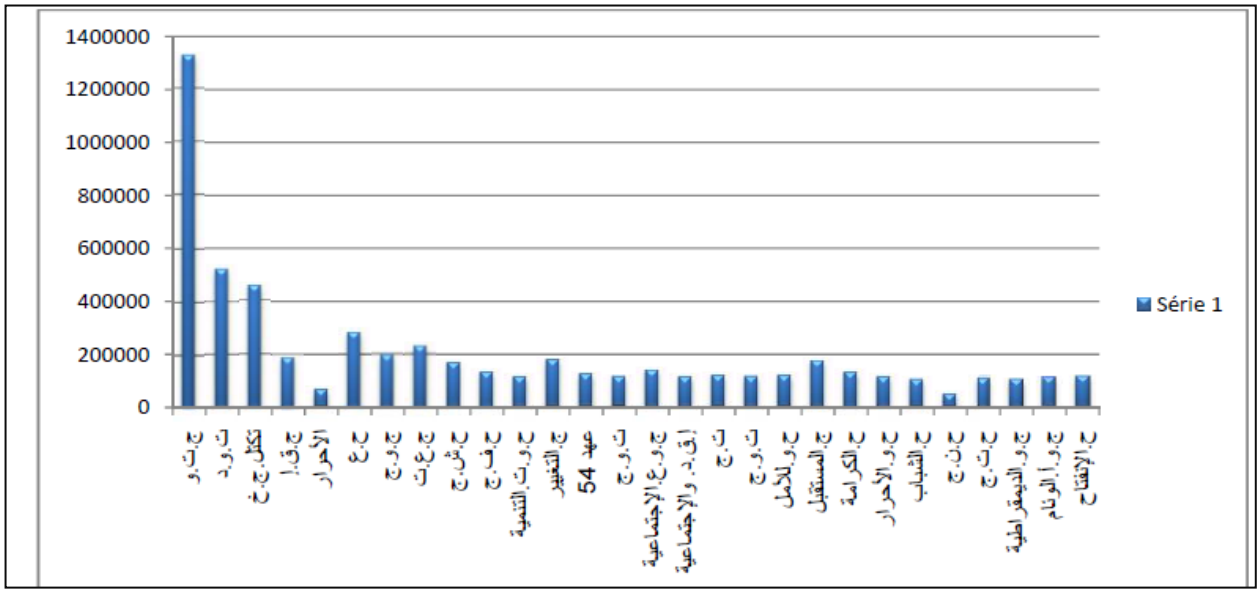

- المصدر: بن سليمان عمر، المرجع السابق، ص 265.

فمن خلال النتائج يتبين أن 28 حزب تمكن من الحصول على المعامل الانتخابي وأن يمثل في البرلمان. كما يبين أن جبهة التحرير الوطني تحصلت على أعلى نسبة من الأصوات مقارنة من باقي الأحزاب ، في حين تحصل تكتل الجزائر الخضراء (حركة مجتمع السلم، حزب النهضة، حركة الإصلاح) على نسبة قليلة من الأصوات مقارنة بالتجمع الوطني الديمقراطي، حيث أن حصول أحزاب التحالف الرئاسي المتكونة من (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) على الأغلبية المطلقة بعد انسحاب حركة مجمع السلم من التحالف، ما جعل هذه الأحزاب (آخر التحالف) تبقي في السلطة، أما باقي الأحزاب تبقي خارج السلطة وبذلك تكون 26 حزب سياسي، تمثل أقلية في البرلمان، في حين يمثل حزبين السلطة الأغلبية المطلقة في البرلمان، وتعود هذه النتائج إلى عاملين أساسين هما: [1]

[1] - عمر بن سليمان، المرجع السابق، ص 257.

أولا : الانفتاح على طريقة 1989 من خلال اعتماد أحزاب سياسية دون شروط مسبقة ومن دون معايير، الأمر الذي أضفي على الساحة السياسية حالة ديناميكية فيما يخص بالتعبئة الجماهيرية، من أجل تأمين عدد من الناخبين .

ثانيا : أدت هذه التعبئة إلى تشتيت انتباه الجماهير عموما و الناخبين خاصة . [1]

[1] - عمر بن سليمان، المرجع السابق، ص 257.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما سبق نستنتج أن:

– النظام الانتخابي الجزائري يعبر عن مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها السلطات السياسية ة والتي تولي تشريعها الأحزاب في الحكومة والبرلمان، دون إشراك باقي الأحزاب السياسية، الأمر الذي يجعل هذه القوانين والإصلاحات متحيزة.

– أدي نظام الاقتراع الفردي بالأغلبية بدورين إلى حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية مطلقة في الدور الأول خلال الانتخابات التشريعية 1991، وحصل جبهة التحرير الوطني على أقل عدد من المقاعد وهذا راجع إلى قوة مشاركة المسلمين في الدوائر الحضرية، مقابل ضعف تصويت ناخبي جبهة التحرير الوطني في الدوائر الريفية، و كذلك إلى نمط الاقتراع بالأغلبية التي تجعل المرشح الحاصل على أغلبية من الأصوات بفوز بعدد كبير من المقاعد أما الحزب المتحصل على ثاني أكبر عدد من الأصوات يحصل على عدد قليل جدا من المقاعد.

– أدى نظام الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة بدور واحد واعتماد دوائر انتخابية كبيرة، و كذلك اعتماد المعامل الانتخابي للحصول على مقعد صافي + 1 وقاعدة الباقي الأقوى في توزيع المقاعد الباقية إلى التعددية المعتدلة داخل البرلمان وكذلك وجود حزب المهيمن وهذا من أجل تحفيز باقي الأحزاب على الحصول على أكبر عدد من المقاعد.

كما أنه أقصي اعتماد هذا النمط من الاقتراع في انتخابات 2002 إلى حصول أكبر حزب في الكتلة الوطنية وباقي أحزاب التحالف على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية لعام 2002.

– أدي نمط الاقتراع النسبي بالقائمة واعتماد قاعدة الباقي الأقوى بالإضافة إلى فتح مجال للمنافسة الانتخابية لجميع الأحزاب السياسية دون أي قيد إلى ارتفاع درجة النسبية في تمثيل داخل البرلمان وكذلك توجه الناخبين للتصويت على الأحزاب الكبيرة المعروفة أكثر من الأحزاب الجديدة .

الخاتمة

تعتبر الأنظمة الانتخابية بمفهومها البسيط، أنها وسيلة تحويل الأصوات المعبر عنها في الانتخابات إلى مقاعد داخل الهيئات المنتخبة، إذ أنها بهذا الدور تعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة في أداء الأحزاب السياسية و تمثيلها، وإن مسالة اعتماد نظام انتخابي هو من بين أهم القرارات المهمة لأي نظام سياسي ديمقراطي نظرا لما يترتب عن اعتماد نظام انتخابي نتائج مهمة في إي نظام سياسي وكذلك في الحياة السياسية، ولذلك نجد انه مهما اختلفت الأنظمة الانتخابية وتعددت من نظام إلى أخ، إلا أنها تبقى ذات تأثير قوي على أداء الأحزاب السياسية .

ومن خلال ما سبق نستنتج:

– انه على الرغم من أن الانتخابات هي وسيلة الانتقال إلى السلطة وتحول في نمط الصراع على السلطة من العنيف إلى السلمي، إلا انه في وقتنا الحالي هو أسلوب مصادقة على الخيارات التي يتبعها النظام الحاكم في الحياة السياسية أكثر منه أداة لتغير والتأثير في نمط السلطة.

–على الرغم من أن معظم الدول العربية عرفت عدة إصلاحات وتغيرات في أنظمتها الانتخابية وقوانينها، إلا انه معظم الأنظمة الانتخابية في العالم العربي تفتقد إلى قيم الديمقراطية والعدالة في التمثيل داخل الهيئات المنتخبة، بالإضافة إلى عدم المساواة بين الناخبين ما يعكس على نشاط وأداء الأحزاب السياسية في الدول العربية وقدرتها في الوصول إلى السلطة .

–إن النظام الانتخابي الجزائري وعبارة عن سلسلة من الإصلاحات التي بادرت بها الأحزاب الموجودة في السلطة من اجل الانفراد بالسلطة ،ومع اختلاف الأسباب والظروف التي دفعتها للقيام بهذه الإصلاحات إلا أنها أنتجت مجالس تمثيلية تعددية مع حزب مهيمن على أغلبية المقاعد .

– إن الأحزاب في السلطة لها القدرة على التحكم في القواعد المؤسسية، مما يجعلها تشرع قوانين وقواعد تضمن لها مصالحها، وتضمن لها البقاء في السلطة، وعليه نستنتج أن النظام الانتخابي التي تنفرد أحزاب السلطة

الخاتمة

بتصميمه ووضع قوانينه دون إشراك باقي القوى السياسية، ينتج نظام الحزب المهيمن داخل الهيئات المنتخبة سواء كان في البرلمان آو المجلس المنتخبة المحلية ما يخل في هيئة الانتخابي الديمقراطي.

الخاتمة

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: المصادر.

1–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 08/80، المؤرخ في 25 أكتوبر 1980، **المتضمن قانون الانتخابات**، المادة (07.08)، الجريدة الرسمية، العدد44، 1980.

2–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 01/12، المؤرخ في 12 جانفي 2012، **المتعلق بقانون الانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد الأول، 2012 .

3–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 13/89، المؤرخ في 7 أوت 1989، المتضمن **قانون الانتخابات**، المواد من (61–84)، الجريدة الرسمية، العدد 32، 1989 .

4–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06/90، المؤرخ في 27 مارس 1990، المعدل والمتمم للقانون رقم 13/89، المؤرخ في 7 أوت 1989، **المتضمن قانون الانتخابات** ، الجريدة الرسمية ، العدد13، 1990 .

5–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 129/02، المؤرخ في 15 افريل 2002، "**استحداث لجنة سياسية وطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية ل 30 ماي 2002** "،المواد(02–06)، الجريدة الرسمية، العدد26، 2002 .

6–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 04/02، المؤرخ في 25 فبراير 2002، المعدل للأمر 97 /08، المؤرخ في 06 مارس 1997، **المحدد للدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان**، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2002.

قائمة المراجع

7–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي، رقم 144/02، المؤرخ في 09 ماي 2002، **المتضمن نص المميزات التقنية لأوراق التصويت للمجلس الشعبي الوطني** ، المواد (2.3.4)، الجريدة الرسمية ، العدد 33، 2002.

ثانيا: الكتب

8–أحمد الخطيب نعمان، الوجيز في النظم السياسية. عمان: دار الثقافة، 2011 .

9–أحمد رشوان حسين عبد الحميد، الأحزاب السياسية والجماعات المصلحة الضغط .الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ،2008 .

10– أحمد منصور بلقيس، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى. القاهرة: مكتبة الدولي، 2004.

11– أبو علي ياسين وآخرون، الأحزاب والحركات القومية العربية، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، (د.ت.ن)2004 .

12–أمين الزين بلال، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة . الإسكندرية: دار الفكر المجتمعي، 2011.

13–ألبنا محمود عاطف، الوسيط في النظم السياسية، الطبعة الثانية. القاهرة: دار الفكر العربي،1994 .

14–بسيوني عبد الله عبد الغني ،أنظمة الانتخاب في مصر والعالم. الإسكندرية : منشأ المعارف، 1990 .

15–البد راوي حسن ، الأحزاب السياسية و الحريات العام ة . الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، 2009.

16- بالحاج صالح، تطور النظام الانتخابي في الجزائر وأزمة التمثيل . القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر، 2013.

قائمة المراجع

17- _____، "تطورات النظام الانتخابي وأزمة التمثيل في الجزائر، أراء و أبحاث حول مسالة التحول الديمقراطي في الجزائر". الجزائر: مخبر الدراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، 2012.

18- جابي عبد الناصر، "**الانتخابات التشريعية في الجزائر، انتخابات استقرار....ركود سياسي**"، في على خلفية الكواري وآخرون ، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

19-الحلو ماجد راغب، القانون الدستوري المبادئ الدستورية، الدساتير المصرية، الأحزاب السياسية، النظام الانتخابي، التمثيل النيابي. الأرزطية : دار الجامعة الجديدة، 2006 .

20- الخزرجى ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. عمان: منتدى سور الأزبكية، 2004 .

21-دو فرجيه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، تر : جورج سعد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، 1992.

22- _____، الأحزاب السياسية، تر: مقلد علي، سعد عبد المحس. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2001.

23-رسلان اشرف الدين، مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية. بيروت: دار الفكر العربي، 2006.

24-زغدود علي، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د. س. ن).

25-الزاوي محمد الطيب ، "**التجربة الانتخابية في الجزائر** " ،في كتاب بوحنية قوي وآخرون، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. عمان: دار الراية للنشر و التوزيع،2011 .

26-سالم محمد أمان شوقي، تصنيف الأحزاب السياسية العربية، الكويت: شبكة المكتبات الكويتية، 1904.

قائمة المراجع

27–سعد عبدوه ، وآخرون، النظم الانتخابية :دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

28–شريط الامين، التعددية الحزبية في الجزائر تجربة الحركة الوطنية (1919 –1962). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

29– الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر. (د.م.ن): (د.د.ن) ، 2007.

30–عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية دراسة مقارنة. القاهرة: دار الجامعيين لطباعة،2002 .

31–العبد لي سعد مظلوم، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها . عمان: دار دجلة، 2009.

32–العطيات ابتسام وآخرون، " **التطور الديمقراطي في الأردن** ". المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005.

33–غضوب فارس، مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية. بيروت: دار الفارابي، 2006.

34–الغويل سليمان صالح، الانتخابات الديمقراطية . طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2003.

35–الكواري خلفية وآخرون : الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 .

36–مرزود حسين، مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر (1989 –1999) . الجزائر: دار قرطبة، 2010.

37–المجذوب محمد، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000.

قائمة المراجع

38- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. الجزائر: مديرية النشر للجامعة قالمة، 2006.

39- _____ ، المدخل إلى علم السياسة. عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

40- هلال علي الدين، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار التعبير . بيروت: مذكرة دراسات الوحدة العربية، 2010.

ثالثا: الدوريات

41-بوكرا إدريس، "**الاقتراع النسبي و أثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات الأخيرة في الجزائر** "، مجلة الفكر البرلماني، العدد 09، 2005.

42-بنيني احمد، "**اثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر**" ، مجلة المفكر ، العدد الثامن، (د.ت.ن).

43-بوهند خالد،" **الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى النظام الحزب الواحد ؟**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 37، 2013.

44-بالحاج صالح، " **الدستور والدولة في الجزائر، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر** "، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، (د.ع.ن)، 2012.

45-بوشنافة شمسه، " **النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية** "، مجلة دفاتر السياسة ، عدد افريل 2011.

46-جابي عبد الناصر، على الكنز، " **الجزائر في البحث عن كفة اجتماعية جديدة، الأزمة الجزائرية** . سلسلة كتب المستقبل العربي: مركز الوحدة العربية، 1999.

قائمة المراجع

47-جعفري نعيمة، " **أسس إحداث الفرقة الثانية للبرلمان في النظامين البريطاني والجزائري: دراسة مقارنة**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47، 2013.

48-حمود المسعدين سلامة، " **الآثار السياسية للنظام الانتخاب في الأردن** "، مجلة المستقبل العربي ، (د.ت.ن).

49-خداوي محمد، "**الانتخابات في الوطن العربي بين الأولوية والمد الديمقراطي** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، 2012 .

50-سوقيات أحمد، " **التجربة الحزبية في الجزائر1962 – 2004** ". مجلة الباحث، عدد 04، 2006.

51-شليغم غنية، ولد عامر نعيمة، "**اثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي – حالة الجزائر** – "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد أفريل، 2011 .

52-مفتاح عبد الجليل، " **البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري**" ، مجلة مخبر الاجتهاد القضائي و التشريع، العدد 04، (د.ت.ن).

53-عاشور طارق، " **معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997-2011) دراسة في بعض** المتغيرات **السياسية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013.

54-_____، " **الإصلاح العربي بعد عام 2011، تحليل للحالة الجزائرية** ، " المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47، 2013.

55-عبد الرزاق كبة صباح، "**السياسة الداخلية للعراق ما بعد الانتخابات دراسة في المتغيرات** "، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 14، ديسمبر 2010.

قائمة المراجع

56–عبد النور ناجي، "**التمثيل السياسي في البرلمان ألتعددي الجزائري**"، مجلة التواصل، العدد 20 سبتمبر، 2007.

57–عرفة محمد خديجة، "**الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية** "، مجلة الجماعة العربية للديمقراطية، جانفي، 2007.

58–عبدا لله احمد، "**الانتخابات و التحول الديمقراطي في العراق** "، مجلة العلوم السياسية ، العدد32، افريل، 2006.

رابعا: الدراسات غير المنشور

59–بن سليمان عمر، " تأثير **نظام الانتخاب على الأحزاب السياسية في الجزائر 1989–2012** "، مذكرة ماجستير، (جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2013.

60–حبة عفاف، "**التعددية الحزبية والنظام الانتخابي دراسة حالة الجزائر** " ،مذكرة ماجستر (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، 2004).

61–غارو حسينة، " **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة –دراسة الحالة الجزائر من 1997–2007**"، مذكرة ماجستر ، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.)

62–فضلون أمال، "**استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام** "، مذكرة ماجست ،(جامعة عنابه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الإعلام والاتصال، 2010.)

63–لرقم رشيد، "**النظم الانتخابية و أثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر**" ، مذكرة ماجستر ، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2006.)

قائمة المراجع

رابعا: التقارير

64-أيوب أيمن، "**الديمقراطية المحلية في العالم العربي** "، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (د.ت.ن).

65-بريزات فارس،"**النزاهة في الانتخابات البرلمانية ومقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية** " . المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مارس 2008.

66-الحسني محمد، " **الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني** ". عمان: مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2014.

67-الحناشى عبد اللطيف،" **الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج و الدلالات** "، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، نوفمبر 2014.

68-رينولدز اندرو، وآخرون،"**أشكال النظم الانتخابية** "، تر: أيمن أيوب دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،2007.

69-شبكة الانتخابات في العالم العربي، " **الانتخابات التشريعية في المملكة المغربية**"، شبكة الانتخابات في العالم العربي، 25 أكتوبر 2011.

70-لاروسود ستيفان، رينا نافرون ، "**التصميم من اجل المساواة النظم الانتخابية ونظام الكوتا الخيارات المناسبة و الغير مناسبة** "، تر: عماد يوسف، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2008 .

71-مجلس النواب،" **أشكال النظم الانتخابية**"، مركز الدراسات والبحوث التشريعية، 2014 .

72-مصطفي هالة، وآخرون، " **التطور الديمقراطي في مصر** "، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2003.

قائمة المراجع

73–المنظمة الدولية للديمقراطية، "**تقييم النظام الانتخابي في مصر**" . المنظمة الدولية للديمقراطية: القاهرة، افريل، 2007.

74–المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، "**النظام الانتخابي المعتمد لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي الرهانات والمميزات والآثار ألمحتملة** "، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، عدد 17 سبتمبر 2011.

خامسا: الانترنيت.

75–بن حسيني إيمان، " **نظام الاقتراع في تونس و تمثيل أحزاب المعارضة في مجلس النواب** "، متحصل عليه من: http:// www.turess .com/ assalah/7187

76–السودي المهدي،" **أفق الخارطة السياسية بالأردن بعد الانتخابات وتعديلات الدستور** "، متحصل عليه من : http://www.alarabiya.net/news-renderer?mgnlUuid=90686f8a-8b96

77–ألشيمي محمد نبيل ، " **الأحزاب السياسية وواقعها في العالم العربي** " ، الحوار المتمدن ، العدد 2924، 2010 متحصل من: http:// www.ahewar –org / show .artaxp

مراجع باللغة الفرنسية:

Overages:

78 – HOMEISTER Wilhem, Kristen grabaw, political parties, Singapore: knarred adventure stiftung, 2011.

79- MICHEL Robert**,** political parties , Canada: batches books Kitchener, 2001.

80- JEAN PAUL Jaque, Droit constitutionnel et institutions politiques, 4e édition , DALLOZ, paris, 2000.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

مقدمة..... أ – هـ

الفصل الأول:

الإطار ألمفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول: ماهية النظم الانتخابية..... 06

المطلب الأول: تعريف و أهمية النظم الانتخابية..... 06

المطلب الثاني: أشكال النظم الانتخابية..... 11

المطلب الثالث: الأسس التي تقوم عليها النظم الانتخابية..... 23

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في النظم الانتخابية..... 26

المبحث الثاني:ماهية الأحزاب السياسية..... 29

المطلب الأول: تعريف ونشأة الأحزاب السياسية..... 29

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية..... 35

المطلب الثالث: الأنظمة الحزبية..... 38

المطلب الرابع: علاقة الأنظمة الانتخابية بالنظم الحزبية..... 40

خلاصة الفصل الأول..... 43

فهرس المحتويات

الفصل الثاني:

أثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية في الدول العربية.

المبحث الأول: الأنظمة الانتخابية في دول المشرق العربي..... 44

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة الانتخابية في الدول المشرق العربي..... 44

المطلب الثاني: طبيعة الأنظمة الانتخابية في الدول المغرب العربي..... 51

المطلب ثالث: تقييم الأنظمة الانتخابية في الدول العربية 54

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية في الدول العربية..... 58

المطلب الأول: نشأة و تطور الأحزاب السياسية في الدول العربية..... 58

المطلب الثاني: خصائص الأحزاب السياسية..... 62

المطلب الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية..... 64

المطلب الرابع: اثر الأنظمة الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في الدول العربية..... 68

خلاصة الفصل الثاني..... 72

فهرس المحتويات

الفصل الثالث:

أثر النظام الانتخابي الجزائري على الأحزاب السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور النظام الانتخابي الجزائري..... 73

المطلب الأول: النظام الانتخابي الجزائري في مرحلة الحزب الواحد 1962–1989..... 73

المطلب الثاني: النظام الانتخابي بعد فتح المجال للتعددية السياسية..... 98

المطلب الثالث: النظام الانتخابي الجزائري بعد إصلاحات 2012..... 86

المبحث الثاني: تطور الأحزاب السياسية في الجزائر..... 88

المطلب الأول: الأحزاب السياسية من الاستقلال إلى غاية فتح المجال للتعددية السياسية... 88

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في مرحلة التعددية السياسية..... 90

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية بعد الانفتاح السياسي و الإصلاحات الأخيرة 96

المطلب الرابع: الأحزاب السياسية بعد الإصلاحات السياسية ل 2011

و الانتخابات التشريعية ل10 ما 2012..... 99

المبحث الثالث: اثر النظام الانتخابي على تمثيل الأحزاب السياسية في الجزائر..... **ى** 102

المطلب الأول: اثر النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية في الجزائر بين

1989 الى1992..... 102

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: اثر النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية منذ عودة المسار الانتخابي إلى 2011..... 105

المطلب الثالث: اثر النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية بعد إصلاحات المنظومة الانتخابية سنة 2011..... 110

خلاصة الفصل الثالث..... 114

الخاتمة..... 116

قائمة المراجع..... 118

الفهرس.....

الملخص .....

الملخص

تتناول هذه الدراسة الإشكالية المتعلقة بالنظم الانتخابية وعلاقتها بالأداء الحزبي في الدول العربية، مع التركيز على الحالة الجزائرية .

وبما إن النظام الانتخابية تعتبر وسيلة لترجمة الأصوات المعبر عنها في الانتخابات إلى مقاعد في الهيئات التمثيلية، وبذلك له تأثير كبير على الأداء الحزبي باعتبارها العامل الأساسي والمباشر في قيام التعددية الحزبية، كما انه يحدد إن كانت هذه الأحزاب ذات تأثير في البرلمان .

ومهما اختلفت الأنظمة الانتخابية من نظام إلى أخر، إلا أن تأثيرها على أداء الأحزاب السياسية يبقى قويا، ونجد أن معظم الدول العربية قد عرفت أنظمة انتخابية عديدة في مسارها السياسي، كما عرفت إصلاحات مختلفة على مستوى أنظمتها الانتخابية من قبل أحزاب السلطة التي تسعي من خلالها البقاء في السلطة واستبعاد الأحزاب الأخرى التي تسعي للوصول إلى البرلمان، الأمر الذي انعكس على قدرة هذه الأحزاب من الحصول على مقاعد في الهيئات المنتخبة .

أما في الجزائر فبتطبيق النظام المعتمد بموجب القانون 89-13 المعدل والمتمم، اظهر عدم عدالة واضحة وعدم القدرة على المحافظة على مكانة الحزب الحاكم آنذاك.

أما نظام التمثيل النسبي المعتمد بموجب الأمر 97-07، والذي طبق بعد الرجوع للمسار الانتخاب، فقد قلل من عدم التناسب بين عدد الأصوات التي يحصل عليها حزب ما وعدد المقاعد التي تؤول إليه، و في مقابل ذلك، فإنه أدى إلى تمثيل مفرط للأحزاب السياسية، وبالتالي تشتيت صوت المعارضة وإضعاف صوتها أمام السلطة التنفيذية.

Résumé

Cette étude traite la problématique des systèmes électoraux et ses relations partisanes dans les pays arabes et plus particulièrement le cas algérien.

De fait que le système électoral et un moyen de traduction des voies exprimées dans une élection en terme de sièges dans les institutions représentatives, et par conséquent, il a une grande influence sur le rôle des partis et l'instauration du multipartisme, ainsi Que l'influence de ces partis ou niveau du parlement.

Quel que soit les différences des systèmes électoraux, leurs impacts sur le rôle des partis politiques reste probant et fort, voire que la majorité des pays arabes ont connu dans leur processus politique divers systèmes et partis de l'opposition et les empêcher d'obtenir des sièges dans les institutions électives.

En Algérie, la mise en place du system base, selon la loi 89-13 modifier et complété, a fait ressortir l'inégalité ; et l'impossibilité de garder le place du parti du pouvoir (parti unique)

Pour ce qui de la représentativité proportionnelle édicter par l'ordonnance n 07-97 ,elle a diminuée le rapport de nombre de voies obtenues par un parti et la nombre de sièges lui revient de droit , et de ce fait ,on assiste a une représentativité exagérée des partis politiques une faiblesse des voies de l'opposition devant le pouvoir exécutif .